

السياسة المالية والنقدية ودورها في استقطاب

الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع

المحروقات في الجزائر للفترة : 2006-2021

إشراف الأستاذ الدكتور:

أحمد نصير

إعداد الطلبة :

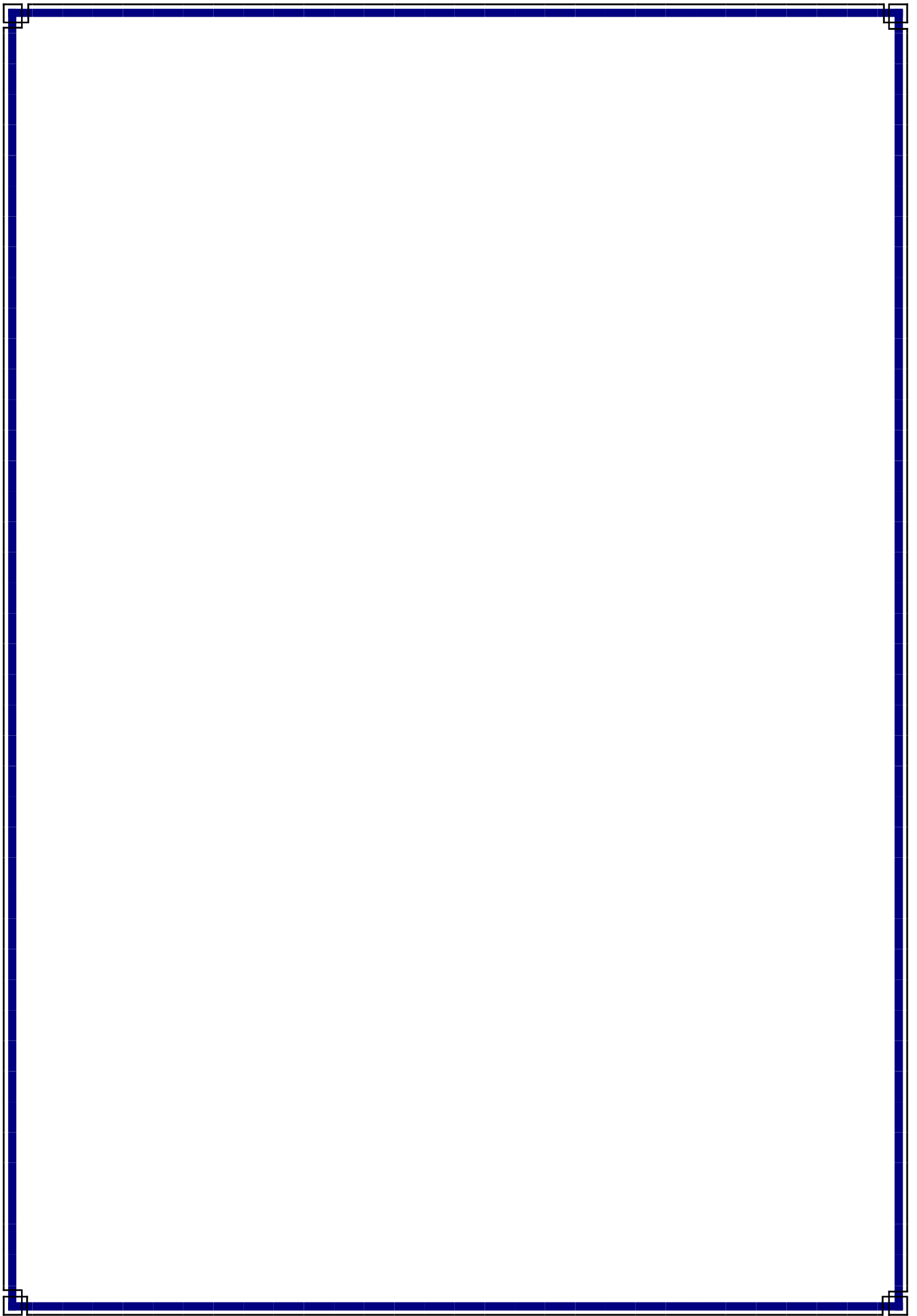
❖ مصباح حداء

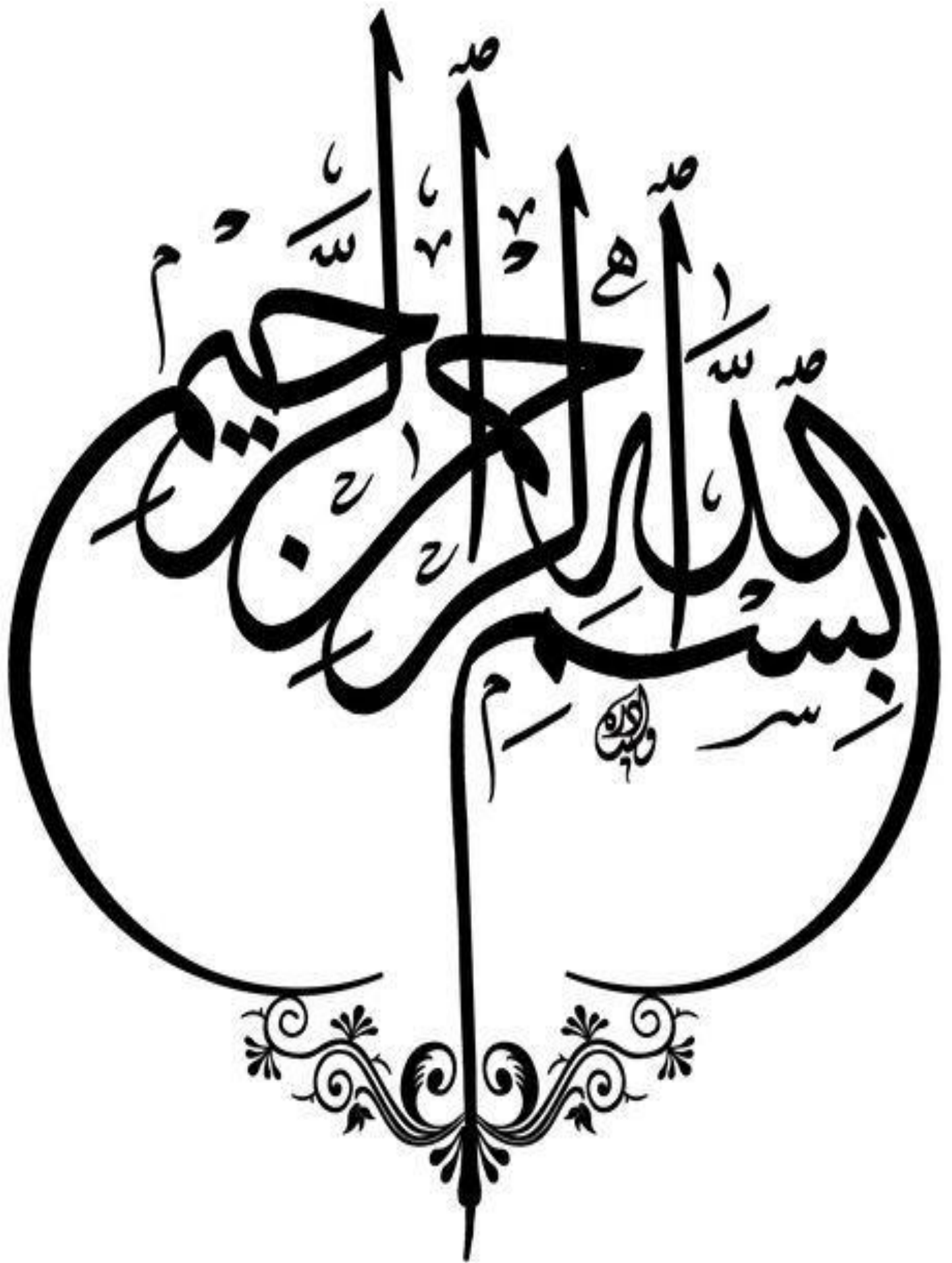
❖ عبد الحفيظ دربال

❖ سالم صحراوي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
غربي هشام	أستاذ / دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
أحمد نصير	أستاذ / دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
زواري فرحات سليمان	أستاذ / دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	ممتحنا





شكر وعرفان

في البداية الشكر والحمد لله، جل في علاه، فإنه ينسب الفضل كله

وبتوفيق من تم هذا العمل

وبعد الحمد لله، توجه بخالص الشكر والعرفان الى أستاذنا المشرف الأستاذ الدكتور

"نصير أحمد"

الذي لم يخل علينا طيلة انجاز هذا العمل بإرشاداته وتوجيهاته القيمة، فلولا مثابرته

ودعمه المستمر ما تم هذا العمل.

ولا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة واثراء هذا العمل

الأساتذة الأفاضل الذين تتلمذنا على أيديهم، وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في

انجاز هذا الجهد العلمي.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل دور السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة 2006 – 2021 حيث سعت الجزائر كغيرها من الدول الى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، عن طريق سياستها المالية و النقدية حيث نجد أنه في الألفية الأخيرة تم توجيه العديد من الاستثمارات الأجنبية الى قطاعات خارج المحروقات و يحتل قطاع الصناعة ،البناء و الأشغال العمومية و الخدمات مكانة الصدارة من القيمة الاجمالية للاستثمارات المقررة وهو ما خلصت اليه الدراسة التحليلية، والتي أثبتت أن السياسات المالية والنقدية في الجزائر غير فعالة بالشكل المطلوب في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه توصي الدراسة بضرورة تكيف السياسات المالية والنقدية لنتسق مع هدف تشجيع الاستثمار الأجنبي، من خلال ضبط السياسة النقدية ، بالإضافة الى تفعيل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، سياسة مالية، سياسة نقدية، إقتصاد جزائري .

Résumé:

Cette étude vise à analyser le rôle des politiques budgétaires et monétaires dans l'attraction des investissements étrangers en Algérie en dehors du secteur des hydrocarbures pour la période 2006-2021, alors que l'Algérie, comme d'autres pays, cherchait à attirer davantage d'investissements directs étrangers. A travers sa politique financière et monétaire, on constate qu'au cours du dernier millénaire, de nombreux investissements étrangers ont été dirigés vers des secteurs hors hydrocarbures, et le secteur de l'industrie, du bâtiment, des travaux publics et des services occupe le premier rang de la valeur totale des investissements prévus, ce qui C'est ce qu'a conclu l'étude analytique, qui a prouvé que les politiques fiscales et monétaires en Algérie ne sont pas aussi efficaces que nécessaire pour attirer les investissements directs étrangers. En conséquence, l'étude recommande la nécessité d'adapter les politiques budgétaires et monétaires pour être compatibles avec l'objectif d'encourager les investissements étrangers, en ajustant la politique monétaire, en plus d'activer le rôle de la politique budgétaire pour attirer les investissements

Mots clés : investissement direct étranger, politique budgétaire, politique monétaire, économie algérienne.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	البسملة
	شكر و عرفان
	ملخص الدراسة
I- I	قائمة المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الاشكال
أ-ج	المقدمة العامة
	الفصل الأول : الإطار النظري لمتغيرات الدراسة
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة
03	المطلب الأول: ماهية السياسة المالية والنقدية
03	1. مفاهيم عامة حول الساسة المالية
15	2. مفاهيم عامة حول السياسة النقدية
27	المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر
41	المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة المالية و النقدية و الاستثمار الأجنبي المباشر
53	المبحث الثاني : الدراسات السابقة للمتغيرات

53	المطلب الأول : الدراسات المتعلقة بالسياسة المالية و السياسة النقدية
59	المطلب الثاني : الدراسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر
64	المطلب الثالث : الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة معا
71	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2006 - 2021
73	تمهيد
74	المبحث الاول: : تحليل اتجاهات السياسة المالية والنقدية وواقع الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة من 2006 الى 2021
74	المطلب الاول: تحليل اتجاهات السياسة المالية في الجزائر للفترة من 2006 الى 2021
88	المطلب الثاني: تحليل اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 2006 الى 2021
99	المطلب الثالث: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات للفترة من 2006 الى 2021
117	المبحث الثاني: دور السياسة المالية و النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة من 2006 الى 2021
117	المطلب الاول: دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة من 2006 الى 2021
121	المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة من 2006 الى 2021
124	المطلب الثالث: تقييم دور السياستين في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

131	الخلاصة
133	الخاتمة العامة
138	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	أوجه الاختلاف والتشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر	01
77	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2021	02
82	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2019	03
100	حجم الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات المحلية والأجنبية	04
101	تطور عدد و قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2006-2021.	05
103	الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تشترك الأجانب في الفترة 2006-2021	06
104	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2006-2021	07

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
75	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2021	01
80	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2021	02
87	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2006 - 2021	03
97	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2021	04

المقدمة

تمهيد

ان بروز الاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل مصادر التمويل الخارجي وأحسن بديل عن المديونية، جعله مطلب العديد من الدول خاصة النامية منها، حيث ساد بين هذه الأخيرة اتجاه تنافسي متصاعد خلال السنوات الأخيرة، بشأن تحسين بيئة أعمالها وجاذبية مناخها الاستثماري، من خلال اتباع سياسات اقتصادية مستقرة ومناسبة، واتخاذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تساهم في تحقيق التوازنات الكلية، وتكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية بما يساهم في تحسين مناخها الاستثماري وحتى تتمكن الدول خاصة النامية منها من استقطاب كم هائل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجب عليها إتباع سياسات اقتصادية هادفة لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة، والسياسات المالية و النقدية كأحد الأجزاء المكونة للسياسة الاقتصادية فهي تلعب دور مهما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مختلف أدواتها. كما وتختلف السياسات المالية والنقدية ودورها في الحياة الاقتصادية باختلاف النظم الاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع.

والجزائر باعتبارها واحدة من الدول النامية، أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد الدولي، والتكيف مع متطلبات الانفتاح على العالم الخارجي منذ مطلع التسعينات، حيث سعت الى تطوير بيئتها الاستثمارية وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي، من خلال تبني إصلاحات اقتصادية شاملة لسياساتها المالية والنقدية بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة، كما عازمت على اصلاح البيئة التشريعية لمناخ الاستثمار من خلال تحديث الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار.

أولاً: إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق، يمكن صياغة إشكالية عامة للدراسة تتمحور حول التساؤل التالي:
الى أي مدى ساهمت السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خارج قطاع المحروقات؟

ومن أجل التدقيق والاحاطة أكثر بالإشكالية السابقة، سنحاول صياغة التساؤلات الفرعية التالية التي تنبثق عنها:

- ✓ ما المقصود بالسياسة المالية؟ وما هي أدواتها وأهدافها الرئيسية
- ✓ ما المقصود بالسياسة النقدية؟ وما هي أدواتها وأهدافها الرئيسية
- ✓ ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات؟
- ✓ ما هي التوجهات التي عرفتھا السياسات المالية والنقدية في الجزائر؟ وما مدى فعاليتها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- 1 - السياسة المالية هي سياسة الحكومة في معالجة الواقع الاقتصادي.

- 2 - السياسة النقدية هي سياسة البنك المركزي في معالجة الواقع الاقتصادي .
- 3- يعني الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة خارج قطاع المحروقات دخول المستثمر الأجنبي برأس ماله ووسائل الإنتاج لتحقيق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، ويتوقف توطينه وعوامل استقطابه وجذبه على السياسات المالية والنقدية التي تبنتها الدولة الجزائرية.

ثالثا: دوافع اختيار الموضوع

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- ✓ الدافع الشخصي والرغبة في الاطلاع على الموضوع ومحاولة التعرف على متغيراته والعلاقة بينها .
- ✓ اتجاه الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي، وبرز ذلك من خلال الجهود المكثفة التي بذلتها فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية الشاملة واصلاح البيئة الاستثمارية من خلال السياسات المالية والنقدية التي وضعتها.

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات والدور الذي يلعبه في تنمية الاقتصاد .
- ✓ تتمتع الجزائر بمؤهلات خاصة وعناصر تنافسية تؤهلها لأن تكون من أكثر الدول جاذبية للاستثمار الأجنبي، الأمر الذي دفعنا الى تحليل جاذبية مناخها، والوقوف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات فيها.

رابعا: أهداف الدراسة

1. ابراز دور السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات الى الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2006 الى 2021.
2. تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر، والوقوف على أهم أبرز المعوقات التي تحول دون ذلك قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
3. تتبع تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2006-2021،
4. ابراز توجهات السياسات المالية والنقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية وما بعدها، وتقييم مدى فعاليتها في استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية.
5. تقييم فعالية السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات الى الجزائر خلال الفترة 2006 -2021.

خامسا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات كمحرك للتنمية الاقتصادية، وتزداد هذه الدراسة أهمية انطلاقا من الدور الذي تساهم به السياسات المالية

والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي التشجيع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهنا تأتي أهمية تفعيل هذه السياسات بالنسبة للجزائر.

سادسا: مجال وحدود الدراسة

بالنسبة للحدود المكانية تركز الدراسة على الاقتصاد الجزائري كأحد الاقتصاديات المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة للحدود الزمنية فان الدراسة تمتد من سنة 2006 والى غاية سنة 2021 وذلك بدراسة كل من التطورات الحاصلة في السياسات المالية والنقدية وما مدى فعالية هاتين السياستين في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.

سادسا: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

لإنجاز هاته المذكرة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف تطور السياسة المالية والنقدية والاستثمار الأجنبي المباشر كما استخدمنا في الفصل الثاني المنهج التحليلي بهدف تحليل الجداول المتعلقة بالدراسة أما بالنسبة لأدوات الدراسة فقد اعتمدنا على: الكتب، الأطروحات والمجلات والملتقيات الأبحاث والدراسات المقدمة في شكل تقارير من مختلف المراكز الوطنية والدولية، سواءً عن طريق المواقع الالكترونية أو المناشير، التقارير الرسمية.

سابعا: هيكل الدراسة

من أجل التحكم في الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول والذي كان بعنوان الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية والاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات وتناولنا فيه الشق النظري، كما حاولنا الإلمام بعموميات السياسة المالية والنقدية، ثم الحديث عن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات وعلاقة هاته المتغيرات ببعضها البعض.

أما الفصل الثاني والذي تناولنا فيه الدراسة التحليلية لفاعلية السياسة المالية والنقدية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات حيث تناولنا فيه تحليل اتجاهات السياسات المالية والنقدية وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات بناء على بعض المعطيات متمثلة في اشكال وجداول إحصائية ودور هاته السياسات في الاستقطاب الاستثمارات الأجنبية خلال فترة الدراسة المحددة من 2006 الى غاية 2021.

الفصل الأول:

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

تمهيد :

تحتل السياستين المالية والنقدية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة التجارية والائتمانية و سياسة سعر الصرف، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، ولا شك أن المنتج لتطور السياسة المالية عبر مختلف العصور و المدارس الاقتصادية يلاحظ ذلك الاختلاف الشاسع الذي عرفته هذه السياسة بين مدرسة وأخرى، أما موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر وهو موضوع دراستنا فهو يحتل مكانة هامة في السياسات الاقتصادية للحكومات، بإعتباره أحد المكونات الأساسية لها، و الكفيل بتحسين الظروف الاقتصادية للدول المضيفة وله آثار متنوعة على الاقتصاد الوطني ككل؛ لذلك استوجب على الحكومات إستقطاب النشاط الاستثماري و توفير الظروف المناسبة له و إزالة العراقيل التي تعيقه و توجيهه نحو تحقيق المنافع المرجوة.

المبحث الأول: الخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة

حظيت السياسات المالية والنقدية باهتمام واسع النطاق من قبل حكومات الدول، نظرا للدور الهام الذي تلعبه في تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني، كما تحتل مكانة رئيسية فيما يتعلق بالدور المنوط بها في عملية التأثير على الاستثمار عن طريق المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا سنتعرف في هذا المبحث على السياسة النقدية و المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية والنقدية

يعد تأثير السياسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي وفي تحقيق النمو الاقتصادي. فالإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، أهمها رفع معدلات النمو والوصول إلى التوظيف الكامل واستقرار الأسعار، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات... الخ، تعرف بالسياسة الاقتصادية، التي تنقسم إلى جزأين مهمين، السياسة المالية و السياسة النقدية ، إلا أنَّ فاعلية أداء كل من السياستين يعتمد على البنية الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطوره، وانفتاحه على العالم الخارجي. بناءً على هذا الطرح، وبهدف الإحاطة على فكرة واضحة حول السياستين النقدية والمالية، سنتعرف في هذا المطلب على السياستين النقدية والمالية .

1- مفاهيم عامة حول السياسة المالية

وردت عدت تعاريف للسياسة المالية، يمكن إبراز بعضها فيما يلي:

1-1. تعريف السياسة المالية:

والتي تعني بيت المال أو الخزانة، وعلى ذلك فإن "FISC" السياسة المالية مشتقة من الكلمة الفرنسية المصطلح كان مرادفا لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الإنكليزية، لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين العام، ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع

ومختلف، ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي¹، ويمكن تعريفها أيضا بأنها تلك الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك الوسائل المالية العامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة². كما تعرف أيضا بأنها تلك الأهداف والتوجهات والاجراءات والنشاطات التي تقوم بها الدولة للتأثير على الاقتصاد الوطني، وذلك للمحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف والمتغيرات المحيطة³.

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نعرف السياسة المالية على أنها استخدام الحكومة لمجموعة من الاجراءات والمتمثلة أساسا في النفقات العامة والايرادات العامة لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو تحقيق الأهداف العامة للدولة

1-2. أهداف السياسة المالية: بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح من الضروري أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه، وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعارض أو تتنافس، ولذا أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:

1-2-1. تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد: تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة، من أجل تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية لأفراد المجتمع، ويتجسد هذا بوسيلتين هما: جهاز السوق من خلال قوى العرض والطلب، وتدخل الدولة من خلال سياستها المالية باستخدام أدواتها (النفقات العامة، الايرادات العامة) وصياغة السياسة المالية في إطار الميزانية العامة، حيث تقوم الدولة بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي

1 محمد حلمي الطوابي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 8.

2 كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، الطبعة الأولى، منشورات دار الحسينين، دمشق، سوريا، 1997، ص: 219.

3 محمد حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص: 212.

لتمويل برامج الإنفاق العام المخصص لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة، وتحقيق أكبر حجم ممكن من الإنتاج¹.

1-2-2. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: لتحقيق هذا الهدف تعمل السياسة المالية مع غيرها من السياسات الاقتصادية على تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار، مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني أي الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج. لذلك تسعى السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والذي يتعين على الحكومة أن تنهض بعمل توازن بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام للوصول إلى أقصى إنتاج، فكلما كانت المشروعات الخاصة أكثر إنتاجية وكفاءة من المشروعات العامة، يجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تمارس نشاطها بتوجيه القطاعات بواسطة الإعانات والضرائب إذا تطلبت الضرورة، وفضلا عن ذلك ينبغي أن لا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن المنافع التي يمكن الحصول عليها لو بقيت الموارد في أيدي الأفراد، ويتحقق التوازن الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات العامة معا إلى أقصى حد ممكن، أي عندما يصل مجموع الدخل الوطني إلى الحد الأقصى، وبمعنى آخر يتحقق التوازن والاستقرار عندما تكون المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة مساويا مع التكاليف الحدية التي تستقطعها الحكومة في تحصيل إيراداتها من الأفراد² فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

1-2-3. تحقيق العدالة في توزيع الدخل: تستهدف الحكومة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية التي يقرها المجتمع، بمعنى أن يصل المجتمع إلى أقصى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا

1 محمد فوزي أبو السعود، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 148.

2 أديب قاسم شندي، حيدر ربح نجم، السياسة المالية وكفاءة أداء البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي للمدة (1980 - 2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، الصادرة في جامعة واسط كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 18، العراق، 2015، ص: 3.

المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية¹، وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب إلى العدالة، ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة من خلال أدواتها المالية (الضرائب والنفقات) إلى إعادة توزيع الدخل، والثروة بين أفراد المجتمع من خلال تكافؤ الفرص للجميع²، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.

4-2-1. تحقيق التنمية الاقتصادية: تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية، دوراً هاماً في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفي السائد في الدول المتقدمة، ما يترتب على أثر التقليد من انتقال أنماط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع، وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع مما يلقي عبئاً على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص³ لذلك يتعين على السياسة المالية التي تديرها الدولة أن تقوم بدور مؤثر وفعال في اتجاهين رئيسيين، الأول العمل على رفع معدل رأس المال اللازم لإنجاز

1 سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط 1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011، ص: 231.

2 محمد البناء، اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 28.

3 مسعود درواسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، دون نشر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2006، ص: 92.

البرامج المشتملة عليها التنمية، والثاني تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع بصفة عامة حتى تنتهى الظروف الملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة من التنمية، هذا إلى جانب تمويل ميزانية الدولة العامة.

3-1. أدوات السياسة المالية: تعتبر السياسة المالية إحدى أهم عناصر السياسة الاقتصادية التي تتدخل بها الدولة في الحياة الاقتصادية، فهي عبارة عن برامج تخططها الحكومة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها من الإيرادات العامة وبرامجها في الإنفاق العام، هاته البرامج تترجم في الموازنة العامة للدولة من هنا يتضح لنا أنَّ السياسة المالية تقوم على استخدام ثلاث أدوات رئيسية هي: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة للدولة، سيتم عرض كل أداة على النحو التالي:

1-3-1. النفقات العامة:

● **تعريف النفقات العامة:** يمكن تعريف النفقة العامة باعتبارها "المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الجهات الحكومية بغرض تحقيق منفعة عامة"¹ وفي تعريف آخر، "النفقة العامة مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع الحاجات العامة."² أي ان النفقة العامة تتميز بثلاث ميزات هي انها مبلغ نقدي و تصدر من شخص معنوي عام و غرضها اشباع الحاجات العامة.

● **اقسام النفقات العامة:** تقسم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات تبعا لطبيعة النفقة وهدفها وأثرها على الحياة الاقتصادية، إلا أن علماء المالية استقروا على ثلاثة تقسيمات وفقا لمعايير معينة وهي:

- حسب معيار التأثير على الدخل: نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.
- حسب التكرار والدورية: نفقات عادية ونفقات غير عادية.
- حسب وظيفة الدولة: نفقة اقتصادية، اجتماعية... إلخ.
- ✓ **تقسيم النفقات حسب أثرها على الدخل:** تقسم النفقات العامة حسب طبيعتها الاقتصادية أو من حيث تأثيرها على الدخل الوطني إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية:

1 محمد البناء، مرجع سابق، ص: 97.

2 فتحي أحمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان، عمان، ط 1 2013 ، ص: 58.

- **النفقات الحقيقية:** هي تلك النفقات التي تصرف مقابل حصول الدولة على خدمات أو سلع أو رؤوس أموال إنتاجية، كنفقات الرواتب وأثمان اللوازم والمواد التي تحتاج إليها الأجهزة الحكومية لأغراض تشغيلها، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، حيث تحصل الدولة عند انفاقها على مقابل يتمثل في خدمة أو سلعة، مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني.¹

- **النفقات التحويلية:** هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه²، وتتمثل النفقات التحويلية في الإعانات الاقتصادية التي تقدم لبعض المنتجات أو المؤسسات، نفقات المساعدة والتضامن، المساهمة في تمويل بعض أنظمة الحماية الاجتماعية، وهذا النوع من النفقات يهدف إلى ضمان عدالة نسبية في توزيع المداخل على الفئات الاجتماعية، فالنفقات التحويلية لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع وخدمات أو رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى المحدودة الدخل.³

✓ **تقسيم النفقات حسب التكرار و الدورية:** تقسم النفقات العامة حسب معيار التكرار والدورية إلى نفقات عادية وأخرى استثنائية (غير عادية):

- **النفقات العادية:** هي تلك النفقات العامة التي تتم بانتظام وبصفة دورية كل سنة أو على فترات منتظمة بصرف النظر عن اختلاف قيمتها أو حجمها من ميزانية لأخرى ، على خلاف أجور ومرتبات الموظفين وتكاليف سير المرافق العامة.

1 محمد شاطر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007 ، ص: 283.

2 رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1992 ص: 92.

3 محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص: 85.

- **النفقات غير العادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية كل سنة، كنفقات الحروب ونفقات مكافحة الأوبئة الطارئة، ونفقات إغاثة منكوبي الكوارث الطبيعية.¹

✓ **التقسيم العلمي أو الوظيفي للنفقات العامة:** حسب هذا المعيار تصنف النفقات العامة حسب هدفها أو

حسب الوظائف التي تؤديها الدولة، ويمكن حسب هذا المعيار تقسيم النفقات العامة إلى ثلاثة أقسام وهي²:

- **النفقات الإدارية:** ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها، وتضم هذه النفقات نفقات الدفاع والأمن والعدالة والأقسام السياسية، وهي نفقات الحاجة العامة في الميادين التقليدية واللازمة لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وإحلال العدالة وتنظيم الأمور السياسية لهم.

- **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وهذا عن طريق توفير أسباب وإمكانيات التعليم والصحة لهم أو إسناد الفئات التي توجد في ظروف صعبة إعانات الفئات المحرومة محدودة الدخل، منح البطالين،..الخ

وتشتمل هذه النفقات على مبالغ مالية موجهة نحو قطاعات التعليم، الصحة، النقل والسكن، وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية فهي مرآة عاكسة لتقدم المجتمع، في كل البلدان المتقدمة والنامية على السواء، وتخصص الدول عادة الجزء الأكبر من النفقات العامة في الدول المتقدمة على هذا القطاع من ناحية وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى.

- **النفقات الاقتصادية:** هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال. ويكتسي هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى قيام الدولة بنفسها بعملية إنشاء رؤوس الأموال نظرا لكونها تحتاج نفقات كبيرة من جهة، ولأنها لا تحقق عائدا مباشرا

1 زغود علي، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 22.

2 محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص: 85.

من جهة أخرى، فالقطاع الخاص لا يقوى عليها ولا يرغب في القيام بها، مثل إنشاء الطرقات، الجسور، السدود... إلخ، والتي تمثل مرافق البنية التحتية الأساسية للتنمية الاقتصادية.

1-3-2. الإيرادات العامة: حتى تستطيع الدولة القيام بمهامها الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية والقيام

بنفقاتها العامة فهي بحاجة إلى مداخيل مالية، هذه الأموال والمداخيل يصطلح عليها بالإيرادات العامة.

• تعريف الإيرادات العامة: تعرف الإيرادات العامة بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في

شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف اشباع الحاجات العامة.

• مصادر الإيرادات العامة: تحصل الدولة على إيراداتها من مصادر مختلفة، فهناك إيرادات تعود إلى دخل

ممتلكاتها، وأخرى تحصل عليها نتيجة سيادتها، كما يمكن لها أيضا اللجوء إلى الاقتراض على غرار باقي

المتعاملين الاقتصاديين، ويمكن إجمال هذه الإيرادات في المصادر التالية:

- أملاك الدولة: وهي مجموع الأموال المختلفة التي تمثل كها الدولة سواء مل كية عامة (الدومين العام)

أو ملكية خاصة (الدومين الخاص).

- الدومين العام: ويقصد به الأموال التي تمثل كها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى، والتي تخضع

لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام، مثل الموانئ والمطارات والطرق والشوارع والحدائق العامة،

وعادة ينتفع الأفراد بهذه الأموال دون مقابل، إلا أن الدولة أحيانا وبقصد تنظيم استعمال الأفراد لهذه

الممتلكات، أو تغطية جزء من نفقات إنشائها قد تفرض بعض الرسوم عند الانتفاع بهذه المرافق، مثل

الرسوم المفروضة على زيارة المتاحف والحدائق العامة أو على اجتياز بعض الطرق، ومع ذلك تظل

القاعدة العامة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام¹.

- الدومين الخاص: يقصد به الأموال التي تمثل كها الدولة مل كية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص

وتحقق نفعاً خاصاً للفئة التي تستخدمها، ومن تم تخضع لأحكام القانون الخاص، وتشمل العقارات

1 خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار ال كتب المصرية، القاهرة، مصر، 2016 ، ص: 126.

والمنقولات المختلفة غير العمومية، الحقوق والقيم المنقولة التي اقتنتها أو حققتها الدولة والجماعات المحلية في إطار القانون، الأملاك والحقوق الناجمة عن تجزئة المل كية التي تؤول إلى الدولة والولاية والبلدية وإلى مصالحها ومؤسساتها العمومية ذات الطابع الإداري، الأملاك التي ألغي تخصيصها أو تصنيفها في الأملاك الوطنية العمومية التي تعود إليها¹، ويمكن تقسيم الدومين الخاص تبعا لنوع الأموال التي يتكون منها إلى ثلاثة أنواع الدومين لزراعي و الدومين التجاري و الصناعي و الدومين المالي.

- **الإيرادات السيادية:** تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليه الدولة جبريا من الأفراد نتيجة تمتعها بخاصة السيادة على غرار الضرائب والرسوم والأتاوات والغرامات... إلخ.

- **الرسوم:** يعتبر الرسم من بين أقدم مصادر الإيرادات حيث كانت له أهمية كبيرة في العصور الوسطى، ويمكن تعريف الرسم بأنه مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى مؤسساتها العمومية مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل².

- **الضرائب:** تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، كما أنه أصبحت وسيلة في يد الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه من خلال رفع أو خفض المعدلات الضريبية و يمكن تعريف الضريبة بأنها اقتطاع مالي تفرضه الدولة على الأفراد وتجببه بصورة جبرية ونهائية ومن دون مقابل وذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العمومية.

- **الإيرادات الائتمانية:** أمام تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية نتيجة تزايد مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية أصبحت الإيرادات العادية غير كافية لتغطية النفقات العامة، وهو ما يبينه العجز الموازي التي تعرفها العديد من الموازنات العامة للدول، وهذا ما دفع بالحكومات إلى الاتجاه للاقتراض سواء من الداخل عن طريق سندات الخزينة أو غيرها من قنوات الاقتراض، أو الاقتراض الأجنبي. ويمكن تعريف القروض العامة بأنها المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول

1 محززي محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 82-83

2 نفس المرجع، ص 85.

ميعاد استحقاقها وبدفع الفوائد مدة القرض وفقا لشروطه¹ ومن خلال هذا التعريف يمكن استنتاج الخصائص العامة للقروض والتي تتمثل في:²

- يتم إبرام القرض بصورة اختيارية، فالدولة لها كامل الحرية في طلب الحصول على القرض من عدمه، كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض أو رفضه.
 - يدفع القرض بشكل مبلغ من المال والشائع أن القروض تدفع بشكل نقدي بأي عملية كانت ويصل إلى الخزينة بالشكل النقدي.
 - تتعهد الدولة برد القرض إلى الجهة المقرضة مع الفوائد المستحقة تبعا لشرط الاتفاق لهذا يطلق على القرض ضريبة مؤجلة.
 - يجب أن توافق السلطة التشريعية على القرض أي أن هذا الأخير يستند إلى تشريع.
 - وتوجد عدد تقسيمات للقروض العامة تختلف باختلاف المعيار الذي يستند إليه كل تقسيم كالتالي³
 - من حيث مصدر القرض المكاني (جنسية المكتتبين) إلى قروض داخلية وخارجية.
 - من ناحية حرية الاكتتاب فيها إلى قروض اختيارية وإجبارية.
 - من ناحية الفترة الزمنية للقرض إلى قروض مؤبدة وقروض مؤقتة.
- 1-3-3. الموازنة العامة:** تستخدم الموازنة العامة كأداة مالية للتأثير على النشاط الاقتصادي وفق الحالة الاقتصادية السائدة، ففي حالة الانكماش تعمل السياسة المالية على احداث عجز موازني من خلال التوسع في الانفاق العام وخفض الإيرادات العامة كتخفيض الضرائب مثلا، أما في حالة الرواج تستهدف احداث فائض موازني من خلال خفض الانفاق العام والرفع من الإيرادات.

1 نفس المرجع، ص: 349.

2 مسعود درواسي، مرجع سابق، ص: 192.

3 خديجة الأعسر، مرجع سابق ، ص: 203.

1-4-1. تعريف الموازنة العامة: تعرف على أنها "تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية لنفقات

الدولة لتنفيذ البرامج الحكومية، والإيرادات العامة المتوقع تحصيلها، المحددة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة، بما يحقق أداة السياسة الاقتصادية والاجتماعية"¹، وتعرف كذلك على أنها "بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة (إذن) من السلطة التشريعية، وهي تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة"

• أهمية الموازنة العامة:

- **أهميتها السياسية:** ان اعتماد الموازنة العامة من قبل البرلمان، واحتى اج السلطة التنفيذية لمصادقته يعني تمتع الشعب بحرياته الدستورية وحقوقه الديمقراطية، كما أن الموازنة بما تتضمنه من مؤشرات إنفاقية وموارد مالية، فهي تكشف عن السياسة المالية للدولة اتجاه المجتمع، ويستطيع البرلمان أثناء مناقشة الموازنة فرض رقابة على أعمال السلطة التنفيذية، كذلك عن طريق رفض اعتماد معين في مشروع الحكومة وإجبارها على العدول عن سياسة اقتصادية أو اجتماعية معينة.

- **أهميتها الاقتصادية:** للموازنة العامة دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك عن طريق استخدام السياسة الانفاقية والايروادية، ففي حالة الكساد تتدخل الدولة بغرض زيادة الطلب عن طريق زيادة احجم الانفاق العام وتخفيض الضرائب لرفع القدرة الشرائية لدى الأفراد، مما يؤدي الزيادة الطلب الخاص بالإضافة الى الطلب الحكومي، أما في حالة التضخم وعندما يكون الطلب أكثر من العرض تقوم الدولة بتخفيض نفقاتها ورفع نسب الضرائب بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق، فيقل الطلب بشقيه الخاص والعام، مما يؤدي الى تخفيض الارتفاع في الأسعار.

- **أهميتها الاجتماعية:** ان أهمية الموازنة الاجتماعية تتعلق بمفاهيم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات والرفاه الاجتماعي، حيث تعكس الأهداف التي تضعها وتنفذها الحكومة في مجال الرفاه

1 فاطمة ساجي ، فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، مجلة المعيار، الصادرة في العدد 20 ، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر، ديسمبر 2017 ، ص: 195.

الاجتماعي مدى اهتمامها في الارتقاء بالخدمات التعليمية وتقديم التعليم المجاني في مختلف مراحله وتطور الخدمات الصحية ومد شبكات الماء وايصال الكهرباء وغيرها من الخدمات.

4-1. أنواع السياسة المالية:

هناك نوعين أساسيين هما :

1-4-1. السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز: وتكون من خلال الطرق التالية:

• **التوسع في النفقات العامة:** و تتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية و على المشروعات العامة ،كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال ...الخ. و تأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا مثل الملابس، الحليب، خدمة الصحة...الخ. و هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار و زيادة العمالة.

• **التسريع في سداد جزء من القروض العامة:** حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

• **تخفيض الإيرادات الضريبية :** و الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، و هذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية و الخدمات، و لا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية. و من هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

1-4-2. السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات

المالية:

- **زيادة الإيرادات الضريبية:** و يستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، و قد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك و هنا نفع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة لدخول المتدنية.
- **التوسع في إصدار القروض العامة:** و يعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، و يكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا.
- **الحد من الائتمان المصرفي:** ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم. و كل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، و بالتالي التأثير على حجم الاستثمار.

2 - مفاهيم عامة حول السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية احدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بهدف تحقيق خطط اقتصادية محددة لهذا ارتأينا ان نبين في هذا لمطلب تعريف السياسة النقدية وبيان أهدافها و ادواتها و أنواعها من خلال ما يلي:

2-1: تعريف السياسة النقدية: تنوعت و اختلفت تعاريف السياسة النقدية من مدرسة الى أخرى لكنها تلتقي

في العناصر المكونة لها ومن بين هاته التعاريف :

تعرف على انها: " مجموعة الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطة النقدية لتحقيق هدف معين من خلال استخدامها لادوات الكمية والنوعية و يمكن تلخيص مجموعة القوانين و التنظيمات و الإجراءات التي

يمكن ان تلجا لاستخدامها السلطة النقدية لضمان تنظيم كمية الوسائل المتاحة الي النقود الداخلية و الخارجية و التعامل مع النقد الأجنبي و المحافظة على المدخرات المحلية و موارد الدولة من الأجانب".¹

وتعرف أيضا على انها "مجموعة من الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول الى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، ففي فترات الكساد تقوم الدولة باتباع سياسة نقدية توسعية بغرض زيادة العرض النقدي، وفي فترات التضخم و الرواج الشديد تقوم الدولة باتباع سياسة نقدية انكماشية بغرض تخفيض العرض النقدي".²

وتعرف أيضا على انها "مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني".³

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول ان السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات و الاحكام التي تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي للتأثير في كمية العرض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية و تفادي الازمات الي يتعرض لها الاقتصاد الوطني خلال مدة زمنية محددة أي ان السياسة النقدية احدى أدوات السياسة الاقتصادية التي تهتم بإدارة شؤون النقد في أي دولة من اجل تحقيق اهداف اقتصادية معينة و تهدف السياسة النقدية الى التأثير على النشاط الاقتصادي و المحافظة على استقرار فيه و الحد من خطورة التقلبات الاقتصادية العنيف التي تصاحب مراحل الركود و التضخم المصاحب و كذا التحكم في المعروض النقدي و هي تلعب دورا كبيرا في تحقيق اهداف المجتمع جنبا الى جنب مع السياسات الأخرى.

1 يسعد عبد الرحمان، "دراسة قياسية لدور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي: حالة الجزائر في الفترة 1990-2013"، العدد 07، الصادرة عن مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014، ص: 129.

2 بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الفعالية و الأداء، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية و القانونية، المركز الجامعي ببشار، الجزائر، المنعقد يومي 24-25 افريل 2006، ص: 1.

3 محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الصادرة في العدد 02، جوان 2012، ص: 463.

2-2. اهداف السياسة النقدية: تبدأ استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول الى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة.

1-2-2. الأهداف الأولية: تعتبر الأهداف الأولية حلقة البداية في أهداف استراتيجية السياسة النقدية، وتعرف على أنها المتغيرات الاقتصادية التي يتم توجيهها للتأثير في الأهداف الوسيطة¹ وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات:

• **المجموعة الأولى مجمعات الاحتياطات النقدية:** تتضمن القاعدة النقدية، مجمعات احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة، والاحتياطات غير المقترضة وغيرها. تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى².

المجموعة الثانية ظروف سوق النقد: وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة

1 أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة وفاعلية السياسة النقدية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط 1 2014، ص: 96.

2 مزارشي فتيحة، "أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة -دراسة حالة الجزائر"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف - 1، - 2017 / 2018)، ص: 45.

المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في مجال معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقتراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية وهو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك.

كما استعملت ظروف سوق النقد في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، ولكن في السبعينيات زاد الاهتمام أكثر بمجمعات الاحتياطات، وبالتالي فإنَّ الاختلاف حول أفضلية استخدام المجموعة الأولى أو الثانية، ويفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات لأنهم يرونها بأنها ذات صلة وثيقة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم، كما أنَّ الكينزيين أيضا يهتمون بالتحكم في مجتمعات الاحتياطات إلا أنَّ تركيزهم كان على ظروف سوق النقد، وهذا يعود لكونهم يعتقدون بأنَّ الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو سعر الفائدة في أسواق المال، وبالتالي فإنَّ النقاش يتلخص في أي من الأهداف الأولية لاستخدامه حلقة ربط قوية للتأثير بالأدوات النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة، ولذلك نرى أنَّ الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثير والتجاوب بسرعة مع تغيير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعملة¹

2-2-2. الأهداف الوسيطة: يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية و تتمثل في:

- **معدلات الفائدة:** عن طريق رفع أسعار الفائدة على القروض ، مما يؤدي إلى تقليل الائتمان و الطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية و بالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات.

• **الكتلة النقدية:** و يرى النقد ويون أن ميزان المدفوعات يعتبر أساسا ظاهرة نقدية ، و يركزون في التحليل على آثار التغير في الطلب على النقود و عرض النقود على التغير في صافي الأصول الأجنبية المملوكة للدولة، وذلك باعتبار أن التغير في هذه الاحتياطات يمثل النتيجة النهائية لموقف ميزان المدفوعات ككل.

• **سعر الصرف:** يمكن أن يساهم سعر الصرف في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، عن طريق تعديل الأسعار المحلية بما يسمح بتحقيق التوازن بين الصادرات و الواردات.

• **الاهداف النهائية:** تعتبر الأهداف الولية و الأهداف الوسيطة في الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق اهداف السياسة النقدية النهائية والتي هي كالآتي :

• **تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:** إن دور السياسة النقدية هو تحقيق جملة من الأهداف النهائية وعلى رأسها استقرار مستوى الأسعار، حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث كساد أو ركود إن وجد، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها، و الواقع أن لجوء السياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، حيث أنه من الصعب ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدّل زيادة كمية النقود.¹

المساهمة في تحقيق العمالة الكاملة: تعتبر العمالة المرتفعة هدفا أساسيا لأي سياسة اقتصادية، وكل الآراء تدعم هذه السياسة، ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل المدنية مع السماح لمعدّل منخفض من البطالة ينتج أساس عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبيان الاقتصادي، فباستطاعة السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة

1 باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000-2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية

- مخبر التنمية المحلية المستدامة -، جامعة يحي فارس المدينة، الصادرة في العدد 06 ، جوان 2016 ، ص: 53.

ويزداد الاستثمار ويزداد معه التشغيل، فتتخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدّخل¹ و على الجانب الآخر يرى أصحاب النظرية الكمية أنّ السياسة النقدية يمكن أن تستخدم في التأثير على جانب العرض في الاقتصاد من خلال استخدامها في رفع المستوى العام للأسعار، وبالتالي يتأثر الأجر الحقيقي بالانخفاض، وبؤدي ذلك إلى انخفاض التكلفة الحقيقية للعمل فيكون ذلك حافزا للمنتجين لزيادة طلبهم على العمال لرفع مستوى النشاط الإنتاجي.

• **تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي:** يعتمد النمو الاقتصادي على تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، يعتمد تراكم رأس المال على حجم الاستثمارات من الدخل الوطني، كما يؤدي التقدم التكنولوجي الى زيادة الناتج الذي يمكن تحصيله من القدر المتوفر من عناصر الإنتاج².

يرتبط هدف النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الاقتصادي هو وحده القادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، ولكن إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني نجد أنها باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك، وتساعد في المحافظة عليه، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإنّ دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة غير مناقضة لدور السياسة النقدية³.

2-3. أدوات السياسة النقدية: يقصد بأدوات السياسة النقدية مجموعة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي من أجل تنظيم وتوجيه الائتمان وفقا للموقف النقدي، من خلال تحكمه في حجم السيولة النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية ومن ثم التحكم في قدرة هذه البنوك على منح الائتمان وفقا لمتطلبات السياسة

1 : لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، ط 1 2010 ، ص: 67.

2: ماجدة قنديل، مصادر النمو الاقتصادي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الو.م.أ، 2005 ، ص: 2.

3 صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية: المفهوم، الأهداف، النقود والسياسية النقدية: المفهوم، الأهداف، الأدوات، مرجع سابق، ص: 139 ، بتصرف.

الاقتصادية التي يرمي البنك المركزي إلى تحقيقها¹، اذن يعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويقوم باستخدام أدوات لتحقيق أهداف مرسومة، ويمكن أن تصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية وأدوات كيفية(نوعية)، التي سنتعرض إليها في النقاط التالية:

2-3-1. الأدوات الكمية: ينصب عمل الأدوات الكمية للسياسة النقدية في التأثير على حجم الائتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك التجارية، وذلك بغض النظر عن التأثير في كيفية توجيه الائتمان إلى قطاعات أو مجالات معينة، كما يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم الأرصدة النقدية لدى الجهاز المصرفي، وفي نسبة هذه السيولة إلى إجمالي الودائع باستخدام هذه الوسائل الكمية. وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

- **معدل إعادة الخصم:** معدل إعادة الخصم هو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل، أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة أو الائتمان القصير الاجل² يرتبط تحديد سعر إعادة الخصم بظروف السوق النقدية، فعند شيوخ حالة من التضخم أو التوسع الاقتصادي غير المرغوب فيه، يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية، فيقوم برفع سعر إعادة الخصم لتقييد حجم الائتمان، وبناء عليه تلجأ البنوك التجارية إلى رفع سعر خصمها للأوراق المالية لديها، كما تقوم البنوك التجارية برفع سعر الفائدة على القروض، وبالتالي ينخفض الميل الاستثماري ومن ثم ينخفض الطلب الكلي، ويحدث العكس عندما يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية توسعية.

- **سياسة السوق المفتوحة:** يقصد بسياسة أو عمليات السوق المفتوحة بإمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالي أو النقدي خاصة عن طريق بيع أو شراء الاوراق المالية مما يسمح له بالتأثير على معدل

1 عبد الله أوصيف القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية نظرية- تحليلية قياسية، ط 1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 26.

2 أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص: 69-70.

الفائدة قصير الأجل ومن ثمة على شروط إعادة تمويل البنوك التجارية¹ وتسمح هذه العملية للسلطات النقدية بتوجيه تطور أسعار الفائدة في الاتجاه الذي يبدو لهم أكثر ملائمة، وقد ظهرت أهمية هذه الأداة بعد سنة 1930 بعد اكتشاف محدودية أداة معدل إعادة الخصم. تعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة، فقد اعتبرها "فريدمان" من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي، أما "كينز" فإنه يعتبر هذه الأداة أكثر فعالية مقارنة بأدوات السياسة النقدية الأخرى، لأنها تؤثر تأثير مباشر على المعروض النقدي، ومن ثم في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك، فهي أداة غير تضخمية، إلا أنه يقر أن استعمال هذه الأداة غير كاف ما لم تصحب بأدوات أخرى خاصة تلك الأدوات المتعلقة بالسياسة المالية، وأن تتمتع الدول بأسواق نقدية ومالية متطورة ومنظمة².

ففي حالة معاناة الاقتصاد من ظاهرة التضخم نتيجة وجود ارتفاع في الأسعار يتدخل البنك المركزي في السوق النقدي بصفته عارضا (بائعا) ما بحوزته من الأوراق المالية الحكومية مسببا بذلك امتصاص الفائض من الكتلة النقدية -باتباع سياسة نقدية انكماشية- نتيجة قيام البنوك التجارية والأفراد بشراء تلك الأوراق المالية كبداية للنقد، فتتخفص الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتنخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة. أما إذا كان الاقتصاد يعاني من ظاهرة الانكماش، يتدخل البنك المركزي لتشجيع الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للأداء الاقتصادي بشراء كمية من الأوراق النقدية، ويدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية، فترتفع الاحتياطات النقدية لها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، كما أن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضا في سعر الفائدة، مما يرفع من حجم الاستثمار، الدخل والعمالة، وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود

1 مليكة صديقي، السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية: حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، 13 ماي 2013، جامعة الجزائر 03، ص: 74.

2 بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 125.

يتوقف البنك المركزي في تحقيق أهدافه باستعمال هذه الأداة، على مدى تطور سوق السندات الحكومة وأذونات الخزينة، وحجم التعاملات في السوق المالية، ومدى تنظيم وتطور الجهاز المصرفي وهذه العوامل تكون محدودة في الدول النامية¹، بالإضافة إلى أنَّ سياسة السوق المفتوحة تعد أبطاً من سياسة تعيير نسبة الاحتياطي القانوني، وهذا ما سنلاحظه في النقطة التالية:

• نسبة الاحتياطي القانوني او الالزامي: تهدف هاته السياسة إلى إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ

بنسبة من القيم المدونة في ميزانياتها على شكل نقد مركزي، وهذا الجزء يحتفظ به لدى البنك المركزي في حسابات غير منتجة للفائدة.² ويكون الهدف من الاحتفاظ بهذه الودائع لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث تستخدم هذه الأموال لإقراض المصارف التي تتعرض لأزمات مالية أو نقص سيولة بهدف بقاء مراكزها المالية سليمة، فضلاً أن الهدف الآخر لهذه الودائع المقطوعة كاحتياطي قانوني هو التأثير على عرض النقد لدى المصارف التجارية، ففي حالات الانكماش الاقتصادي يسعى البنك المركزي لتقليل نسبة الاحتياطي القانوني، بحيث تتوفر لدى البنوك كمية أكبر من الودائع التي تستخدمها في منح الائتمان وبالتالي التوسع في عرض النقد للخروج من حالة الكساد الاقتصادي والعكس صحيح. وتعتبر هذه الأداة أفضل وسائل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان، خاصة في الاقتصاديات النامية لأن تطبيقها أقل تكلفة³.

2-3-2. الأدوات الكيفية او النوعية: تستخدم وسائل السياسة النقدية النوعية غير المباشرة للتأثير على

نوعية الائتمان وكلفته وليس على حجمه، حيث تميز هذه السياسة بين الاستعمالات المختلفة للائتمان التي تمنح لقطاعات الاقتصاد الوطني وفق لأهميتها بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذه الأدوات تهدف إلى تشجيع منح الائتمان نحو الاستثمارات المنتجة وتحجم توجيه الائتمان إلى أنواع معينة من النشاطات، كالحّد

1 نفس المرجع، ص: 126.

2 وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2000، لبنان، ص: 244

3 سمير حاجي وصالح مفتاح، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990 - 2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الصادرة في العدد 09، المجلد 01، 2016، ص: 61.

من القروض الاستهلاكية والتضاربية غير الضرورية، وتشجع القروض الموجهة للصناعة والزراعة التي تزيد من الطاقة الإنتاجية. وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

• **تأطير الائتمان:** هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال السنة، لكي لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة. وفي حال تجاوز البنوك التجارية السقف المحدد لها من طرف السلطة النقدية قد تفرض عليها عقوبات تختلف من دولة إلى أخرى، كأن تكلفها احتياجاتها من النقود المركزية كثيرا كلما احتاج البنك المركزي إلى نقود طلب ذلك من البنوك التجارية التي تجاوزت السقف المخصص لها لمنح القروض، وهذا ما يحد من قدرتها على خلق الائتمان ومن ثم ضياع عنها فرصة الهامش، غير أن استعمال هذه الأداة قد يؤدي إلى تشوهات قطاعية، وهذا ما يدفع إلى الاستغناء عنها في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء¹.

• **الإقناع الادبي:** هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطريقة ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذه الأداة على طبيعة العلاقة القائمة بين البنك المركزي والبنوك التجارية.²

• **التوجيه الانتقائي للقروض:** تهدف الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا، عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ولهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات كتحديد مبلغ القرض الذي يسمح للبنوك التجارية أن تمنحه إلى عدد معين من المقترضين، بالإضافة إلى تحديد مبالغ وتاريخ

1 مسعود درواسي ، مرجع سابق، ص: 250.

2 زهرة سيد أعر، اختبار علاقة التكامل المشترك بين أهداف السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر، مجلة الحقيقة، الصادرة في العدد 41 ، 2017 ، ص: 760 .

استحقاق القروض الموجهة للاستثمارات الخاصة، كما يجب التعريف بأنواع القروض الممنوعة لتقديم إطلاقاً، لا بد من الإشارة أن استعمال هذه الإجراءات الانتقائية قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في بعض القطاعات وبالتالي وجود حالة تضخمية هذا بالإضافة إلى ظهور بعض المشاكل الإدارية، كأن تقوم الفئة المحددة من المقترضين بتحويل رؤوس أموالهم إلى نشاطات أقل أهمية الأمر الذي يتطلب متابعة ومراقبة صارمتين.¹

• **النسب الدنيا للسيولة:** يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصـول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي. أصبحت هذه الأداة من عام 1945 من الأدوات الأساسية المستخدمة في الرقابة على مقدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وحماية حقوق المودعين²

تتوقف فعالية الأدوات الكيفية أو النوعية على قدرة البنك المركزي على متابعة ومراقبة استخدام الائتمان لضمان حسن استخدام القروض في الأغراض الممنوحة من أجلها، فقد تواجه البنوك غالباً مشكلة عدم ضمان توجيه القروض الممنوحة نحو القطاعات المطلوبة، حيث يستطيع المقترض أن يقوم بإحلال القرض محل موارده الخاصة، ثم يستخدم هذه الموارد في تمويل ما لا يقره البنك المركزي، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الأدوات تلائم الاقتصاديات النامية التي تتسم بوجود مؤسسات نقدية ومالية محدودة تشكل عوائق مهمة، تحدّ من فاعلية وكفاءة الأدوات الكمية في التأثير على حجم الائتمان.³

1 مسعود درواسي، مرجع سابق، ص: 251.

2 عبد الله أوضيف القطايري، مرجع سابق، ص: 32.

3 أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص: 77.

2-4. أنواع السياسة النقدية: تتمثل أنواع السياسة النقدية التي تنتهجها البنوك المركزية في نوعين أساسيين وهما "سياسة نقدية توسعية"، أو "سياسة نقدية انكماشية".

2-4-1. حالة الفجوات التضخمية: تحدث الفجوة التضخمية نتيجة ارتفاع الطلب الكلي على العرض الكلي و للقضاء على هذه الفجوة يمكن التقليل من الطلب الكلي، وعليه يتم استخدام "السياسة النقدية الانكماشية" .

• **عمليات السوق المفتوحة :** يقوم البنك المركزي في هذه الحالة ببيع السندات الحكومية إلى مختلف البنوك التجارية و المؤسسات المختلفة و الأفراد، و عليه من خلال عملية البيع ستتخفض كمية النقد المتداول في الاقتصاد ، ومنه ينخفض كل من الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي .

• **سعر الخصم:** في هذه الحالة يرفع البنك المركزي سعر الخصم و منه انخفاض حجم القروض المتوفرة لدى البنوك التجارية ، فترفع هذه الأخيرة سعر الفائدة على الودائع و القروض و منه ترتفع الأموال المودعة في البنوك ، أما القروض فينخفض حجمها بسبب ارتفاع تكلفة الإقراض، وعليه انخفاض الطلب الكلي إلى غاية مستوى التوازن.

• **الاحتياطي القانوني:** يرفع البنك من نسبة الاحتياطي القانوني و منه تتخفض قدرة البنوك على توليد الائتمان و كنتيجة لهذا الارتفاع تنخفض نسبة الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري و عليه انخفاض الطلب الكلي إلى غاية توازن الطلب الكلي و العرض الكلي .

2-4-2. حالة الفجوات الانكماشية: الفجوة الانكماشية تحدث نتيجة انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي و للتخلص من هذه الفجوة لابد من زيادة الطلب الكلي و عليه يتم إتباع سياسة نقدية توسعية .

• **عمليات السوق المفتوحة:** في هذه الحالة يدخل البنك كمشتري للسندات الحكومية من المؤسسات و البنوك التجارية و كذا الأفراد فهذه العملية تؤدي لزيادة كمية النقد المتداول في الاقتصاد فتزيد القوة الشرائية

للأفراد و يرتفع الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الأعمال فيزيد الطلي الكلي إلى مستوى التوازن مع العرض .

● **سعر الخصم:** يخفض البنك المركزي من سعر الخصم و تقترض البنوك التجارية كميات كبيرة من البنك المركزي فتخفض البنوك التجارية من سعر الفائدة على الودائع و القروض وهذا يعني انخفاض حجم الأموال المودعة في البنوك فيرتفع الطلب الكلي إلى غاية التساوي مع العرض الكلي .

● **الاحتياطي القانوني:** يخفض البنك المركزي من الاحتياطي القانوني فتزيد قدرة البنوك التجارية في توليد الائتمان و كنتيجة لهذا يرتفع الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري إلى مستوى يتساوى فيه الطلب الكلي مع العرض الكلي .

المطلب الثاني : الإستثمار الأجنبي المباشر

قبل إعطاء تعريف يجب التفرقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر :

1- **الاستثمارات المحلية:** يشمل جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، ويقصد به مجموع مدخرات الأفراد، والفوائض الاقتصادية الأخرى، وهو ذلك الذي ينجز من طرف إما الدولة أوالأفراد.

2- **الاستثمارات الخارجية:** ويشمل جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيضة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية، والمالية، والسياسية سواء لهدف مؤقت، أو لأجل محدد، أو لأجيال طويلة الأجل.

ويمكن أن نميز بين نوعين من الاستثمار الدولي، أو كما يطلق عليه أيضا الاستثمار الأجنبي، وهما

الاستثمار الأجنبي غير المباشر، والاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف إقتنائها

لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية، أما علاقة هذه

الفئة من المستثمرين غير المباشرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر بالضرورة دوراً مؤثراً في قرارات الشركة أو سياساتها¹.

✓ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** ونظراً لكونه محور دراستنا فسوف نتعرض له بشيء من التفصيل، والتحليل في العنصر المالي، لكن يكفي هنا التفرقة بين النوعين وهذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(01) : أوجه الاختلاف والتشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
إستثمار طويل الأجل	إستثمار قصير الأجل
يهدف إلى الحصول على الأرباح	يهدف إلى تحقيق المضاربة
ينطوي على إكتساب حق الرقابة	لاينطوي على إكتساب حق الرقابة
إمتلاك جزئي أو كلي للمؤسسة	شراء أسهم وسندات
مسؤول على الخسائر والأرباح	لايتحمل الخسائر والمخاطر للمؤسسة
الحق في إدارة المؤسسة	ليس له الحق في الإدارة
يتضمن تحويلاً دولياً لرأس المال	يتضمن تحويلاً دولياً لرأس المال
يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي	يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي

المصدر: عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الإدارة والإستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص:175.

3- مفاهيم عامة حول الإستثمار الأجنبي المباشر :

وردت العديد من التعاريف للإستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف الإقتصاديين والمنظمات الدولية ، وفي مايلي أهم هذه التعريفات :

عرفه صندوق النقد الدولي FMI: الإستثمار الأجنبي المباشر أنه إستثمار في مشروعات داخل دولة بواسطة مقيمين في دولة أخرى بحيث تزيد حصة هؤلاء المستثمرين الأجانب على 10% من رأس المال ،

¹ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية: المدخل العام، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص:37، 38.

تركز في يد شخص واحد أو جماعة منظمة من المستثمرين حتى تكون لهم السيطرة على السياسات والقرارات في المشروع.¹

وعرفته منظمة التجارة العالمية : على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أموالا إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها.²

وما ورد أيضا في وثيقة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD سنة 1999 : هو تشخيل رؤوس الأموال عبر حدود الدولة ، شريطة أن يمتلك المستثمر على الأقل 10% من الأسهم ذات الحق في التصويت في المشروع سواء كان المشروع جديدا أو عاملا أو قائما بالفعل.³

كما أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD : أن الإستثمار يكون بغرض إقامة علاقة إقتصادية دائمة بين المستثمر الأجنبي مع منشأة ما ، مثل الإستثمارات التي تتيح بصفة خاصة إمكانية ممارسة نفوذ فعال في إدارتها .

بناءا على التعاريف السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي للإستثمار الأجنبي المباشر: هو مشاريع إستثمارية تقام في دولة ما من طرف مستثمر أجنبي أو في شكل شركة أم، تستثمر في فروع لها داخل دول مضيفة، بحيث لا تقل حصة المستثمر الأجنبي على 10% من رأس مال المشروع وترتبط هذه الملكية بالقوة التصويتية المؤثرة في سياسة وقرارات المشروع، ويهدف المستثمر الأجنبي خلالها لإقامة علاقة طويلة الأجل.

1 A Imad, **Foreign direct investment : Tregry, evidence and practice**, PAL Grave, New York, First Published, 2002, p2

2 يوسف مسعداوي ، تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي ، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ، الصادرة في العدد 3 ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، جوان 2008 ، ص: 163.

3 UNCTAD, **Foreign direct investment and the challenge of development** , New York and Genva, 1999 , p7.

3-1. دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر :

من أجل أن يكون هناك إستثمار أجنبي يجب أن تكون هناك دوافع ورغبة من كلا الجانبين، الأولى من طرف المستثمر الأجنبي ، وفي المقابل تكون من طرف البلد المضيف ، فكل دوافعه يمكن سردها في مايلي :

3-1-1. دوافع المستثمر الأجنبي:

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:

3-1-2. طبيعة النشاط الاقتصادي و التجارة : تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في

دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية. إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلّف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، و لغرض تلافي الإخفاق، بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة و نقل وحداته الانتاجية و التسويقية أو رأسمال معين إليها و مباشرة الانتاج فيها.¹

3-1-3. زيادة العوائد : دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر ، و تتحقق الزيادة في عائد

الاستثمار من عدة أوجه منها:

التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية و اليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار، أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد ، فلن يتحقق هذا العائد و يفقد جاذبيته.

و تبعا لهذا التحليل نجد أن كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الانتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها و انخفاض مستوى

1 دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص: 76.

أجورها، و تعتمد أغلب الشركات الأوروبية و اليابانية هذا السياق محققة في آن واحد استثمارا مضمونا و عوائد عالية.¹

3-1-4. زيادة المبيعات : مهما كان كبر حجم سوق دولة ما ، فإنه يبدو صغير جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها ، و بهدف الاستفادة من وفيات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، و في حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى وهي عديدة، تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر.

3-1-5. تخفيض المخاطر : يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا ، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهة نفس الظروف ذات الطبيعة العامة ، كما أنه قد تشتت المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما ، فتنتقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة. " فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول و أسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة.²

3-1-6. تحسين الموارد و ضمان توفيرها : قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة ، و بهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد و الأجزاء و بالكمية و الجودة و الأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية و تشريعات البلد المضيف للاستثمار .

1 نفس المرجع، ص: 77.

2 نفس المرجع، ص: 78.

3-1-7. الاستفادة من المزايا المكانية : والتي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي، و التي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح و بالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

3-1-8. حماية أسواق المستثمر و الرغبة في النمو و التوسع: يلجأ بعض المستثمرون الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسهم إلى ذلك، فهم إن سبقوهم إلى هذه الأسواق سوف يغلقونها في وجوههم¹ و قد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة. حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف و من ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو و التوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي و البحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية.²

3-1-9. السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر و الرغبة في الهيمنة: تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها و زيادة حجم تجارتها الدولية و تأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي و زيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.³

إن هناك أسباب ظاهرة و أخرى خفية للاستثمار في دول أخرى . و تمثل الأسباب الظاهرة و التي سبق عرضها الواجهة الحضارية و الأسباب المشروعة للشركات الدولية ، إلا أننا نرى وراء هذه الأسباب

1 طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، ط 1 ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000 ، ص: 185.

2 دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص: 78

3 نفس المرجع، ص: 79.

الحضارية المشروعة ، أسبابا أخرى خفية تتمثل في الرغبة في السيطرة على الاقتصاد الدولي ، لإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري . و الدول القوية مدفوعة و منذ القدم بالرغبة في السيطرة على الدول الأخرى الأقل منها قوة.¹

3-2. دوافع البلد المضيف:

تسعى مختلف الدول المتقدمة و النامية إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة (ستينيات و سبعينيات القرن العشرين)، و يعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول و اختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها، و فيمايلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا على دوافع الدول النامية.

3-2-1. سد فجوة الادخار بالاستثمار: عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي

للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، و منها الاستثمار الأجنبي المباشر و الإعانات و المنح و القروض الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، و لها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها، الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي، و أمام تراجع الإعانات و المنح الخارجية و خضوعها للاعتبارات السياسية و انطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة و ابتزازية، صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية، نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، و خلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقتراض الخارجي . و يفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف له مكمل الادخار المحلي لتمويل

1 طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق، ص: 185.

خطط التنمية التي تضعها الحكومات، و المتضمنة انجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصا الاقتصادية منها.

3-2-2. تحسين وضعية ميزان المدفوعات: تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير و المتوسط و الطويل.

3-2-3. زيادة التراكم في الرأسمال الثابت و الإنتاج الوطني: ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات و مشاريع استثمارية جديدة، و بالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية، الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار. و هو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي و منه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. و هذا الأخير سينعكس أثره الايجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر، و هو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها .

3-2-4. الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية: تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، و تجتنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة، بينما القروض و الإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية، لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها.

3-2-5. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية: تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن و الأراضي الزراعية الشاسعة و المياه الجوفية...الخ، غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا

مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، و من ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا و التي تتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار.

3-2-6. تخفيض مستوى البطالة: من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، و بالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار، خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية، هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية .

3-2-7. نقل التكنولوجيا الحديثة: تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي و تسريع وتيرته، و الطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا و بأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها و العمل على تطويرها و توطئتها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، و هذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما و النامية، حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الإنتاجي الحديث و طرقه التقنية المتطورة و نظم التسيير المتقدمة و المهارات الإدارية و المالية و التسويقية المعاصرة... الخ علاوة عن مساهمته في تكوين العمال و الميسرين و المسؤولين المحليين من خلال توظيف هؤلاء في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال أثر المحاكاة بين هذا الأخير و المؤسسات المحلية للبلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار، كما يساهم في تنمية أعمال البحث و التطوير.¹

3-3. أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر :

تتمثل الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من وراء إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى :

- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.

1 عبد الكريم بعداش، " الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 - 2005 "، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008)، ص: 56-58.

- زيادة معدلات الإستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.
- زيادة معدلات العمالة، وتقليل البطالة عن طريق تدريب وتنمية القوة العاملة.
- تنويع هيكل الإنتاج والصادرات وتقليل الإختلال في هيكل الإنتاج، وذلك بزيادة نمو القطاع الصناعي.
- إكساب عنصر المعرفة الفنية وأفكار الجديدة التي تؤدي إلى خلق معارف مستمرة وحديثة.
- ولتحقيق هذه الأهداف لابد من وضع ضوابط للإستثمار الأجنبي المباشر وأهمها :
- وجود خطة مفصلة واضحة المعالم بجميع القطاعات الاقتصادية مع تحديد حجم الإستثمار الأجنبي المباشر المطلوب لكل منها بما يدعم عملية التنمية الاقتصادية ويحقق أهدافها التفصيلية.
- ضرورة تقييم المشاريع التي يسهم فيها الإستثمار الأجنبي المباشر من الناحيتين الإقتصادية والفنية للحكم على مدى إسهامها في تحقيق الأهداف العامة للإقتصاد الوطني.
- أن تكون مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر تحت نظر الدولة وخاضعة لقوانينها كغيرها من المشاريع الوطنية، وهذا يتطلب إستقلال هذه المشاريع بحيث لا تكون في صورة فروع لمشاريع أخرى في الخارج مما يصعب معه متابعة نتائج أعمالها.
- يجب تحقيق أكبر إستفادة ممكنة من مشاريع الإستثمار الأجنبي من خلال إتخاذها كمراكز لتدريب الكوادر العمالية المحلية على التكنولوجيا المتقدمة، وإشراك رأس المال الوطني مع رأس المال الأجنبي لإكتساب الخبرة والمعارف المتقدمة التي يأتي بها المستثمرون الأجانب.¹

3-4. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

- ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أنواع حسب الأهداف التي يرغب المستثمر الأجنبي في تحقيقها و فيما يلي تلخيص لهذه الأنواع:¹

1 منور أوسري، د. عليان نذير، حوافز الإستثمار الخاص المباشر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 2001، ص ص: 99-100.

3-4-1. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: وهو من أكثر الأنواع انتشارا في الدول النامية، فالعديد من الشركات تسعى للاستفادة من الموارد الطبيعية كالمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، وهذا النوع يشجع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

3-4-2. الاستثمار الباحث عن الأسواق: ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويُعدُّ هذا النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار ووجوده في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات، وان أهم الأسباب للقيام بهذا النوع من الاستثمار ارتفاع تكلفة النقل في البلد المضيف مما يجعل الاستثمار فيه أكثر جدوى من التصدير إليه، ولا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه لا يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، فهو يسهم في ارتفاع معدلات النمو في البلد المضيف للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيه، وله آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات البلد المضيف وزيادة وارداته من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليه من الدول المصدرة للاستثمار.

3-4-3. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة بتركيز جزء من أنشطتها في البلد المضيف بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عدد من الدول النامية، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بآثاره التوسعية على تجارة البلد المضيف، فيؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد العديد من مدخلات الإنتاج.

1 سعد محمود العبادي ، عمر غازي، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة)،المنعقد في 2007، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، ص ص: 54.

3-4-4. الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة بسبب برغبتها في تعظيم الربحية، ويعد هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من جانبي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة لتصدير العمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

3-5. محددات الإستثمار الأجنبي المباشر:

إن تسمية محددات مفردتها محدد مصدرها حدد، بمعنى أخذ موقف عادة جازم وقاطع في قرارها، وعند إسقاط المعنى السابق على محددات الإستثمار الأجنبي المباشر نجدها تفيد الجوانب التي يأخذها المستثمر كأساس اتخاذ قرار الإستثمار في الخارج، وتوجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها.

3-5-1. محددات الإستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة :

عند النظر في هذا الجانب يمكن أن تنقسم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى سياسية و أخرى اقتصادية، وهي كالتالي :

- **المحددات السياسية :** يعد العامل السياسي من أهم العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي، فطبيعة النظام السياسي ومدى الاستقرار والتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل وكذلك الظروف الإقليمية العالمية من أكثر العوامل التي يتخذها المستثمر بعين الاعتبار، فعدم إستقرار النظام السياسي يعني عدم التأكد والمخاطرة في الإستثمار، وقد أوضح بازي في سنة 1963 أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية.¹

1 عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص: 71.

● **المحددات الاقتصادية : ويتمثل في مايلي :¹**

- **حجم السوق :** يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان هذا السوق كبير ونشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه أملا في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح.
- **درجة الإنفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:** يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيدا على الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري، أو عناصر الإنتاج الامر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية إختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج). وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة فانه يهتم بالكفاءة الاقتصادية، وبعيدا عن فرض القيود فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تميل بطبيعتها إلى الاقتصاديات المغلقة، التي بطبعها تضع قيود على حركة التبادل الدولي والتجاري، وعلى حرية عناصر الإنتاج.
- **تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والجهوي والدولي :** إن التكتلات الإقليمية والجهوية خاصة بالنسبة للدول النامية تعزز قدرة هذه الدول على تعبئة مواردها وترقية التبادلات البينية مما يعزز فرص الاستثمارات البينية التي تؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، وأيضا إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، طبعا في رحابة السوق المشتركة بينها، وطلبا للفرص المتاحة فيها.
- **القوة التنافسية للاقتصاد الوطني :** تتمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي احد العوامل الرئيسية في جذب الإستثمارات الأجنبية، ذلك انه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك معناه مدعاة للمزيد من الإستثمارات الاجنبية والعكس صحيح، ولعل هذا يرجع إلى ازدياد المركز التنافسي معناه ازدياد قوة

1 عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، عمان، دار مكتبة حامد للنشر و التوزيع، 2014، ص6.

وقدرة الاقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية وامتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الإستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي .

- **معدل النمو الاقتصادي :** إن تحقيق الاقتصاد معدلات نمو مرتفعة يضمن إستمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإعادة استثمار أرباحها سواء بالتوسع في مشروعات جديدة، ولا شك أن التدفق المتزايد للدول الأكثر تقدما يرجع لحد كبير إلى ارتفاع معدلات النمو في هذه الدول، حيث توجد علاقة ارتباط قوية بين معدل النمو وتدفق الاستثمار الأجنبي للمجتمع، وكلما كان معدل النمو مرتفعا فان هذا يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بما يترتب عليه زيادة مستويات الدخل الفردية ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات واتساع الأسواق الداخلية بها مما يمثل دافعا أساسيا لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، وعليه فإنه يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر دالة متزايدة في محدد النمو الاقتصادي.¹

3-5-2. محددات الإستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي:

يبني المستثمر قراره بالاستثمار بناءا على محددات منها:

- **معدل العائد على الاستثمار:** يعتبر معدل العائد على الإستثمار أحد العوامل الهامة الرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي ان المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية والغير التجارية، مع اخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الإستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند أخذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.
- **سعر الفائدة :** يعتبر محدد رئيسي لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر : فرؤوس الأموال تتجه أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة، فإنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة.
- **التسويق :** يلعب التسويق دورا هاما في الإستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية

1 يحي سعيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار اثراء للنشر ولتوزيع، عمان، 2015، ص: 133.

ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على التميز بمنتجاتها وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية مع تنويع منتجاتها.

- **تكاليف الإنتاج :** يمثل إنخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث يستطيعون من خلال الانخفاض في إنتاجهم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.

المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة المالية و النقدية و الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر السياسة المالية و السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تستطيع الدولة بواسطتهما التأثير على مختلف التوازنات الاقتصادية و توجيهها وفق الأهداف المراد تحقيقها ومن بين هذه الأهداف زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما أصبح يلعبه من دور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية و في هذا المطلب سنقوم بتوضيح العلاقة بين السياسة المالية و النقدية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- العلاقة بين السياسة المالية والنقدية:

إن عمل السياسة النقدية تجاه تحقيق أهدافها ينبغي أن يمر عبر بوابة التنسيق المشترك مع بقية السياسات الاقتصادية خاصة السياسة المالية، حيث يؤكد عدد كبير من الإقتصاديين اليوم على وجود ارتباط وتأثير متبادل بين كل من السياستين النقدية والمالية وأنهما يعززان بعضهما البعض في إرجاع التوازن للإقتصاد الوطني، فكل سياسة تكون فعالة في إستعادة جزء من التوازن وتكملها السياسة الأخرى، وهو ما يجعل منهما سياستين متكاملتين وذات نجاعة وفعالية عالية تؤثر إيجابا على الأداء الإقتصادي للدولة، وفي هذا السياق ارتأينا توضيح مايلي:

1-1. تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية:

فيمايلي، نحاول إيضاح التأثيرات المختلفة للسياسة النقدية على السياسة المالية:

- 1-1-1. تأثير السياسة النقدية على عجز الموازنة العامة:** لتوضيح تأثير السياسة النقدية على عجز الميزانية نأخذ مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتأثر بالسياسة النقدية، وتؤثر هي بدورها على عجز

الموازنة، بالرغم من أنَّ أثر كل متغير من هذه المتغيرات يكون صغيراً إذ أخذ على حدى، إلا أنَّ الأثر الكلي لهذه المتغيرات مجتمعة يكون كبيراً، حيث أنَّ معظم هذه المتغيرات: الإرتفاع في مستوى العام للأسعار، زيادة الإنفاق العام، نقص الإيرادات الضريبية، زيادة الدين العام، تؤدي إلى زيادة عجز الميزانية إذا ما تم اتباع سياسة نقدية انكماشية بسبب ارتفاع سعر الفائدة¹.

لذلك فإن التغير في الوضع المالي ككل (الدين العام، عجز الموازنة) يتعقد نتيجة السياسة النقدية الإنكماشية، وبالتالي فإنه يجب التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لتقليل من عجز الميزانية وذلك باستخدام أدواتها في نفس الإتجاه، وأن يأخذ في الإعتبار التأثيرات المتضمنة على الميزانية بسبب السياسة النقدية الإنكماشية².

1-1-2. اثر استقلالية البنك المركزي على السياسة المالية: إنَّ قوة استقلالية البنك المركزي وصلابة عملياته تكتسب قدراً عالياً من الديمومة تتناسب ودرجة التنسيق والتشاور مع السلطات الأخرى وبشكل خاص السلطة المالية لبلوغ أهداف الاستقرار الكلي وتقوية نشاطات التنمية الإقتصادية الذي تتطلع إليه السياسة النقدية والمالية إلى حد ما³.

أكدت بعض الدراسات الميدانية مثل دراسة PARKIN و BADE على 91 دولة، أنه كلما ارتفعت درجة الاستقلالية كلما كان معدل التضخم منخفضاً، كما تعمل الإستقلالية على كبح توجه الحكومات نحو إقرار العجز الميزاني نتيجة الرفض الذي تبديه مقابل تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي أو

1 M. Dahan, "The fiscal effects of monetary policy ", International Montary Fund, Working paper, N° 66, May 1998, PP 16- 17.

2 وليد بشيشي، سليم مجلخ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، ط 1، دار الكتاب الجامعي، الجمهورية اللبنانية، 2017 ، ص: 220.

3 مظهر محمد صالح قاسم، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات

الاستراتيجية، نائب محافظ البنك المركزي العراقي، بغداد، 2011 ، ص: 4.

زيادة بيع السندات الحكومية وأذونات الخزينة¹، يؤدي إلى خفض التوسع في العجز المالي مما يعني الحد من التضخم والإستقرار في قيمة العملة.

2-1. تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية: تتعدد صور تأثير التغيرات في السياسة المالية على السياسة النقدية، حيث تؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية، وترتبط تلك الآثار المترتبة على السياسة المالية بقيد الموازنة الحكومية ، وتظهر أهمية ذلك القيد من خلال إسهامه في إبراز الدور الذي تمارسه كل من السياستين المالية والنقدية في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار، حيث يؤكد هذا القيد على أنه لا يمكن للسياسة النقدية أن تمارس دورها في السيطرة على التضخم بشكل منفرد أو منعزل عن السياسة المالية، ومن الضروري أن تعمل هذه الأخيرة على مساندتها². كما أن يمكن تحديد العلاقة المباشرة بين السياستين المالية والنقدية من خلال قيد الموازنة الحكومية، والذي يشير إلى أن التغيير في عجز الموازنة العامة لابد وأن يؤدي بالضرورة إلى تغيير في حجم السندات الحكومية المدرة للعائد أو في النقود عالية القوة وذلك لأغراض تمويل العجز المالي³.

إذا كان تحقيق مزيد من الانضباط المالي يساهم في الحد من عجز الموازنة، فإنّ هذا يعني بالضرورة تراجع نمو حجم الدين المدر للعائد وكذا تراجع القاعدة النقدية، وذلك يعتمد على مدى إمكانية الحكومات بتمويل دينها من خلال الأسواق المالية، وهنا يمكن طرح حالتين على النحو الآتي⁴:

1 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص: 94.

2 leopold von thadden, **Active monetary policy, passive fiscal policy and the value of public debt: some further monetarist arithmetic**, discussion paper 12/03, economic research centre of th deutsche bundes bank, frankfurt, june 2003, PP 1-2, available at:

https://www.bundesbankde/redaktion/EN/downloads/publications/discussion_paper_1/2003/2003_07_18_dkp_12.p

: df?_ blob=publicationfile, 07/03/2023, 11:50.

3 : Jhon B. Taylor, **Monetary Policy Implications of Greater Fiscal Discipline**, 1995, P 153, available at:

<https://pdfs.semanticscholar.org/7175/0b1075e34137680ec02536Fa47d9cb5e7c3.pdf>. 22/02/2023, 09 :40.

4 عماد محمد علي عبد اللطيف، الدين الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية

والدولية،الصادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، في العدد 39 ، جامعة بغداد، العراق، 2012 ، ص: ص 15-16.

- إذا كانت الحكومة تتمكن بسهولة من الاعتماد على أسواق المالية، فلا توجد ضرورة للربط بين حجم العجز المالي وخلق النقود، وذلك لأنَّ التغير في عجز الموازنة يمكن تمويله من خلال إصدار السندات الحكومية في الأسواق المالية المحلية وحتى الدولية.

- أما بالنسبة للحكومات التي تعتمد بالأساس على خلق النقود لتمويل جزء كبير من النفقات الحكومية، أو تلك التي لا تمتلك أسواق مالية كفؤة ولا تتمتع بسهولة الوصول إلى الأسواق المالية، فإنَّ الحد من عجز الموازنة العامة سيؤثر بدرجة كبيرة على الحد من خلق النقود، وبالتالي يمتد الأثر الإيجابي إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار. بالتالي، فإنَّ الحد من عجز الموازنة يعد بمثابة خطوة أساسية نحو تخفيض النمو النقدي ومعدل التضخم في عديد من الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة التحول نحو اقتصاديات السوق. وعلى الرغم من كون التضخم ظاهرة نقدية، إلا أنَّ عجز الموازنة العامة يعد من المحددات الرئيسية للتضخم في الأجل الطويل وذلك من خلال قناة ريع الإصدار، وذلك يعتمد على وسائل التمويل المتاحة للحكومات إن كانت وسائل تمويلية غير تضخمية، أو وسائل تمويلية تساهم في تغذية التضخم¹. إذ أنَّ الآثار التضخمية لعجز الموازنة العامة تعتمد على درجة تطور الأسواق المالية ومدى تمتع البنك المركزي بالإستقلالية، حيث إن كان الاقتصاد لا يمتلك أسواق مالية فعالة ولا يتمتع البنك المركزي بالإستقلالية، فإن ذلك يؤدي -علاوة على عدم توافر آلية ذات كفاءة لتجميع الضرائب- إلى الاعتماد على خلق النقود كمصدر وحيد لتمويل العجز المالي، وعلى نقيض ذلك، يؤدي تطور الأسواق المالية وإضفاء الإستقلالية على البنك المركزي إلى توافر مصادر غير تضخمية لتمويل العجز المالي².

1-2. نقاط الالتقاء بين السياسة المالية والسياسة النقدية: إنَّ استعمال السياستين المالية والنقدية تتطلب مهارة في التنسيق والملائمة بغية التأثير على النشاط الاقتصادي، سواء كان يعاني هذا الوضع من الضغوط

1 World Economic Outlook, **The decline of inflation in emerging markets: can it be maintained**, chapitre IV, may 2001, international monetary fund, pp 130-131, available at: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2001/01/pdf/chapitre4.pdf>, 22/02/2023, 15 :00.

2 منى كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، ص: 7، منشور على الرابط التالي: https://mpira.ub.uni-muenchen.de/26856/1/MPRA_paper_26856.pdf, 24/01/2023, 19:00.

التضخمية أو الانكماشية، وعليه تعتبر السياستان النقدية والمالية بمثابة الآليات التي يتم استخدامها في ضبط وتوازن السياسة الاقتصادية العامة للدولة. لذلك ينبغي التنسيق والملائمة بين وسائل وأدوات وأهداف كل سياسة على حدى، بغية تجنب التعارض والتضارب بين أهداف وأدوات هاتين السياستين أو بين وسائل وأهداف كل سياسة لوحدها. تواجه الحكومات مشكلة جوهرية تتمثل في الاختيار والتنسيق والملائمة بين السياسة المالية والنقدية، ومن ثم إشكالية التنسيق بين الإجراءات والتدابير الخاصة بكل سياسة، خاصة وأنَّ أوضاع الدول من حيث النظام الاقتصادي وهيكل الإنتاج والسياسة الاقتصادية العامة تختلف من بلد متقدم إلى بلد في طريق النمو الى بلد متخلف.

بالرغم من وجود تأثيرات متبادلة بين السياستين النقدية والمالية، إلا أنه توجد نقاط إلتقاء بينهما وهي¹:

- إعتبرات عقد القرض العام تحددها السياسة المالية من حيث الحجم والتوقيت وكيفية انفاقه، فهو مورد من الموارد المالية في ميزانية الدولة، أما شكل هذا القرض فيحدد من خلال السياسة النقدية من حيث الأجل القصير أم الطويل، سعر الفائدة وفئاته، وشكل سنداته.
- إن تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي، واللجوء إلى هذا الإصدار من حيث حجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته يتقرر في مجال السياسة المالية، لأنها تعتبر تمويل تضخمي ولكنه مورد مالي من الموارد العامة للدولة، أما الطريقة الفنية التي تتعلق بالإصدار النقدي ومقابلاته وحجمه وطريقة سداه فهذه الإعتبرات تتعلق بالسياسة النقدية.

في حالة التضخم يمكن تخفيض الطلب الفعلي عن طريق أدوات السياسة المالية، منها زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها أي عن طريق إحداث فائض في ميزانيتها، وبواسطة عقد القروض العامة لإمتصاص السيولة الفائضة للإقتصاد. كما يمكن في نفس الوقت الإعتماد على الأساليب التي تستخدمها السياسة النقدية لتضييق فرص الائتمان المتاح للأفراد والمؤسسات عن طريق رفع سعر الخصم وسعر الفائدة

للمقترضين. أما في حالة الإنكماش فيمكن إستخدام أدوات السياسة المالية لتنشيط الطلب عن طريق تدخل الدولة بزيادة الإنفاق، كما تطالب النظرية الكينزية بإحداث عجز في ميزانية الدولة، ويتم ذلك بالإعتماد على الإصدار النقدي، كما يمكن في نفس الإتجاه إستخدام أدوات السياسة النقدية لزيادة الإئتمان للأفراد والمؤسسات بتخفيض تكلفته وتسهيل الحصول عليه بتخفيض سعر الخصم.

إن نقاط الإلتقاء والعلاقات الموجودة بين السياستين المالية والنقدية، تدعو إلى ضرورة التنسيق بينهما في كل الظروف الإقتصادية، بحيث أن السياسة المالية من إختصاص الحكومة ب إعتبارها السلطة التنفيذية وعلى وجه الخصوص وزارة المالية أو الاقتصاد، أما السياسة النقدية فهي من إختصاص السلطة النقدية وبصفة خاصة البنك المركزي، وبالتالي فإنه لتحقيق الهدف المنشود للدولة تكون الحاجة ضرورية إلى التنسيق بين هاتين الهيئتين، ويكون إتجاه السياسة النقدية في نفس إتجاه السياسة المالية وبذلك تكون هناك نظرة متكافئة لأهمية ودور كل من السياستين في علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار الإقتصادي، كما أن التنسيق أو المزج بين السياستين لا يفرض إستخدام كافة أدوات كل سياسة، إنما الأمر يتوقف حسب الظروف الإقتصادية التي تعيشها كل دولة، وتتفاوت نسبة التنسيق والمزج حسب كل نظام اقتصادي ودرجة تطوره ونوعية الأزمة التي يعاني منها، ودرجة تفاعله في المحيط الدولي¹.

2- العلاقة بين السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر السياسة المالية بأدواتها المختلفة وسيلة من الوسائل الرئيسية الهامة لتحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني، كما تحتل مكانة رئيسية مقارنة بالسياسات الأخرى فيما يتعلق بالدور المنوط بها في عملية التأثير على الاستثمار عن طريق المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال أدواتها المتمثلة أساسا في السياسة الضريبية، سياسة الانفاق العام وسياسة الموازنة العامة كما يلي:

1 صالح مفتاح، نفس المرجع، ص: 109.

2-1. السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر:

مما لا شك فيه أن الاستثمارات الأجنبية تنتقل من دولة لأخرى سعياً وراء تحقيق الربح، ولأن الضريبة تعتبر عنصراً مؤثراً على حجم الأرباح، فإن انخفاضها في دولة معينة يعتبر ميزة ضريبية تجتذب الاستثمار الأجنبي، في حين أن ارتفاعها في دولة ما يؤدي إلى عزوف الاستثمارات الأجنبية عنها، بل قد تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، كما يمكن للضريبة أن تؤثر على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج، فتخفيض الضرائب يساعد من جهة على زيادة الإنتاج، ومن جهة أخرى يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي خفض التكاليف الكلية للإنتاج¹. حيث تقدم معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية مجموعة متنوعة من الحوافز بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تضطر إلى تقديم هذه الحوافز فقط من أجل منافسة نظيراتها التي تقدم حوافز مغرية بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشمل هذه الحوافز إعانات للشركات الأجنبية، إجازات وامتيازات ضريبية، إعفاءات من رسوم على الواردات من قطع الغيار ومواد أولية ورسوم التصدير، فضلاً عن تجهيز مناطق مخصصة للتصدير في الدول النامية بغية جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-2. سياسة الانفاق العام و الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الإنفاق العام أحد أهم الأدوات المالية الرئيسية التي تلجأ إليها الدول خاصة النامية منها من أجل التأثير على كافة المتغيرات الرئيسية داخل الاقتصاد الوطني، نظراً لما يحدثه من آثار متعددة على الاقتصاد. ولعل أهم تأثيراته تأثيره على النمو الاقتصادي، حيث اتفق معظم الباحثين الاقتصاديين أن زيادة الانفاق العام من شأنه أن يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والذي بدوره يؤدي إلى تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاديات المضيفة.

1 نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط 1 2013، ص: 101.

2-3. سياسة الموازنة العامة والاستثمار الأجنبي المباشر: تهدف الاقتصاديات المستقرة إلى تقليص العجز

العام في موازنتها إلى الحد الذي يمكن توليده دون توليد ضغوط تضخمية، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير إلى استقرار اقتصادي¹. وقد تتبع الحكومات سياسات ضريبية ومالية معينة لعلاج عجز الموازنة العامة إما من خلال²:

- قد تزيد الحكومة من إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة، الأمر الذي يسيء إلى المناخ الاستثماري خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب على الأعمال، حيث يشكل هذا النوع من الضرائب عبئا إضافيا على المستثمر ويزيد من تكاليف الإنتاج، ويقلل من هامش الربح، أما الضرائب الأخرى فهي تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح للتصرف، أي انخفاض حجم النقد المتداول، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض الطلب الفعال على السلع الصناعية، وبالتالي انخفاض الاستثمار.

- قد تخفض الحكومة من إنفاقها الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه إفساد المناخ الاستثماري لكل من الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، حيث عادة ما يكون الاستثمار العام مكملًا للاستثمار الخاص والأجنبي، بحيث يتجه الاستثمار العام إلى أنشطة إنتاجية وحيوية يحجم عنها الاستثمار الخاص لانخفاض عائدها المتوقع رغم أهميتها في تكوين جهاز إنتاجي مترابط ومتنوع تقوى فيه الترابطات الأمامية والخلفية، وإما تتجه إلى استثمارات في البنية الأساسية التي تعد ضرورية أيضا لتشجيع الاستثمار الخاص، كما قد تخفض الحكومة من إنفاقها الجاري مما يساعد على تخفيض الطلب وتضييق نطاق السوق.

3- العلاقة بين السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر: ان علاقة السياسة لعدية بالاستثمار الأجنبي

المباشر تتمثل في تأثيرها على المناخ الاستثماري في الدول المضيفة من خلال تحقيقها للاستقرار

1 نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي: دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992 - 2010 ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، تخصص علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012)، ص 66.

2 فلاح خلف الربيعي، أثر السياسة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، منشور على الرابط التالي: <https://2u.pw/ZRIloC> ، 2023/02/27، 18:12، ص 11.

الاقتصادي، الذي يعد مطلباً أساسياً لهذه الاستثمارات، حيث تؤثر في مناخ الاستثمار من خلال تحكمها في متغيرات اقتصادية تعتبر محددات أساسية يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في اتخاذ قرار الاستثمار، والمتمثلة في معدل التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة.

3-1. التضخم و الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر التضخم الذي يمثل "التغيرات في مستوى الأسعار العامة" مؤشراً لدرجة الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة، حيث كلما ارتفع هذا المعدل كلما أصبح المناخ الاقتصادي غير ملائم للاستثمارات الأجنبية، فالأسواق ذات معدلات التضخم المتقلبة وغير المتوقعة تخلق عدم اليقين في تحديد معدل الأسعار والربحية والأجور وتكاليف العملية الإنتاجية لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الارتفاع في معدلات التضخم الذي يعبر عن ارتفاع أسعار السلع النهائية والذي من الممكن أن يفوق الارتفاع في تكاليف الإنتاج يجعل من الاقتصاد المضيف أقل منافسة من الأسواق الدولية من جهة، ومن جهة أخرى تؤثر معدلات التضخم المرتفعة على قيمة العملة الوطنية وهذا ما يقلل من العائد الحقيقي للاستثمار ويقصد بمعدلات التضخم المرتفعة ما يجاوز 10% سنوياً، فإذا ارتفعت معدلات التضخم عن هذا المستوى يصبح الاقتصاد المضيف منطقة خطر سواء للاستثمارات الأجنبية و المحلية لأن المستثمر الأجنبي يكون بحاجة إلى استقرار سعري¹، وفي بعض الأحيان ينظر إليه باعتباره مؤشر لدرجة الاستقرار السياسي خصوصاً في الأقطار التي تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم الأمر الذي يساعد على انتشار ظاهرة الدولة Dollarization حيث تحل العملة الأجنبية وتحديداً الدولار محل العملة الوطنية كوسيط للمبادلة و مخزن للقيمة، وسينعكس ذلك بشكل كبير في ارتفاع معدلات هروب المدخرات المحلية إلى الخارج مما يساهم في فساد مناخ الاستثمار².

1 عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007 / 2008 ، ص: 124.

2 فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق، ص: 9 .

في إطار سياسة استهداف التضخم يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات، والتي يترتب عليها مجموعة من الآثار المباشرة على الاستثمار أهمها:

- أن ارتفاع سعر الفائدة الذي يعبر عن ارتفاع تكلفة الحصول على القروض، يؤدي إلى زيادة تكاليف المشروع وانخفاض هامش الربح المتوقع، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار.

- أن انخفاض الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى تضيق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار، ولكن قد لا تكون الحصلة النهائية لانخفاض الطلب بالضرورة سلبية على الاستثمار الصناعي حيث أن انخفاض الطلب على السلع القابلة للتصدير قد يشجع في بعض الحالات على تسويقها خارجيا مما يؤدي إلى إمكانية تنمية الصناعات التصديرية، وزيادة الدخل فيها، كما قد يؤدي الانخفاض في الإنفاق والإنتاج إلى تخفيض مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، مسببا تحويل إنفاق المستهلكين من السلع والخدمات المنتجة محليا مما يؤدي إلى تنمية الصناعات المحلية.

أما في حالة تبني البنك المركزي سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي، فإن الزيادات في عرض النقود ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة، وبالتالي تشجيع الاستثمار، كما قد تؤدي هذه الزيادة في نفس الوقت إلى توسيع حجم السوق وزيادة حجم الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب الكلي وإلا أدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم.

3-2. سعر الصرف و الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر معدل سعر الصرف الذي يمثل " قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية " أحد أهم متغيرات سياسة الانفتاح الاقتصادي، بينما يؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل التجارة، تدفقات رأس المال، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، والنتاج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى التحويلات المالية... الخ، حيث يؤمن الاقتصاديون وصناع السياسة أن الارتفاع في معدل سعر الصرف يجلب ميزة تنافسية للتجارة الدولية، فعند ارتفاع معدل سعر الصرف يصبح تصدير

السلع الوطنية أرخص نسبة إلى شركائها التجاريين نتيجة لزيادة في الطلب العالمي للصادرات وانخفاض الواردات. يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف، وذلك باعتبار أن التقلبات في أسعار الصرف تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسة الجدوى، وبالتالي لا تشجع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية طويلة الأجل بل تشجع على خروج رؤوس الأموال، إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر، وبالتالي يخشى المستثمر من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار أسعار الصرف¹.

كما يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى ومن ثمة زيادة ما يدفع من العملة الوطنية في مقابل أسعار تلك السلع، مما يؤثر على قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد، ومن جهة أخرى يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي وهذا الأمر يحمل المستثمر نفقات إضافية خاصة إذا كان المشروع طويل الأجل ويستلزم استيراد مواد أولية للقيام بالعمليات الإنتاجية².

3-3. سعر الفائدة و الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر سعر الفائدة بمثابة " تكلفة رأس المال مقابل استخدام الشركات الأجنبية للموارد المالية في البلد المضيف " أو ما يسمى بتكلفة دخول الأنشطة الإنتاجية إلى الاقتصاد المضيف، حيث يتعزز الاقتراض المحلي في البلد المضيف عندما يرجح أن تكون أسعار الفائدة أقل من تلك الموجودة في البلد المستثمر أو في أي مكان آخر، وبالتالي فإن سعر الفائدة يشكل عاملا مهما في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجاباً بأسعار

1 سحنون فاروق، " قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر"، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009 / 2010)، ص: 123.

2 نفس المرجع، ص: 124.

الفائدة في الدول النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية تشجع على زيادة التكلفة الرأسمالية مما يشير إلى وجود مخاطر مالية وهذا ما يحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة للمتغيرات

هناك العديد من الدراسات العربية والاجنبية التي تطرقت لطرح موضوع السياسات المالية والنقدية كإحدى مكونات السياسات الاقتصادية بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأهميته الكبيرة، وأثر بعضها على بعض، ومنها من تطرقت لأثر كل سياسة على حدا، أو لكل مؤشر من مؤشرات أدوات السياسات الاقتصادية على حدا، وفي هذا المبحث سنخرج على أهم الدراسات العربية و الأجنبية.

المطلب الأول : الدراسات المتعلقة بالسياسة المالية و السياسة النقدية

تم تناول هذا الموضوع من خلال مجموعة من الباحثين سواءا في أطروحات دكتوراه أو رسائل ماجستير أو حتى ماستر أكاديمي بالإضافة إلى المجلات والمداخلات الدولية وسنتطرق لما نراه أقرب لدراستنا فيمايلي :

1- الدراسات باللغة العربية :

من الدراسات العربية التي صدفتنا خلال بحثنا والتي نذكر منها :

الدراسة الأولى : دراسة عبد الجليل شليق 2018، المعنونة ب: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة الجزائر.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى ضبط المؤشرات الكلية لمنظومة التوازن الاقتصادي في الجزائر من خلال الأدوات البحثية المتاحة وذلك لتقييم عملية التنسيق إستنادا على مقاربة قياسية بنموذج الإنحدرا الذاتي VAR في الفترة 1990-2014 .

وكذا تقييمه راتكازا على مده إستقاء الترتيبات المؤسسية في الجزائر في الفترة 1990-2014 ولقد ظهر واضحا عدم كفاءة السياسة المالية والنقدية في تحقيق توازن المنظومة الاقتصادية في أغلب سنوات الدراسة وكذا عدم حضور حزمة الترتيبات المؤسسية للتنسيق كاملة في الاقتصاد الوطني الجزائري مهما كان حسب

في تراجع دور السياستين في ضبط الاختلالات الاقتصادية وغياب عملية التنسيق بين البيئتين المالية والنقدية.

الدراسة الثانية : دراسة بن عمرة عبد الرزاق 2021 المعنونة بـ: أثر السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2018، من مجلة البشائر الاقتصادية في عددها 01 المجلد السابع (مجلة علمية دولية دورية، متخصصة و محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير) جامعة طاهري محمد - بشرا- الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر، و تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف المفاهيم العامة لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية والتوازن الداخلي، والمنهج التحليلي من خلال تحليل الوضعية النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018 ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج حيث أشارت نتائج اختبار ADF أن جميع المتغيرات مستقرة إما عند المستوي أو عند الفرق الاول وبناء على ذلك تم الاعتماد على منهجية ARDL أين أشارت نتائج اختبار الحدود إلى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل. كما توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية ذات فعالية نسبية في التأثير على النمو الاقتصادي وغير فعالة في التأثير على التضخم والبطالة، في حين السياسة المالية غير فعالة في التأثير على النمو الاقتصادي وذات فعالية نسبية في التأثير على التضخم والبطالة.

الدراسة الثالثة : دراسة بلقاسم ليندة 2019 المعنونة بـ: أثر السياستين النقدية والمالية على التجارة الخارجية دراسة قياسية تحليلية حالة الاقتصاد الجزائري (1970-2014) أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكمي بجامعة الجزائر 3 - الجزائر.

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

محاولة الإحاطة بكل المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية والسياسة المالية من خلال التعرف على المفهوم، الأهداف والأدوات، وكذا العلاقة التي تربط بينهما.

بالإضافة إلى محاولة التطرق إلى النظريات والتحوللات الحديثة في التجارة الخارجية، والسياسات التجارية المتعلقة بها، ومعرفة تطور وأهداف السياسة النقدية من جهة، وتطور السياسة المالية من جهة أخرى عبر المراحل الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري وإسقاط نظري على الواقع الجزائري،

و التعرف على الأدوات المستعملة في السياسة النقدية للتنسيق مع السياسة المالية في الجزائر لتحقيق الانسجام للعمل معا في تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة ، ومن ثم إبراز دور الإصلاحات المصرفية في تهيئة المناخ الملائم لعمل السياسة النقدية والمالية للقيام بدورها إلام للمساهمة في عملية التنمية والإنعاش الاقتصادي، ومحاولة إبراز أثر السياستين النقدية والمالية على الصادرات الجزائرية ثم على الوردادات خلال فترة الدراسة.

وقد أظهرت دراسة هذا الموضوع من الناحيتين النظرية والتطبيقية حسبه على النتائج التالية:

هناك علاقة سببية بين متغيرة الإيرادات العامة نحو متغيرة الإنفاق العام في نموذج الصادرات الجزائرية، وأن أثر السياسة المالية عن طريق أدواتها (الإنفاق العام، الإيرادات العامة) على الصادرات والوردادات الجزائرية أكبر من أثر السياسة النقدية بأدواتها (عرض النقد، سعر الصرف) ، و يمكن راجع عدم فعالية السياسة النقدية في تأثيرها خاصة على الوردادات، إلى أن هدفها الوحيد يتمثل في استقرار الأسعار ومكافحة التضخم في الجزائر، وبحكم طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي وتخلف القطاع الحقيقي المستوعب لانتقالات أثر السياسة النقدية، فضلا عن تخلف القطاع البنكي وغياب الاستقلالية التامة لبنك الجزائر وضعف السوق النقدي في الجزائر.

الدراسة الرابعة : دراسة ربعية عناصر المعنونة ب: تقييم دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في ظل إصلاحات الجيل الثاني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ما أكاديمي شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي
وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - الجزائر.

الهدف من خلال هذه الدراسة الوصول إلى النقاط التالية:

- التعريف بالسياسة النقدية والمالية ودورها في اقتصاد.
- التعرف على مده مساهمة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ضبط التوازن الاقتصادي العام.
- معرفة مسرا السياسة المالية والنقدية في الجزائر وأهم الاصلاحات المتعلقة بهما .
- التعرف على الاجراءات التي انتهجتها الجزائر لتحقيق التوازن الاقتصادي وذلك في إطار السياستين النقدية والمالية من خلال أدواتهما.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن السياسة المالية بمختلف أدواتها تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي. أما السياسة النقدية تحتوي على أدوات أخرى أكثر أهمية لتحقيق التوازن تتمثل في سياسة السوق المفتوحة، سياسة إعادة الخصم، تكمن أهمية التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في عدم التعارض بين أهدافها، إذ أدت السياسات النقدية والمالية المتبعة في إطار الاصلاحات الاقتصادية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية.

الدراسة الخامسة : دراسة حدادي عبد اللطيف 2017 المعنونة ب: دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014 أطروحة مقدمة لنيل درجة
الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد مالي جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس -
الجزائر.

كان الهدف من الدراسة عرض الإطار النظري والتطبيقي للسياسة النقدية والسياسة المالية وأيضا التضخم، وإعطاء صورة واضحة عن واقع السياسة النقدية والمالية في الجزائر و إبراز الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية في الحد من تفاقم معدلات التضخم والسبل الكفيلة للحد من آثار الظاهرة على الاقتصاد الوطني، وتحديد أي من بين السياستين الأجدر والأصلح للاعتماد عليها في الحد من ظاهرة التضخم بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

ومن اهم النتائج المتوصل إليها خلال هذه الدراسة أن هناك أهداف عديدة للسياسة النقدية ترمي من خلال إدارة أدواتها والإشراف على سيرها من خلال السلطة النقدية إلى تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية أمنية، وسياسية ومن أهمها العمل على استقرار المستوى العام للأسعار، كمراتب مفهوم السياسة المالية وتطورها بدور الدولة في الحياة الاقتصادية، فمن دور الحيادية واعتبرا الدولة كالحراس الليلي وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية للأفراد والتي تقتصر دورها على فرض الضرائب، إلى دور المركزية والتدخل في الشؤون الاقتصادية لحياة الأفراد والتي ربطت مفهوم وأدوات السياسة المالية بمدى تطور الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية والتأثير في مستحدثاتها، وأخيرا إستخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة وطيدة ومتكاملة بين السياسة النقدية والسياسة المالية لبلوغ النتائج والأهداف الاقتصادية المرجوة ولا يمكن الوصول إليها بمعزل سياسة عن الأخرى، فالتفاعل والمزج بين السياستين كفيل بتحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد القومي، فالتضخم باعتباره ظاهرة نقدية فلا يمكن علاجه بمعزل عن السياسة المالية فكل من السياستين مكمل للآخر، فالسياسة النقدية لا يمكن لوحدها معالجة الظاهرة قيد الدراسة.

الدراسة السادسة : دراسة وحيد مهدي عامر (2010) السياسات النقدية و المالية و الاستقرار الاقتصادي ، درا الجامعة إسكندرية . مصر .

حيث عالج في هذا الموضوع السياسات المالية و دورها في ادارة الطلب الكلي ، و أيضا السياسات النقدية و فعاليتها ، و من ثم التوازن الكلي في النظام الاقتصادي و بعض النظريات الاقتصادية ، و في الاخير

توصل إلى دور السياسة المالية في علاج عجز الموازنة و الاسباب التي تؤدي إلى عدم خفض العجز الموازني و ملاحظات كينز عن الدورة الاقتصادية .

2- الدراسات باللغة الأجنبية :

ما تم تناوله في هذا الموضوع من قبل الدراسات الأجنبية نذكر منها :

الدراسة الأولى : دراسة (Anita Angelovska Bežoska ، 2015) : بعنوان Coordination

Fiscal Policies In Republic of Macedonia of Monetary and

قامت الدراسة بالتحقيق في مستواه التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في جمهورية مقدونيا خلال الفترة (1992-2013) والهدف من ذلك استكشاف العلاقة بين السياستين المالية والنقدية وأشكال التعاون بينهما، وتحديد السياسة التي يتم تعديلها بهدف الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي إذ يتم تقييم التنسيق على أساس اتساق مزيج السياسات مع أهداف هذا الأخير.

ومن أهم النتائج المستخلص لها من خلال الدراسة أن هناك التقدم في جودة مؤسسات الموازنة يعكس الإصلاحات المنفذة في مجال نظام إدارة المالية العامة، وإضافة إلى الإصلاحات التي ساعدت في ضمان استدامة المالية العامة ، لا يزال هناك العديد من نقاط الضعف المتبقية في نظام المالية العامة والتي تحتاج إلى معالجة.

الدراسة الثانية : دراسة (Gajzer Marcel ، 2015) : بعنوان Comparison of monetary

and fiscal policy measures between EU and USA during crisis.

الغرض من البحث وأهدافه هو تزويد القارئ بعمل مصمم بشكل منهجي على تنفيذ السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي والسياسة المالية لبلدان مختارة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 2007-2015، من حيث تحديد العوامل التي ساهمت في تطور الأزمة المالية و عرض الأحداث قبل وبعد الأزمة و تقديم أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي الأمريكي،

من خلال تحليل تدابير السياسة النقدية وتأثيرها على الاقتصاد الكلي، لعرض السياسة المالية لبلدان أوروبية مختارة والولايات المتحدة الأمريكية.

وأهم ما تم نتائجه من هذا البحث أن الأدوات المعيارية للسياسة النقدية ليست ناجحة بشكل كافٍ في حل حالات الأزمات الاقتصادية إذ لم يخفف التغيير في سعر الفائدة ، كإجراء معياري من قبل البنك المركزي ضغوط السيولة بشكل كافٍ .

المطلب الثاني : الدراسات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر

إنتقينا في سياق هذا العنوان الدراسات التالية :

1- الدراسات باللغة العربية :

الدراسة الأولى : دراسة بوندير حمزة 2018 المعنونة ب: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الوطني ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكايمي تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى إبراز أثر ودور هذا الأخير على التنمية لإقتصادية.

كما خلصت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان التي تسعه إلى تحقيق ذلك فهو يساهم بشكل فعال في تمويل المشاريع عبر رؤوس الاموال الاجنبية المتوافدة في البلد المضيف ويعطي الدفع الحقيقي لتحريك عجلة الانتاج السلعي والخدماتي والتي ترافق تكوين العنصر البشري المحلي وتحقيق اقصى قدر من العمالة والتي تخفض من البطالة في البلاد المضيضة وكذلك جلب التكنولوجيا اليها وتكون عادة بلدان نامية او في طريق النمو تسعه لتحقيق تنمية اقتصادية فعالة وبطرق أفضل.

الدراسة الثانية : دراسة دحاني فاطمة 2015، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر (1996-2012)، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

حيث تطرقت الباحثة في هذا البحث إلى دراسة مده توفير الاستثمار الأجنبي المباشر لمناصب شغل ورفع معدل الأجور وكذرافع الإنتاجية في الجزائر، فتوصلت إلى أن المعدلات المرتفعة والمتواصلة من الاستثمار والنمو يعد شرطاً ضرورياً لمعالجة مشكلة البطالة إلا أنه لا يجب الاعتماد على الشركات الأجنبية في امتصاص العمالة الجديدة الوافدة سنوياً إلى سوق العمل ولا يجب تركيز الاهتمام بالشركات الأجنبية على حساب الشركات المحلية. وما يعاب على الدراسة أنها ركزت على كيفية معالجة مشكل البطالة على حساب اكتساب التكنولوجيا من الاستثمار الأجنبي المباشر لما أوصت على ضرورة تفضيل الاستثمارات التي تتطلب عمالة كثيفة على الاستثمارات التي تكتسي تكنولوجيا متطورة، غير أن نقل التكنولوجيا يعد هدفاً رئيسياً تسعه نحوه الدول المضيفة لاكتساب الخبرة والمهارات.

الدراسة الثالثة : دراسة سعيد علي العبيدي 2010، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية جامعة الأنبار، العراق، المجلد 2

العدد 4

ويتناول المقال دراسة استشرافية لواقع الاقتصاد العراقي والإمكانات والمقومات التي تؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق، كما تناول معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، وكذلك تناول هذا المقال رسم سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق باعتبارها هذا الأخير أحد أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ومكمل للاستثمار المحلي وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد العراقي يعاني التضخم وعجز الميزانية والبيكل الإنتاجي والبطالة والفساد الإداري والمالي وضعف البنية التحتية وما جذبي نحو هذه الدراسة والاهتمام بها هو وجود تشابه في الاهداف بينها وبين موضوع دراستنا كما أن

مشاكل الاقتصاد العراقي باعتباره اقتصادا ريعيا تشبه إلى حد بعيد المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

الدراسة الرابعة : سامية دحماني 2016، أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يتوقف نجاح سياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي على وجود مناخ استثماري صحي يمكن من تحقيق أعلى عائد اقتصادي من هذه الاستثمارات لصالح اقتصاديات هذه الدول، وحتة يتحقق استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها يجب الحفاظ على اقتصاد مستقر وبيئة ودية تجاه المستثمرين، ذلك لأن المناخ المناسب للاستثمار لا يتوقف فقط على منح الحوافز المالية أو الإعفاءات الضريبية وإمكانيات البلد الطبيعية والبشرية والمالية وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، وإنما يتوقف أيضا على درجة الثقة في الاقتصاد الوطني من حيث النمو والانكماش ومدى توافر الاستقرار السياسي والأمن للمستثمرين الأجانب. وما يعاب على هذه الدراسة عدم تجانس دول المغرب العربي من حيث البنية الاقتصادية فنجد مثلا الجزائر وليبيا دولتان ريعيتان عكس تونس والمغرب اللتان تعتبران من الدول التي يعتمد اقتصادها على السياحة والفلاحة، وهذا ما لم نغفله في دراستنا حيث ندرس حالة الجزائر منفردة والتي تعتمد في اقتصادها على الريع البترولي، وكيفية تغيير نمطها الاقتصادي والانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على مداخل البترول إلى اقتصاد منتج يعتمد على الاستثمار وذلك لتجنب التبعية لأسعار النفط تجنباً للآزمات والتذبذب في المداخل.

الدراسة الخامسة : دراسة (جمال بلخباط) 2015 ، المعنونة ب: جدوه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية جامعة الحاج لخضر - باتنة الجزائر.

وقد كانت تهدف إلى تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدين، وذلك من خلال نموذج قياسي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تبين أن العلاقة كانت معنوية وطردية، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في كلا البلدين، لكن كان محدودا وضعيفا، وقد أكدت الدراسة أن النمو الاقتصادي فيهما يعتمد بالأساس على مصادر داخلية متمثلة في الاستثمار المحلي الذي كان له تأثير قوي حسب نتائج الدراسة القياسية.

الدراسة السادسة : دراسة (مربط محمد) 2017 ، المعنونة بتحليل محددات قررا توطین الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، من مجلة البشائر الاقتصادية في عددها 07 ، الجزائر .

وهدفَت الدراسة إلى تحديد أهم محددات قررا توطین الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)، حيث قام الباحث باختبرا تأثير المتغيرات الاقتصادية (التضخم، سعر الصرف، النمو والانفتاح الاقتصادي) على الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق بناء نموذج قياسي لوغاريتمي، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، ومن خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها تبين أن جميع المتغيرات الاقتصادية ذات دلالة إحصائية وعلاقتها مع الاستثمار الأجنبي المباشر موافقة لمنطق النظرية الاقتصادية، ويعتبر متغير سعر الصرف الأكثر تأثيرا.

2- الدراسات باللغة الأجنبية :

الدراسة الأولى : دراسة (Szkorupová Zuzana) 2015 الموسومة بـ The relationship between foreign direct investment and domestic investment in selected countries of Central and Eastern Europe. وهي عبارة عن ورقة بحثية مقدمة في أعمال المؤتمر العالمي الثاني للأعمال التجارية والاقتصاد والإدارة والسياحة، المنعقد في 30-31 أكتوبر 2014 بجمهورية التشيك.

وقد كان الهدف من هذه الدراسة هو اختباراً أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في كل من (الجمهورية التشيكية، استونيا، الدنمارك وسلوفاكيا)، وقد أجريت على الفترة الزمنية 1993-2012، ووفقاً للبيانات السنوية للبنك الدولي والأونكتاد، وقد بينت النتائج المتوصل إليها، وجود أثر ازدحام سلبي من الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، وتفسير الباحث لذلك أن السبب يعود إلى عملية التحول من خلال تنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الخصخصة، وحصوله على القطاعات الإستراتيجية مثل الاتصالات، صناعة الغاز والصناعة التحويلية وغيرها، وكذلك عدم قدرة الشركات المحلية على القيام بمختلف الأعمال ومنها التجارية بشكل فعال، في المقابل تعرف الشركات المتعددة الجنسيات تنافسية كبيرة في ذلك .

الدراسة الثانية : دراسة (Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan)

2013، الموسومة بـ: Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين كل من البنية التحتية للنقل، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة 1970-2012، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) بالإضافة إلى طريقة التقدير (VECM) ، وقد أظهرت نتائج

الاختبرا وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أي وجود علاقة توازن طويلة الأجل فيما بينها، وقد توصلت كذلك الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وسببية أحادية الاتجاه من البنية التحتية للنقل إلى كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن اعتبارا البنية التحتية للنقل كمتغير يمكن التنبؤ من خلاله بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في إلبند، وإذا مراد أصحاب القررا بإلبند المحافظة على استدامة النمو الاقتصادي وارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المده الطويل، فينبغي التركيز على بناء إلباكل القاعدية بصفة عامة وفي قطاع النقل خاصة .

المطلب الثالث : الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة معا

بحسب ما اطلعنا عليه من مصادر ومراجع علمية مختلفة تبين وجود دراسات تناولت إما مكونات السياسة الاقتصادية ؛ أي السياسة النقدية أو المالية أو التجارية بصفة منفردة والاستثمار الأجنبي المباشر كذلك منفردا وعلاقتها بمتغيرات أخرى، ونذكر من أهم هذه الدراسات مايلي:

1- الدراسات باللغة العربية :

الدراسة الأولى :. دراسة عبد العزيز برنه 2022 تحت عنوان : دور السياسة النقدية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لمجموعة من الدول مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2018) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص :تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة - الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إزالة الغموض بين علاقة السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر باعتبار أن بعض الاقتصاديين يعتبرون أنه ليس هناك علاقة واضحة المعالم بين السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى استخلاص دروس من تجارب بعض الدول في مجال السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المسح النظري للدراسات التي تناولت الموضوع.

ومن اهم النتائج المتوصل إليها :

تبين أن تغيرات الكتلة النقدية بشكلها الواسع تؤثر بشكل ايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وأن تغيرات القروض المقدمة للقطاع الخاص تؤثر بشكل ايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، كما تبين وجود تأثير واضح لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة من الدول وفي الجزائر .

وبينت الدراسة القياسية التأثير القوي لسعر الفائدة على الإقراض في الدول محل الدراسة وفي الجزائر وتؤثر تغيرات معدلات التضخم بشكل سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول.

الدراسة الثانية : دراسة دشوشة قمر 2021 المعنونة ب: دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة- الجزائر .

تكمن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط وهي على النحو التالي:

- التعرف على مفهوم السياسة المالية وأدوا
- محاولة التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه؛
- التعرف على الدور الذي تلعبه أدوات السياسة المالية في جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك في ظل مناخ استثماري جزائري.

كما تم إلى التوصل من خلال هذه الدراسة :

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من الأدوات المهمة لتمويل المشاريع الوطنية التي تلعب دور كبير في التنمية الاقتصادية.
- أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا مختلفة، فقد يكون مشتركا بين الدولة الأم والدولة المضيفة أو يكون مملوكا بالكامل للمستثمر الأجنبي.

- دخول الشركات الأجنبية يشجع المنافسة المحلية ويرفع من الإنتاجية ويخفض من أسعار السلع والخدمات.

- إن السياسة المالية في الجزائر مازالت تعتمد على إيرادات المحروقات والتي تمثل النسبة الأكبر من مجموع الإيرادات العامة وهذا ما يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني طالما أن هذا القطاع مرهون بالتغيرات العالمية.

الدراسة الثالثة : دراسة لمحمد إبراهيم مادي 2012 بعنوان: فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر ، وقد تم التوصل الى أن للسياسة المالية مكانة أساسية ضمن العناصر المكونة لمناخ الاستثمار، حيث تساهم من خلال السياسة الضريبية كأداة من أدواتها في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما فيما يتعلق بفعاليتها في الجزائر في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر فقد كانت نسبية، ذلك أنها لم تحقق نتائج كافية من خلال الأهداف المسطرة والمرجوة، كما أن تأثير السياسة المالية في الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى نسبيا مقارنة بالمحددات الأخرى التي تؤثر عليه والتي يمكن أن يكون لها دورا في استقطاب الاستثمار الأجنبي من خلال تحسين مناخ الاستثمار بشكل عام.

الدراسة الرابعة: دراسة لجوامع لبببة 2015 بعنوان " أثر سياسات الاستثمار على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة مقارنة-الجزائر، مصر والسعودية)، أطروحة لنيل الدكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى مساهمة سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر في دراسة مقارنة مع نظيراتها مصر والسعودية، وخلصت الى أن سياسات الاستثمار المعتمدة في

الجزائر تكفي لجذب الاستثمار الأجنبي فهناك ما يغطي فعاليتها وهو ضعف باقي مكونات المناخ الاستثماري في الجزائر خاصة البنية التحتية والمؤسسية والتي من الضروري أن تكون متطورة وتعمل بالتكامل مع باقي مكونات المناخ الاستثماري، كما أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير كافية خصوصا اذا ما قارناها بتلك المبذولة في مصر والسعودية والتي تتوقف عليها بشكل كبير، وما ينقص سياسات الاستثمار في الجزائر هو التوجيه لتخدم الاقتصاد الوطني، فكون غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى اليها متركزة في قطاع المحروقات لا يخدم التنمية الاقتصادية المحلية.

الدراسة الخامسة: دراسة داودي محمد 2012 بعنوان: السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر

تهدف هذه الدراسة الى تحليل وقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التي تخص السياسة المالية في الجزائر والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم التوصل الى أن تطبيق أدوات السياسة المالية في الجزائر غير مؤهل بفعالية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن السياسة الجبائية بصفة عامة لم ترقى فعلا الى الدور الذي كان منتظرا منها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم كل التحفيزات الجبائية والإصلاحات الضريبية التي اعتمدتها الجزائر خاصة بعد صدور قانون الاستثمار 12 - 93 ، الى جانب ذلك أثبتت نتائج الدراسة أن دور الانفاق العمومي في زيادة فعالية البنية التحتية الجزائرية كعامل مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر كان ضعيفا ومحدودا، كما أن السياسة المالية في الجزائر لم ترقى الى تحفيز الطلب الكلي وزيادة حجم السوق كعامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من أهمية السوق الجزائرية.

الدراسة السادسة: دراسة لبوزيان عبد الباسط 2007 بعنوان: دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 - 2004 ، أطروحة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور السياسة المالية في الدول النامية وبشكل خاص في الجزائر في التأثير على المستثمر الأجنبي المباشر من خلال استقطابه والحصول على منافع من ذلك، وأبرز ما تم التوصل اليه أن السياسة المالية في الجزائر مقيدة الى حد ما نظرا لتبعيتها الى أسعار المحروقات، كما أنها ضعيفة الفعالية من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، اذ اتضح ذلك من خلال مقارنة نسبة كل من النفقات العامة والايادات الضريبية من الناتج المحلي الخام مع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام، كما تدعم هذا الحكم من خلال النموذج القياسي الذي يربط بين تطور النفقات العامة كمتغير مستقل وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، والذي بين أن الارتباط بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر كان ضعيفا للغاية، مما يدل على أن فعالية السياسة المالية في الجزائر في التأثير عن الاستثمار الأجنبي المباشر كانت ضعيفة للغاية.

2- الدراسات باللغة الأجنبية :

الدراسة الأولى : تشخيص الوضع الحالي للاستثمار الأجنبي في بعض الاقتصادات العربية Abeer .

F.A. Al Abbadi, "Diagnosis of the Current Situation of Foreign Investment in some Arab Economies", International Management Review, Vol. 5 No. 2

2009هدفت الدراسة إلى مراجعة تجارب كل من مصر، والأردن، واليمن في مجال جذب الاستثمار، وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول. حيث خلصت الدراسة إلى أن العوامل الاقتصادية، (السياسات المالية والنقدية، بالإضافة إلى البيئة الإدارية تؤثر على عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة) بالإضافة إلى الاستثمارات غير المباشرة في الدول السابقة الذكر، بينما تمثل البنية

التحتية في مصر البعد المؤثر على عملية جذب الإستثمارات. كما أشارت النتائج أن معظم الشركات الأجنبية مترددة في الاستثمار بسبب التذبذب في معدل صرف العملة في الدول المضيفة، والتي أثرت سلبياً ومعيق للاستثمارات. ومن ناحية أخرى فإن القوانين الحالية المفروضة على المستثمرين الأجانب عند تأسيس مشاريع الإستثمار عامل مؤثر في جذب الأستثمار الأجنبي، إضافة إلى أن الدول العربية ما تزال تمتلك إجراءات جمركية قوية، بينما الحوافز والإعفاءات الضريبية تمثل عوامل مهمة يجب أن تؤخذ في الاعتبار من أجل تشجيع الشركات الأجنبية.

الدراسة الثانية : Salah T. Al-rawashdeh, Jaafar H. Nsour, Rafat S. Salameh,"Forecasting Foreign Direct Investmentin Jordan for the Years (2011 –2030)", International Journal of Business and Management, Vol. 6, No. 10; October 2011.

هدفت الدراسة إلى توقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن خلال السنوات من 2011-2030 واتخذت الدراسة نموذج المعدل المؤثر المتكامل (AutoregressiveIntegratedMovingAverage) والذي يعتمد على تغطية البيانات للفترة من (1981-2010) ، حيث وجد أن السلاسل الزمنية لمتغير (الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن مستقراً في مستوياته خلال الزمن، وأنه يعاني من جذر الوحدة (root unit) واستخدمت الدراسة البرامج (14, Eviews and 1.3, Minitab) لتحليل البيانات والتوقع، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن الحجم الإجمالي المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الأردن سيبلغ (29707.06) تسعة وعشرون مليار وسبع مائة وسبعة ملايين دينار أردني تقريباً حتى عام 2030 ،بينما بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر (14479.96) أربعة عشر مليار وأربع مائة وتسعة وسبعون مليون دينار أردني تقريباً بمعدل نمو سنوي بلغ 22.3 %، وأوصت الدراسة بأن هناك حاجة لتوفير بيئة مناسبة للاستثمار عن طريق توفير الحوافز والوسائل الضرورية للمستثمرين من

خلال السياسات المالية والنقدية المتاحة بعيداً عن البيروقراطية، بالإضافة إلى الحاجة إلى خطة إقتصادية شاملة، خصوصاً في أثار الأزمة المالية العالمية التي أثرت على العالم بما فيها الأردن.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل الالامام بجميع الجوانب النظرية ، للسياسات المالية والنقدية والاستثمار

الأجنبي المباشر ودورها في جذبه ، وقد خلص الفصل الى ما يلي:

- فضلا عن الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فهي تساهم بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصادية المضيفة، حيث تؤثر السياسة النقدية على المناخ الاستثماري في الدول المضيفة من خلال تحقيقها للاستقرار الاقتصادي، الذي يعد مطلبا أساسيا لهذه الاستثمارات، حيث تؤثر في مناخ الاستثمار من خلال تحكمها في متغيرات اقتصادية تعتبر محددات أساسية يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في اتخاذ قرار الاستثمار، والمتمثلة في معدل التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة، فمعدلات التضخم وأسعار الصرف المستقرة توفر درجة كبيرة من اليقين فيما يتعلق بمسار الاقتصاد المضيف مستقبلا، في حين أن أسعار الفائدة المنخفضة التي تكفل الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية تشجع على تدفق الاستثمار الأجنبي الى الاقتصاد المضيف.

أما بالنسبة للسياسة المالية فهي تساهم من خلال السياسة الضريبية كأداة من أدواتها في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال سياسة الحوافز الضريبية التي تشكل أداة فعالة لتحسين جاذبية الاستثمار، نظرا لما تقدمه من مزايا تشمل: الإعفاءات الضريبية، المعدلات التمييزية أو المنخفضة، والتي من شأنها أن تؤدي الى تخفيض تكاليف الاستثمار ومنه زيادة العائد الصافي للاستثمار، فضلا عن فعاليتها في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه الى المجالات المرغوب فيها اقتصاديا واجتماعيا للدولة.

الفصل الثاني:

الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة
خلال الفترة 2006-2021

تمهيد :

تحظى السياسات المالية والنقدية باهتمام واسع النطاق، نظرا للدور الهام الذي تلعبه في تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني، كما تحتل مكانة رئيسية فيما يتعلق بالدور المنوط به في عملية التأثير على الاستثمار عن طريق المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن غالبية الشركات الأجنبية تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي من شأنها أن تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة.

وقد سعت الدولة الجزائرية عبر حكوماتها المتعاقبة وخاصة في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2021 إلى إنتهاج عدة سياسات مالية ونقدية وبرامج تنمية قصد جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.

وبغية عرض وتحليل الأفكار السالفة الذكر، نستعرض من خلال هذا الفصل تحليل اتجاهات السياسة المالية والنقدية وواقع الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وكذلك دور كلا من السياسة المالية والنقدية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة من 2006 الى 2021 .

المبحث الاول: : تحليل اتجاهات السياسة المالية والنقدية وواقع الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع

المحروقات في الجزائر للفترة من 2006 الى 2021

عرفت السياسات المالية والنقدية اتجاهات مختلفة تبعا للوضع الاقتصادية السائدة في البلاد، حيث اضطرت الحكومة الجزائرية الى انتهاج إصلاحات شاملة ، بهدف تحقيق التوازنات المالية على المستوى الكلي أبرزها خفض عجز الموازنة العامة، التقليل من عجز ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو اقتصادي، فعلى صعيد السياسة النقدية لجأ بنك الجزائر لتوجيه سياسته نحو التوسع بهدف تمويل عجز الميزانية واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العمومية، لما له من تأثير على الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة للجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الاول: تحليل اتجاهات السياسة المالية في الجزائر للفترة من 2006 الى 2021

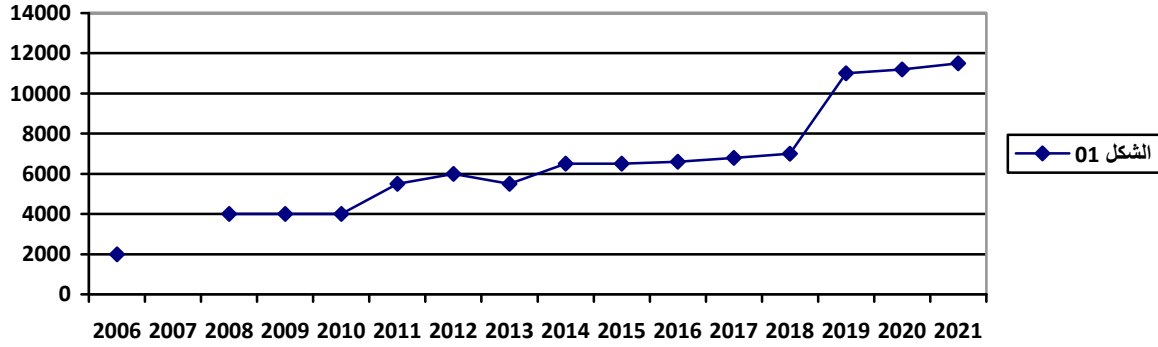
ان عودة ارتفاع أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة، ساهم في زيادة مداخيل الدولة بوتيرة كبيرة وتحقيق فوائض مالية، مما سمح للحكومة الجزائرية باستغلال هذه الفوائض في بعث النشاط الاقتصادي من خلال تسطير برامج تنموية بهدف استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، لكن مع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من العام 2014 ، وما ترتب عنه من تراجع في مداخيل الجباية البترولية باعتبارها المصدر الأهم لميزانية الدولة، اضطرت الحكومة الجزائرية الى مراجعة سياستها المالية واتباع سياسة ترشيد الانفاق العام وسعيها في البحث عن بدائل تمويل أخرى بعيدا عن المحروقات.

1- سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2021

على عكس الفترة السابقة، شهدت بداية الألفية الثالثة توجهها مختلفا للسياسة الاقتصادية عموما والسياسة المالية خاصة، حيث ساعد ارتفاع العائدات النفطية في تطبيق خطط وبرامج تنموية عديدة بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وذلك باتباع سياسة مالية توسعية طويلة هذه الفترة والى غاية سنة 2014 ، أين تراجعت السلطات المالية عن التوسع في الانفاق العام وترشيده لتعويض تراجع الإيرادات العامة عقب

انخفاض أسعار النفط وخلال جائحة كورونا لتتم تغطيتها في النهاية بالجباية العادية فقط، والشكل الموالي يوضح تطور النفقات العامة خلال الفترة 2006 - 2021.

الشكل رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2021 (مليار دج)



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج السنوات 2014 - 2015 - 2016 - 2017 - 2018 إضافة الى موقع وزارة المالية (مشروع قانون المالية 2021-2022)

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/772-2022> / <http://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

يلاحظ من خلال الشكل رقم (01) ومع استمرار ارتفاع أسعار النفط واصلت الحكومة الجزائرية في التوسع في انفاقها العمومي، إذ ارتفع هذا الأخير ارتفع الى ما قيمته 2453 مليار دج منذ 2005 إلى سنة 2006 ، وتواصل ارتفاعه الى حوالي 3108.6 و 4191 مليار دج خلال سنتي 2007 و 2008 على التوالي، كما ارتفع خلال العام 2009 الى ما قيمته 4246.9 مليار دج ولكن بمعدلات نمو بطيئة مقارنة بالسنوات السابقة، كنتيجة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، و عموما يعود هذا الارتفاع الى انطلاق الحكومة الجزائرية في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الممتد من 2005 والى غاية 2009 والذي خصص له حوالي 4203 مليار دج من النفقات العمومية للتنمية. وبعد الانتعاش الذي عرفته أسواق النفط عقب الأزمة المالية العالمية، ارتفع حجم م الانفاق العمومي من جديد ليبلغ ما قيمته 4466.9 مليار دج سنة 2010 ، وواصل ارتفاعه سنتي 2011 و 2012

الى ما يقارب 5731.4 و 7058.2 مليار دج على التوالي. غير أنه شهد انخفاضا سنة 2013 الى ما قيمته 6024.1 مليار دج، ليعود مجددا الى الارتفاع سنة 2014 الى ما يقارب 6995.8 مليار دج، وهو ما تزامن مع انطلاق الحكومة الجزائرية في تطبيق البرنامج الخماسي للتنمية الممتد من 2010 والى غاية 2014 ، والذي خصص له ما قيمته 21214 مليار دج.

وبالرغم من تراجع أسعار النفط ابتداء من النصف الثاني لسنة 2014 ، استمرت النفقات العمومية في الارتفاع، حيث بلغت حوالي 7656.3 مليار دج سنة 2015 ، بينما شهدت انخفاضا معتبرا خلال سنتي 2016 و 2017 الى ما قيمته 7297.5 و 7282.6 مليار دج على التوالي، كنتيجة لسياسة ترشيد النفقات العامة التي اعتمدتها السلطات الجزائرية عقب انخفاض أسعار النفط وما ترتب عنها من تراجع مداخيل الدولة. بينما شهدت النفقات العامة ارتفاعا محسوسا خلال سنتي 2018 و 2019 الى ما قيمته 10898.2 و 11158.6 مليار دج على التوالي، بعد سياسة الإصدار النقدي عن طريق التمويل غير التقليدي التي انطلقت في تطبيقها منذ الثلاثي الأخير لسنة 2017 .

2- الإنفاق العام ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1-2. تصنيف النفقات العامة في الجزائر

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة ويصنف المشرع الجزائري النفقات العامة إلى نوعين رئيسيين، نفقات التسيير، ونفقات تجهيز الاستثمار، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات. أما نفقات التسيير فيقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية والمكونة حسب المادة 24 من قانون 17/84 .

الجدول رقم (02): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2021

السنوات	نفقات التشغيل		نفقات التجهيز		اجمالي النفقات العامة
	المبلغ مليار دج	النسبة من اجمالي النفقات	المبلغ مليار دج	النسبة من اجمالي النفقات	
2006	1437.8	58.61	1015.1	41.39	2452.9
2007	1674	53.85	1434.6	46.15	3108.6
2008	2217.7	52.91	1973.3	47.09	4191
2009	2300	54.16	1946.3	45.84	4246.3
2010	2659.1	59.52	1807.8	40.48	4466.9
2011	3797.2	66.25	1934.5	33.75	5731.7
2012	4782.6	67.76	2272.5	32.24	7055.1
2013	4131.5	68.58	1892.6	31.41	6024.1
2014	4494.3	64.24	2501.4	35.76	6995.7
2015	4617	60.3	3039.3	39.7	7656.3
2016	4585.6	62.83	2711.9	31.17	7297.5
2017	4677.2	64.22	2605.4	35.78	7282.6
2018	4584.4	42.06	6313.8	57.94	10898.2
2019	4954.4	44.39	6204.2	55.61	11158.6
2020	4.727.4	64.41	2.612.7	35.59	7.340.15
2021	5261.59	59.75	3545.43	40.25	8807.02

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر ب: نتائج السنوات من 2006-2018 إضافة الى موقع وزارة المالية (مشروع قانون المالية 2021-2022)

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/772-> / <http://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

2022

مع الشروع في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الممتد من 2005 والى غاية 2009 ، بقيت نفقات التشغيل ذات الحصة الأهم من اجمالي الانفاق العام ولكن عند مستوى أقل من المستوى السائد في برنامج الإنعاش الاقتصادي، إذ انخفضت نسبة نفقات التشغيل الى اجمالي النفقات العامة من 69.3% الى 55.29% ، نظرا لحجم م النفقات المخصصة لتطوير المنشآت الأساسية ودعم التنمية الاقتصادية والتي بلغت 48.5% من مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي. أما فيما يخص فترة المخطط الخماسي للتنمية 2010 - 2014 ، ارتفعت حصة نفقات التشغيل من اجمالي الانفاق العام الى حوالي 65.61%، نظرا لارتفاع حجم م النفقات المخصصة للتنمية البشرية الى ما يقارب 49.5% من مخصصات

المخطط الخماسي للتنمية. في حين بلغت حجم م نفقات التسيير سنة 2010 حوالي 2659.1 مليار دج، لترتفع الى ما قيمته 3797.2 مليار دج سنة 2011 ، لتشهد بعد ذلك انخفاضا طفيفا خلال السنوات 2012 و 2013 و 2014 الى ما قيمته 4782.6 مليار دج، 4131.5 مليار دج و 4494.3 مليار دج على التوالي. مع الشروع في تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 - 2019 ، انخفضت حصة نفقات التسيير من اجمالي الانفاق العام الى حوالي 52.87%، نظرا للأهمية البالغة التي أولاها هذا البرنامج لتطوير البنية التحتية الاقتصادية مقارنة بالتنمية البشرية، حيث بلغ حجم م النفقات المخصصة لتطوير البنية التحتية الى ما يقارب 20.5% من مخصصات البرنامج. في المقابل عرفت نفقات التجهيز خلال الفترة 2001 - 2019 تطورا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة، حيث ارتفعت من 357.4 مليار دج الى 1973.3 مليار دج سنة 2008 ، بمعدل نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير، نظرا للأهمية البالغة التي أولتها برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادية لمشاريع تطوير الهياكل الأساسية والنهوض بقطاع السكن، حيث ارتفعت حصتها من اجمالي الانفاق العام الى 44.71% خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009 مقارنة بـ 30.7% خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004.

ومع انطلاق المخطط الخماسي للتنمية سنة 2010 ، انخفضت نفقات التجهيز الى ما قيمته 1807.3 مليار دج، الى حوالي 1934.5 مليار دج و 2275.5 مليار دج سنتي 2011 و 2012 على التوالي. لتعرف تراجعا سنة 2013 الى ما قيمته 1892.6 مليار دج، لتعاود الارتفاع الى 2501.4 مليار دج سنة 2014 ، خلال هذه الفترة انخفضت حصة نفقات التجهيز من اجمالي الانفاق العام الى 34.39% مقارنة بـ 44.71% خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي السابق، نظرا لانخفاض حجم م النفقات المخصصة لتطوير الهياكل الأساسية ومشاريع التنمية الاقتصادية الى ما نسبته 15% فقط من مخصصات البرنامج.

غير أنه ومع الشروع في تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الممتد خلال الفترة 2015 - 2019 ، والذي رصدت فيه مبالغ ضخمة لتطوير البنية التحتية الاقتصادية ما نسبته 20.5% من مخصصات البرنامج، ارتفعت نفقات التجهيز من 3039.3 مليار دج سنة 2015 الى حوالي 6313.8 مليار دج و 6204.9 مليار دج سنتي 2018 و 2019 على التوالي.

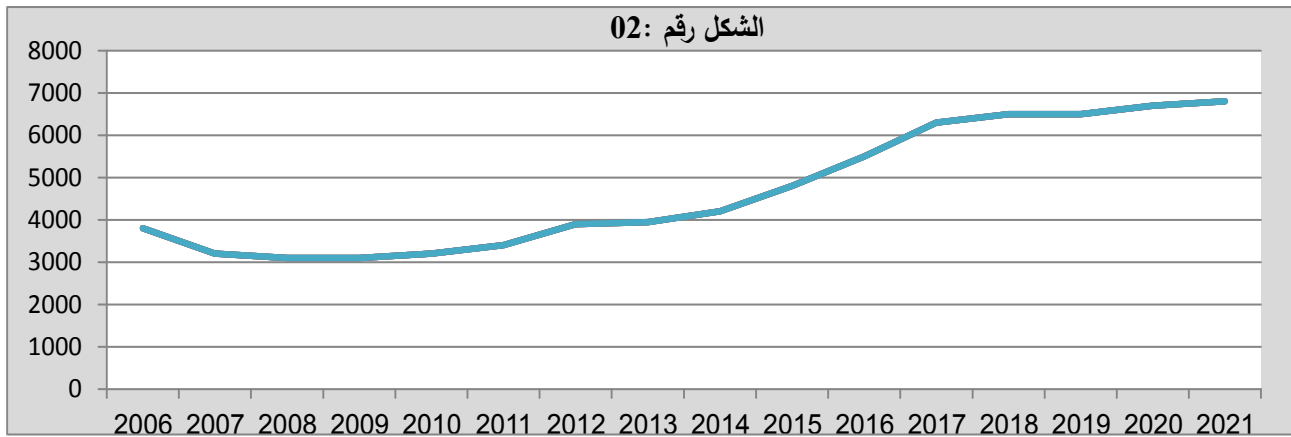
ومن خلال تحليلنا لمؤشرات سياسة الانفاق العام خلال هذه الفترة، يمكن القول أن سياسة الانفاق العام ترتبط ارتباطا وثيقا بإيرادات الجباية البترولية، حيث ساهم الانتعاش الذي شهدته أسواق النفط العالمية مع بداية الألفية الثالثة في زيادة حجم م الانفاق العام بوتيرة كبيرة لدعم الاقتصاد، وهو ما ين سر التوجه المعاكس للسياسة المالية نحو التوسع الذي يظهر جليا في انطلاق خطط وبرامج الانتعاش ودعم النمو، عكس الفترة السابقة التي انتهجت فيها السلطات سياسة تقشفية. غير أن انهيار أسعار النفط من شأنه أن يؤثر في تراجع حجم الانفاق العام، وهو ما تعكسه الأزمة المالية العالمية وأزمة سنة 2014. ومع استمرار تراجعها اضطرت الحكومة الى اتخاذ سياسة مالية حذرة قائمة على ترشيد النفقات العامة لمواجهة تراجع مداخيل الدولة، ومن ثم البحث عن مصادر أخرى لتمويل الميزانية العامة عن طريق سياسة الإصدار النقدي عبر التمويل غير التقليدي بهدف تغطية النفقات العامة للدولة. وتجدر الإشارة أيضا أن سياسة الانفاق العام خلال هذه الفترة أولت اهتماما كبيرا للإنفاق الاستثماري عكس الفترة السابقة التي حظيت فيها نفقات التسيير بالجزء الأكبر والأهم من اجمالي الانفاق العام، وهو ما تعكسها الأهمية البالغة التي أولتها برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادية لمشاريع تطوير الهياكل الأساسية والنهوض بقطاع السكن ومشاريع التنمية الاقتصادية.

ومع بداية جائحة كورونا التي طالت العالم بأسره والتي نلاحظ تأثيراتها على السياسة المالية للدولة التي تظهر خلال سنتي محل الدراسة 2020-2021، كما لا ننسى ما خصصته الدولة لمجابهة هذه الجائحة من مبالغ معتبرة حولت إلى وزارة الصحة، وهذا ما صُرح به في قانون المالية بالجريدة الرسمية 2020 إضافة إلى التكفل بالمهنيين الذين فقدوا مداخيلهم بسبب الجائحة من خلال قانون المالية التكميلي 2020 .

كل هذه المستجدات اضطرت الدولة لإعادة النظر وإعادة ترتيب أوراقها للخروج من نفق الجائحة، من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية خلال هذه الفترة .

2- سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2021: ترتبط الإيرادات العامة في الجزائر ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في الأسواق الدولية، باعتبارها تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، ولهذا فقد ساهمت الطفرة النفطية التي شهدتها أسواق النفط في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة في زيادة الإيرادات المالية بوتيرة كبيرة، في حين أدى انخفاض أسعار النفط لسنة 2014 في تراجعها بشكل كبير، مما أدى بالسلطات المالية الى البحث عن بدائل تمويل أخرى بعيدا عن المحروقات من خلال رفع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة بهدف زيادة مساهمة الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة. والشكل الموالي يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2021.

الشكل رقم (02): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2021 (مليار دولار)



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج السنوات 2014 - 2015 - 2016 - 2017 / إضافة إلى موقع وزارة المالية (مشروع قانون المالية 2020 - 2021)

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/772-2022> / <http://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

يلاحظ من خلال الشكل رقم (02) أن حجم م الإيرادات العامة عرف نموا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2006 وإلى غاية 2007 ، و 3082.8 مليار دج سنة 2005 ، و 3639.9 مليار دج و 3687.9 مليار دج سنتي 2006 و 2007 على التوالي، كنتيجة عن الانتعاش الذي شهدته أسواق النفط العالمية إثر

الارتفاع المتواصل لأسعار النفط والتي بلغت مستويات غير مسبوقة، حيث ارتفعت الى حدود 50 دولار للبرميل في الربع الأخير لعام 2004 ، واستمرت في الارتفاع الى حدود 100 دولار للبرميل سنة 2008 . غير أنه وعقب الانخفاض الحاد لأسعار النفط خلال النصف الثاني من العام 2008 بأكثر من 70% نتيجة الأزمة المالية العالمية (حيث بلغت 37 دولار للبرميل في ديسمبر 2008)، تراجعت الإيرادات العامة الى ما قيمته 2902.4 مليار دج سنة 2008 ، و 3275.3 مليار دج سنة 2009 . وبعد عودة ارتفاع أسعار النفط لتصل الى 100 دولار للبرميل سنة 2010 ، تحسنت الإيرادات العامة وارتفعت الى ما يقارب 3074.6 مليار دولار سنة 2010 ، واستمرت في الارتفاع الى حوالي 3403.1 مليار دج و 3804 مليار دج سنتي 2011 و 2012 على التوالي. واستمر التزايد المستمر في حجم م الإيرادات العامة ابتداء من سنة 2013 والى غاية سنة 2019 ، بالرغم من انخفاض أسعار النفط بأكثر من 50% خلال النصف الثاني من العام 2014 ، واستمرت في الانخفاض لتصل مستويات قياسية ببلوغها حدود 30 دولار للبرميل نهاية 2015 وبداية 2016 . ويعود التزايد المستمر للإيرادات العامة الى ارتفاع مداخيل الجباية العادية، بعد لجوء السلطات المالية عقب الصدمة النفطية السالبة الى رفع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة (ضريبة الأرباح على، الضرائب على الأجور، رسوم الخدمات العامة المختلفة، الرسم على القيمة المضافة) بالإضافة الى رفع أسعار الوقود وغيرها.

كما تعتبر جائحة كورونا خلال السنوات 2019 إلى 2021 سببا رئيسيا في إنخفاض الإيرادات خلال هذه الفترة والتي كانت عكس ما تم تقديره بسبب هذه الجائحة ، بسبب الازمة الاقتصادية السائدة آنذاك وتخوف الدول من أن تطول مدة هذه الازمة على غرار ما تم التوصل اليه للقضاء على الفيروس والرجوع إلى الحياة العادية .

الجدول رقم (03): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2019 (مليار دج)

السنوات	الإيرادات الجبائية		مجموع الإيرادات العامة
	الجبائية البتروولية	الجبائية العادية	
2006	2714	720.8	3639.84
2007	2711.8	766.7	3687.8
2008	1715.4	965.2	2902.3
2009	1927	1146.6	3275.3
2010	1501.7	1297	3073.7
2011	1529.4	1448.8	3411.5
2012	1519	1908.6	3804
2013	1615.9	2031	3895.3
2014	1577.7	2091.5	3927.8
2015	1722.9	2354.7	4552.5
2016	1682.6	2482.2	5011.6
2017	2127	2630	6047.9
2018	2349.6	2869.7	6424.4
2019	2714.4	3041.4	6507.9

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج السنوات 2014 - 2015 - 2016 - 2017 -

2018 - 2019 (آخر ما هو موجود على مستوى الموقع) : <http://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

وقد شكلت الجبائية البترولية أهم مصدر للإيرادات العامة للدولة طيلة الفترة الممتدة من سنة 2006 وإلى غاية سنة 2011 ، حيث بلغت مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة خلال هذه الفترة حوالي 62.66%، وقد شهدت الجبائية البترولية تزايدا مستمرا حيث ارتفعت من 956.3 مليار دج سنة 2001 إلى حوالي 2711.8 مليار دج سنة 2007 ، نتيجة الانتعاش الذي عرفته أسواق النفط العالمية طيلة هذه الفترة. وبعد تراجع أسعار النفط سنة 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية، انخفضت الجبائية البترولية إلى ما قيمته 1715.4 مليار دج و 1927 مليار دج سنتي 2008 و 2009 على التوالي، واستمرت في الانخفاض حتى العام 2010 ، لتعود إلى الارتفاع سنة 2011 إلى حوالي 1529.4 مليار دج بعد عودة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية،

وواصلت ارتفاعها خلال العام 2012 و 2013 الى ما قيمته 1519 مليار دج و 1615.9 مليار دج على التوالي.

وبعد الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط منتصف جوان 2014 ، تراجعت الإيرادات العامة الى ما قيمته 1577.7 مليار دج سنة 2014 ، لتعرف بعد ذلك تطورا ملحوظا اذ ارتفعت الى ما 2349.6 مليار دج و 2714.4 مليار دج سنتي 2018 و 2019 على التوالي. كذلك الحال ينطبق على الجباية العادية، فهي الأخرى عرفت خلال هذه الفترة نموا مستمرا، حيث ارتفعت الى ما قيمته 3041.4 مليار دج سنة 2019 ، وقد عرفت مساهمة الجباية العادية في ميزانية الدولة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، فبعد ما كانت مساهمتها لا تتجاوز 30% خلال الفترة 2006 - 2012 ، ارتفعت مساهمتها الاجمالية في ميزانية الدولة خلال السنوات الأخيرة 2012 - 2019 وأصبحت أهم مصدرا للإيرادات العامة متفوقة على الجباية العادية اذ بلغت نسبتها في هذه الفترة من اجمالي الإيرادات العامة 48.32% . ويعود هذا الارتفاع أساسا الى سعي السلطات في إيجاد بدائل جبائية لتمويل ميزانية الدولة بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 ، من خلال زيادة معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

وكما ذكرنا سابقا أن جائحة كورونا قد أثرت سلبا على إيرادات الدولة خلال السنتين 2020 و 2021 حيث لم يتم تحقيق الإيرادات المرجوة والمتوقعة خلال هاتين السنتين بسبب هذه الجائحة .

والجدول الموالي يوضح تطور عناصر الجباية العادية خلال الفترة 2006 - 2021 :

الجدول رقم (03): تطور مكونات الجباية العادية خلال الفترة 2006 - 2021 (مليار دج)

السنوات	ضرائب مباشرة و رسوم مماثلة	حقوق التسجيل و الطابع	رسوم على رقم الاعمال	ضرائب غير مباشرة	منتجات الجمارك	اجمالي الجباية العادية
2006	241.2	23.5	335.3	1.08	114.8	715.88
2007	258.07	28.1	347.6	1.01	133.1	767.88
2008	331.5	33.6	426.8	1.4	164.8	958.1
2009	462.1	35.8	470.4	1.2	170.2	1139.7
2010	561.6	39.6	494.4	1.4	181.8	1278.8
2011	684.7	47.4	554.7	1.6	222.4	1510.8
2012	862.3	56.1	653.2	2	338.2	1911.8
2013	823.1	62.5	734.4	3.5	403.8	2027.3
2014	881.3	70.8	765.3	1.7	370.9	2090
2015	1034.5	84.7	829.1	1.5	411.2	2361
2016	1109.2	95.8	891.7	6.6	389.4	2492.7
2017	1207.6	92.6	991	4.3	364.8	2660.3
2018	1344.1	103.1	1074.9	8	339.5	2869.6
2019	1453.9	108.54	1120.08	1	348.8	3032.32
2020	1486.7	108.98	1179.36	0.8	214.2	2990.04
2021	1506.4	96.2	972.6	0.9	198.7	2775

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج السنوات 2014 - 2015 -

2016 - 2017 - 2018 بالإضافة إلى موقع وزارة المالية (مشروع قانون المالية 2020 - 2021)

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/772-2022> / <http://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن عناصر الجباية العادية هي الأخرى عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة

2006 - 2021 باستثناء الضرائب الغير المباشرة التي عرفت تراجع ملحوظا خلال هذه الفترة.

اذ ارتفعت الضرائب المباشرة الى ما قيمته 1453.9 مليار دج سنة 2019 ، فيما ارتفعت حقوق التسجيل

والطبع من 16.8 مليار دج سنة 2001 الى حوالي 108.54 مليار دج سنة 2019 . كما ارتفعت الرسوم

على رقم الأعمال الى ما يقارب 1120.08 مليار دج سنة 2019 . في حين ارتفعت حصيلة منتجات

الجمارك الى ما قيمته 348.8 مليار دج سنة 2019 . بينما شهدت الضرائب الغير المباشرة انخفاضا حادا سنة 2019 ، بعدما ارتفعت من 0.4 مليار دج سنة 2018.

كما يلاحظ من الجدول رقم (03) أن الرسوم على رقم الأعمال ساهمت خلال الفترة 2006 - 2008 بأكثر من 45% في تمويل إيرادات الجباية العادية، تليها الضرائب المباشرة بنسبة 29.14% ، وتأتي بعدها منتوجات الجمارك بنسبة 21.51% ، بينما تشكل حقوق التسجيل والطابع مساهمة ضعيفة في تمويل إيرادات الجباية العادية، حيث بلغت حوالي 3.51% ، فيما تبقى الضرائب غير المباشرة الأقل مساهمة في تمويل الجباية العادية من بين عناصرها حيث لم تتجاوز نسبتها 0.14% طيلة هذه الفترة. أما خلال الفترة 2009 - 2019 ارتفعت مساهمة الضرائب المباشرة في تمويل الجباية العادية بأكثر من 44%، بحيث أصبحت أول مصادر الجباية العادية، نتيجة ارتفاع الأجور والرواتب في السنوات الأخيرة، وكذلك الى زيادة حجم م المشاريع التنموية من خلال برامج دعم النمو الاقتصادي، فيما انخفضت مساهمة الرسوم على رقم الأعمال في تمويل الجباية العادية الى ما نسبته 36.82% بعدما كانت مساهمتها أكثر من 45% في السنوات السابقة، كما انخفضت مساهمة منتوجات الجمارك في تمويل الجباية العادية خلال هذه الفترة الى ما نسبته 15.20% بعدما كانت مساهمتها تتجاوز 21%، نتيجة الضغوطات المن روضة على الاستيراد اثر العجز المسجل في الميزان التجاري ، في حين بقيت مساهمة الضرائب غير المباشرة وحقوق التسجيل والطابع ثابتة نسبيا عند النسب 0.14% و 3.42% على التوالي كأقل مصادر الجباية العادية.

وفيما يخص الإيرادات غير الجبائية فهي الأخرى عرفت تزايدا مستمرا خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت الى حوالي 1290.1 مليار دج سنة 2017 ، نتيجة زيادة قيمة الغرامات خصوصا ما تعلق منها بالمخالفات المرورية ، غير أنها تبقى الأقل مساهمة في تمويل ميزانية الدولة مقارنة بالجباية العادية والبتروولية، بحيث لم تتجاوز مساهمتها الاجمالية في تمويل ميزانية الدولة خلال هذه الفترة 10.05% .

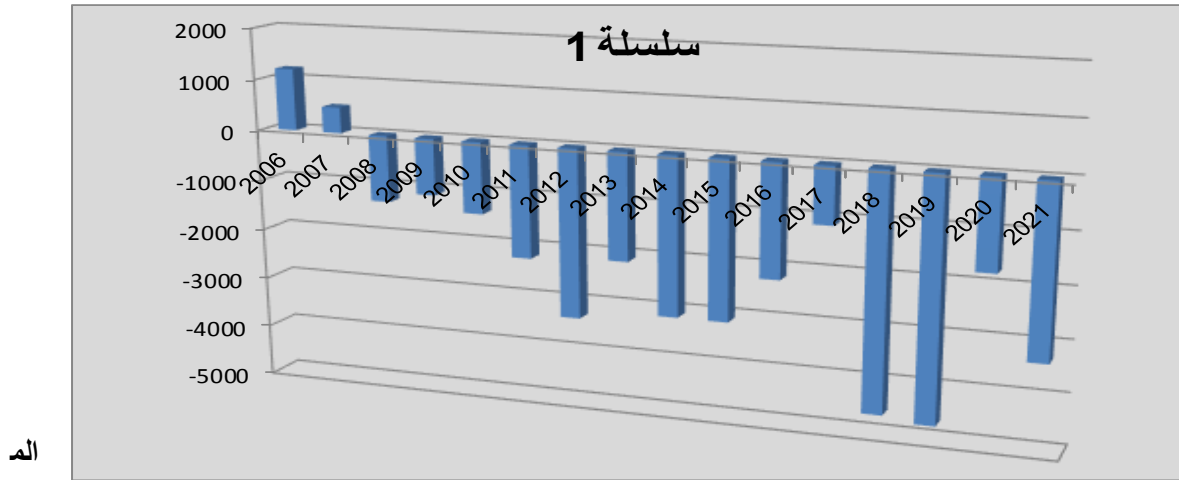
كما نلاحظ خلال السنتين الأخيرتين إنخفاضا حادا للرسوم على أرقام الاعمال وهذا راجع إلى تجميد المشاريع خلال هذه الفترة بسبب الجائحة وإنخفاض الحركة الدولية مما أدى بسبب الازمة الاقتصادية مما أدى إلى تراجع الجباية الجمركية بشكل ملحوظ .

وانطلاقا من تحليلنا لمؤشرات سياسة الإيرادات العامة خلال هذه الفترة، يظهر جليا ارتباطها الوثيق بأسعار النفط، باعتبارها تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية كأهم مصدر لها، ولكن مع انهيار أسعار النفط لسنة 2014 ، ارتفعت مساهمة الجباية العادية في تمويل إيرادات الدولة وأصبحت أهم مصدر لها متفوقة على الجباية البترولية، وذلك نتيجة سعي السلطات في إيجاد بدائل جبائية لتمويل ميزانية الدولة بعيدا عن المحروقات، وهو ما يؤكد ارتفاع مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في تمويل الجباية العادية، بحيث أصبحت الضرائب المباشرة أهم مصدر في تمويلها بعد جملة الإجراءات التي اعتمدتها السلطات المالية لرفع معدلات الضريبة على أرباح الشركات، الضرائب على الأجور، رسوم الخدمات العامة المختلفة، الرسم على القيمة المضافة، وأسعار المواد الطاقوية كالوقود وغيرها ، وكإستثناء لا تأخذ السنتين 2020 و 2021 بنفس المعايير السابقة .

3- سياسة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2021

مع بداية الألفية الثالثة شهدت أسواق النفط انتعاشا كبيرا نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما ساهم في تحقيق فوائض مالية في الموازنة العامة، وهو ما أدى بالسلطات الجزائرية الى انشاء صندوقها السيادي الذي وسم بصندوق ضبط الإيرادات أو الموارد، وذلك بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 . وهو صندوق ينتمي للحسابات الخاصة، ويضم من حيث الموارد فوائض القيمة الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية، باعتبار الميزانية تبنى على أساس سعر مرجعي، أما باقي العوائد فتذهب للصندوق، كما يضم هذا الصندوق تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية، ويلجأ إليه لتمويل أي عجز حاصل في الخزينة العمومية.

الشكل رقم (03): تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2006 - 2021 (مليار دج)



صدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الجداول رقم (02) و (03)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (03) أن الموازنة العامة في الجزائر سجلت فائضا طيلة الفترة الممتدة من سنة 2006 والى غاية 2007 ، نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه الفترة. وقد بلغ فائض الموازنة العامة 1186.9 مليار دج سنة 2006 ، في حين انخفض سنة 2007 الى ما يقارب 579.3 مليار دج. غير أنه وعقب الانخفاض الحاد لأسعار النفط خلال نصف الثاني من العام 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية، سجلت الموازنة العامة عجزا بلغ حوالي 1288.6 مليار دج خلال نفس السنة، وانخفض خلال العام 2009 الى حوالي 971 مليار دج، ليرتفع خلال السنوات 2010 ، 2011 و 2012 الى ما يقارب 1392.8 مليار دج، 2328.8 مليار دج، و 3254.2 مليار دج، في حين انخفض العجز المسجل سنة 2013 الى ما قيمته 2128.8 مليار دج. ويعود هذا العجز المستمر في الموازنة العامة أساسا الى التوسع الحكومي في انفاقها العام خلال هذه الفترة، والتي تزامنت مع تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 والى غاية سنة 2014 .

وابتداء من سنة 2014 ، تقادم العجز المسجل في الموازنة العامة، حيث ارتفع من 3068 مليار دج سنة 2014 الى ما قيمته 3103.8 مليار دج سنة 2015 ، نتيجة تراجع أسعار النفط مقابل توسع الحكومة في

الانفاق العام، بينما انخفض سنتي 2016 و 2017 الى حوالي 2285.9 مليار دج و 1234.7 مليار دج على التوالي، كنتيجة أساسية لسياسة ترشيد النفقات العامة التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية عقب انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من 2014 ، ليترفع بعد ذلك العجز سنة 2018 الى حوالي 4473.8 مليار دج، و 4650.7 مليار دج سنة 2019 ، ليتراجع سنة 2020 إلى حوالي 1739 مليار دج ويعود للإرتفاع سنة 2021 إلى 3310 مليار دج وهذا راجع إلى اعتماد السلطات الجزائرية لسياسة الإصدار النقدي عن طريق التمويل غير التقليدي والتي انطلق تطبيقها ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 2017، بالإضافة إلى الجائحة التي تراجعت بسببها الإيرادات وكلفت الدولة المليارات لمجابهتها .

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 2006 الى 2021

ان عودة ارتفاع أسعار المحروقات مع بداية الألفية الثالثة، قد أضفى نوعا من الراحة المالية، حيث عرف الاقتصاد الجزائري سيولة هيكلية من رطة، تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال برامج تنمية هادفة الى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى ضمن ما يسمى ببرامج الإنعاش والنمو الاقتصادية والتي تمتد من 2001 الى غاية 2019، ومن هنا تتضح جليا معالم السياسة النقدية التي اعتمدها بنك الجزائر ذات التوجه التوسعي في ظل فائض السيولة الهيكلية، مما جعل السياسة النقدية خلال هذه الفترة موجهة أساسا الى امتصاص فائض السيولة والتحكم في معدلات التضخم عند مستويات مقبولة وذلك من أجل الحفاظ على التوازنات النقدية الكلية.¹

1- معالم السياسة النقدية في ظل برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي 2006 - 2021

عرف النظام المصرفي سيولة هيكلية من رطة وغير مستغلة ناتجة أساسا عن الطفرة النفطية، والتي سمحت للحكومة الجزائرية في تنفيذ سياسة اقتصادية تختلف عن تلك التي طبقتها سابقا، هذه السياسة التي

¹ بروشة كريم، " دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (2016-1990) "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018 / 2019 ، ص 166.

يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا الى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم م الانفاق الحكومي الاستثماري بغية رفع الطلب الداخلي، ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي وزيادة معدل النمو الاقتصادي. وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ البرامج التنموية التالية:

1-1 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009 :

وقد جاء هذا البرنامج مكملا لجهود التنمية الشاملة التي بذلت من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك من خلال وضع حجم م أكبر للاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة بتوفير مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية، حيث خصص له مبلغ قدر بحوالي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار من النفقات العمومية التنموية.

و تجسد في العديد من الإنجازات نذكر منها:

- تطوير المنشآت القاعدية، قطاع الأشغال العمومية، قطاع النقل وتهيئة الإقليم حيث خصص لها مبلغ 1703.1 مليار دج.
- تحسين ظروف معيشة السكان، حيث خصص له أعلى نسبة تقدر ب 45.41% من مجموع ما خصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو، أي ما يقدر ب 1908.5 مليار دج.
- دعم برامج التنمية الاقتصادية في القطاعات الحيوية: الفلاحة والسياحة الصناعة والصيد البحري وترقية الاستثمار، حيث خصص لها مبلغ 337.2 مليار دج.
- تطور الخدمة العمومية، حيث خصص له ما يقارب 203.9 مليار دج.
- تطوير تكنولوجيا جديدة للاتصالات، حيث خصص لها مبلغ قدره 50 مليار دج.

2-1 البرنامج الخماسي للتنمية 2010 - 2014:

خصص لهذا البرنامج ما قيمته 21214 مليار دج (حوالي 286 مليار دولار)، يشمل شقين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها ولاسيما في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.
- توجيه 40% من الغلان المالي المخصص لهذا البرنامج لتحسين مؤشرات التنمية البشرية، بالإضافة الى تخصيص 250 مليار دينار لتنمية البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، واستكمال مكتسبات المخططات السابقة، بالإضافة الى الأغلفة المالية الهامة لقطاع السكن، دعم البنية التحتية، رفع مستويات التشغيل، وتحسين شبكات الامداد بالطاقة والمياه الصالحة للشرب، وذلك في إطار اهتمام الدولة بعنصر التنمية البشرية.

1-3 برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 - 2019:

- يمتد هذا البرنامج من سنة 2015 والى غاية 2019 في إطار استكمال ما تم تنفيذه في برامج النمو الاقتصادي السابقة، ويستهدف البرنامج تحقيق الأهدان التالية:
- تحقيق معدل نمو سنوي قدره 7% بحلول 2019 .
- تطوير المنشآت الاقتصادية والاجتماعية.
- تفعيل وعصرنة المنظومة المصرفية والمالية على نحو يستهدف تطوير استعمال أدوات الدفع العصرية وتسيير العمليات ومراقبتها.
- تطوير أسواق رؤوس الأموال وترقية بورصة الجزائر.
- ترقية استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال والاهتمام بتطوير الموارد البشرية.
- تفعيل تنمية النشاطات المنتجة من خلال توسيع القطاع الصناعي وعصرنته من خلال تطوير قطاع المناجم والصناعات التحويلية، تطوير النشاطات الفلاحية المنتجة، وتعزيز نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات.

دعم الاستثمار في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر، الفلاحة، والماء، وتدوير وتثمين النفايات، الصناعة والسياحة.

2- تعديلات قانون النقد والقرض:

عرف قانون النقد والقرض خلال هذه الفترة جملة من التعديلات أبرزها:

1-2 الأمر 10 - 40 المؤرخ في 26 أوت 2010:

لقد جاء الأمر 10 - 04 المعدل والمتمم للأمر 03 - 11 بإصلاح الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، ومن ثم السياسة النقدية، وبموجب هذا التعديل أصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا أن لمن تشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب اللجنة المصرفية، وعليه فإن تعزيز صلاحيات بنك الجزائر يسمح بقدرة أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف، وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية، مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية (أشران موجه نحو المخاطر) ويمكن تلخيص أهم ما جاء به فيما يلي:

- ✓ تم اعفاء بنك الجزائر بخصوص العمليات المرتبطة بنشاطاته من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم.
- ✓ أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.
- ✓ تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.
- ✓ تدعيم الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة وملائمة التدبير المحاسبي (خطر التركيز، خطر السيولة، خطر المطابقة، الخطر العملياتي..).

✓ يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها. تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسا وثلاثة 03 أعضاء، قاضيان منتدبان الأول من المحكمة العليا والثاني من مجلس الحكومة، ممثل في مجلس المحاسبة، ممثل في مجلس المحاسبة بالإضافة الى ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

2-2 قانون النقد والقرض 17 - 01 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017: بعد الصدمة النفطية التي عرفتھا أسواق النفط العالمية سنة 2014 عقب انهيار أسعار النفط، لجأت الجزائر الى سياسة التسيير الكمي كنوع من الالتفان على ردود الفعل السلبية لدى الأعوان الاقتصاديين، التي حرصتها لجوء السلطات الى زيادة الضرائب تعويضا لتراجع مداخيل النفط، تقتضي هذه السياسة بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي من أجل تمويل الموازنة العامة في الجزائر لسنة 2018 ، وذلك من خلال صدور قانون النقد والقرض 17 - 10 المؤرخ في: 11 / 11 / 2017 ، والذي يحتوي مادة واحدة ووحيدة وهي المادة 45 مكرر، التي تعدل المادة 46 والمادة 47 من الأمر 03 / 11 المؤرخ في 26 اوت 2003. تنص المادة 45 من هذا القانون على أنه: " يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في"¹:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

¹ المادة 45 من القانون 17 - 10 المؤرخ في 11 / 10 / 2017 المتمم للأمر 03 - 11 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57 ، 12 أكتوبر 2017 ، ص 4 .

وهو ما يفتح المجال لطباعة المزيد من الأوراق النقدية، فبموجب هذا التعديل الذي مدته 5 سنوات، والذي يسمح لبنك الجزائر بالإقراض مباشرة الى الخزينة العمومية من أجل السماح لها بتمويل العجز في الميزانية، ويمكن لهذه الأخيرة أن تحصل موارد مالية عن طريق¹:

- فيما سبق (تقليديا)، وفقا للمادة 46 من قانون النقد والقرض، بنك الجزائر يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية بأن ين تح لها حسابا جاريا على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من اجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، ولكن مع هذا التعديل الجديد فقد عفيت الخزينة من هذا الشرط، وبات من استطاعتها فتح حساب جا ري على المكشوف دون سقف للائتمان وبشروط أكثر يسرا، وبهذا الاعفاء من التسقين تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي غير تقليدي.
- فيما سبق، لا يسمح للبنك المركزي بشراء "سندات الخزينة العمومية" الا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح لبنك الجزائر بشراء "سندات الخزينة العمومية" في السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة بما كان معمول به سابقا.
- فيما سبق، كان البنك المركزي لا يكتتب فقط الا الأوراق المالية عالية الجودة، ويعزف عن اقتناء سندات الخزينة، ولكن في ظل اعتماد هذا النمط التمويلي غير التقليدي، فان بنك الجزائر سوف يقوم بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية، ما سيوفر سيولة هائلة للخزينة تمكنها من تغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.
- وفق قانون النقد والقرض 90 - 10 ، وفي ظل القوانين الاقتصادية السائدة، لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية الا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد، ولكن ووفق التعديل الجديد تخلص "بنك الجزائر" من هذا القيد، وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية.

¹ يوب فايزة، "سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13 ، العدد 03 ، 2019 ، ص 49.

3- الإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر:

لتحقيق أهداف سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، تدعم الإطار التشريعي لهذه السياسة بجملة من

الإصلاحات الهيكلية، الاقتصادية والمالية كما يلي:

3-1. استعادة توازنات خزينة الدولة من خلال:

- تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنفقات العمومية.
- عصرنه مجموعة الأنظمة المستخدمة في تحضير وتنفيذ الميزانية وذلك من خلال استكمال وإصدار القانون العضوي خلال سنة 2018 المتعلق بقوانين المالية.
- اعتماد طريقة تسيير المالية العمومية عن طريق تفويض الاختصاصات على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المقدمة للخدمة العمومية وإدراجها ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2019.
- تعزيز الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات التجهيز وذلك للتحكم في النفقات العمومية وترشيدها.
- اجراء إحصاء وطني لمداخل الأسر في 2018 تحضيراً لترشيد سياسة الإعانات العمومية والشروع تدريجياً في سنة 2019 في مقارنة جديدة في مجال الإعانات المباشرة وغير المباشرة من الدولة لفائدة الأسر، بالإضافة إلى إحصاء وتسجيل مستعجل سنة 2020 للتكفل بمتضرري جائحة كورونا إلى غاية نهاية 2021 .
- الترشيح المتزايد خلال السنوات القادمة لسياسة التوظيف في قطاع الوظيفة العمومية وتنفيذ التشريع في مجال التقاعد.

3-2. استعادة توازنات ميزان المدفوعات :

من خلال ترشيح الواردات من السلع والخدمات عبر عدة تدابير من بينها، إعطاء الأولوية للإنتاج المحلي للسلع والخدمات في سنة 2018 طبقاً لأحكام قانون الصفقات العمومية ومكافحة تضخيم الفواتير، والعمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات.

3-3. الإصلاحات الهيكلية، المالية: وتتضمن ما يلي:

- تنويع العرض في مجال التمويل ودفع حركية سوق القرض خاصة من خلال تعميم وسائل الدفع العصرية.

3-4. الإصلاحات الهيكلية، الاقتصادية: والتي تشمل ما يلي:

- اعتماد آليات تطوير الاقتصاد الرقمي وتعزيز اللامركزية وإصلاح سوق العمل وترشيد الانفاق العمومي في مجال الحماية الاجتماعية والسياسة الصحية.
- عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وترقية الصادرات الفلاحية ومواصلة تنويع الاقتصاد وتفعيل النمو خارج المحروقات وتحسن مناخ العمال.
- شرع بنك الجزائر في عملية التمويل غير التقليدي منذ الثلاثي الأخير من العام 2017 ، حيث تم اصدار حوالي 2185 مليار دج بحلول نهاية العام، تم توزيعه على عدة اعتبارات كالآتي:
 - ✓ 570 مليار دج لتمويل العجز الإجمالي للخرينة لنفس العام.
 - ✓ 354 مليار دج موجهة للصندوق الوطني للاستثمار.
 - ✓ 452 مليار دج لإعادة شراء جزء من سندات الخزينة الموجودة بحوزة سوناطراك.
 - ✓ 545 مليار دج لإعادة شراء سندات الخزينة المتعلقة بديون سونلغاز.
 - ✓ 264 مليار دج لتسديد الجزء الأول من القرض السندي الوطني.
 - ✓ وفي سنة 2018 واصل البنك سياسة الإصدار النقدي الجديد، حيث مع بداية السنة خصص مبلغ 1400 مليار دج، منها 900 مليار دج كتسبيق لتغطية جزء من عجز الخزينة العمومية، و 500 مليار دج موجه للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
 - ✓ خلال شهر سبتمبر خصص مبلغ 420 مليار دج منها 122 مليار دج موجه لإعادة شراء سندات الخزينة العمومية في حوزة القرض الشعبي، و 320 مليار دج لصالح الصندوق الوطني للاستثمار.

✓ في نهاية سبتمبر 2018 بلغت قيمة التمويل 4005 مليار دج خصص منها 1470 مليار دج لتغطية عجز الخزينة العمومية، و 1261 مليار دج لتمويل الدين العمومي، وكان رصيد حساب الخزينة لدى بنك الجزائر دائما ب 1475 مليار دج من نفس الشهر.

✓ في نهاية شهر نوفمبر 2018 بلغت قيمة التمويل 5192.2 مليار دج، وارتفع الى ما قيمته 5556.2 مليار دج نهاية السنة.

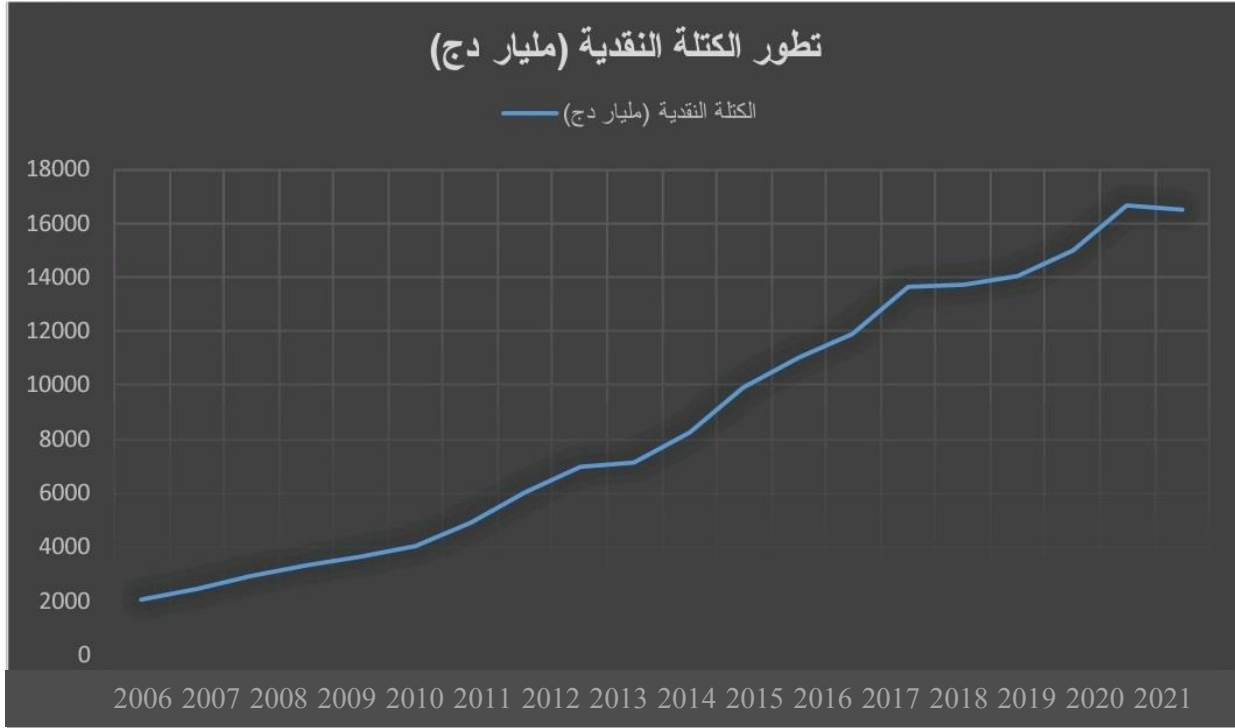
✓ أما خلال شهر يناير 2019 بلغت قيمة التمويل حوالي 6556.20 مليار دج. والجدول الموالي يلخص حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الف ترة الممتدة من الثلاثي الأخير من سنة 2017 والى غاية سنة 2019.

✓ تشير الاحصائيات الاقتصادية للجزائر إلى تحقيق تعان يتسم بالهشاشة خلال عام 2021، وتعتمد استدامته بشكل من صلي على تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، فضلاً عن استعادة التوازنات في الاقتصاد الكلي.

4. تطور الكتلة النقدية خلال الفترة: 2006-2021

خلال هذه الفترة عرفت الكتلة النقدية نموا متواصلا بعد ارتفاع الاحتياطات الأجنبية عقب الطفرة النفطية الناتجة أساسا عن ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 ، والتي تزامنت مع الانطلاق في تمويل برامج الإنعاش والنمو الاقتصادية الممتدة من سنة 2001 الى غاية 2019 ، والشكلين المواليين يوضحان تطور الكتلة النقدية ومعدل نموها خلال الفترة 2006-2021 :

الشكل رقم : (06) تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2021 (مليار دج)



المصدر : من إعداد الطلبة إعتقادا على بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

على عكس الفترة السابقة، أين اتبعت السلطات النقدية سياسة انكماشية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث لم تعرف الكتلة النقدية نموا كبيرا بهدف الحد من التدفق النقدي والتحكم في معدلات التضخم. فمع بداية الألفية الثالثة شهدت الكتلة النقدية نموا مرتفعا تزامن مع تغيير توجه السياسة النقدية نحو التوسع، حيث عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2006-2014 - كنتيجة مباشرة لارتفاع الاحتياطات الأجنبية بعد الطفرة النفطية التي شهدتها الأسواق العالمية. ويلاحظ من خلال الشكل رقم (04) أن الكتلة النقدية قد شهدت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، ويمكن التفريق بين ثلاث فترات كما يلي:

- **الفترة 2005-2009 :** تزامنت هذه الفترة مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد من 2005 الى غاية 2009 ، أين شهدت الكتلة النقدية تزايدا مستمرا، حيث انتقلت من 4070.40 مليار دج الى 7173.10 مليار دينار جزائري.
- **الفترة : 2009-2019** خلال هذه الفترة استمر تزايد الكتلة النقدية التي انتقلت من 7173.10 مليار سنة 2009 الى 13686.80 مليار دج سنة 2014 ، ولكن بمعدلات نمو أقل، حيث أدى انخفاض أسعار النفط الناجم عن الأزمة العالمية لسنة 2008 وما انجر عنها من انخفاض في نمو احتياطات الصرف، في حين ارتفع معدل نموها خلال سنتي 2010 و 2011 الى 13.55% و 19.9% على التوالي، وذلك بعد عودة أسعار النفط للارتفاع مجددا بعد الأزمة المالية العالمية وارتفع معها صافي الأصول الخارجية، والشروع في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2010-2014 وبعد إقرار بنك الجزائر رفع سقف استرجاع السيولة لـ 1350 مليار دج بهدف تخفيض الضغوط التضخمية، انخفض معدل نمو الكتلة النقدية مجددا خلال السنوات 2012 و 2013 الى 10.94% و 8.41% على التوالي، نتيجة التأثير بالأزمة الأوروبية، وانخفاض معدلات نمو الموجودات الصافية الخارجية، قبل أن يعود للارتفاع مجددا سنة 2014 .
- بعد الصدمة النفطية السالبة التي بدأت في منتصف 2014 ، عرف نمو الكتلة النقدية تراجعاً خلال سنتي 2015 و 2016 الى 0.3% و 0.82% على التوالي، غير أنه وابتداء من سنة 2017 عرفت الكتلة النقدية تطورا مستمرا في ظل تبني سياسة التمويل غير التقليدي منذ الثلاثي الأخير لسنة 2017 ، حيث بلغ معدل نموها 8.38% و 11.10% خلال سنتي 2017 و 2018 على التوالي.
- **الفترة 2019-2021 :** في بداية هذه الفترة عرفت الكتلة النقدية تراجعاً خلال سنة 2019 بمعدل نمو 10.29% ونرجح حصول هذا التراجع على الأوضاع السياسية السائدة آنذاك، ليعود للتطور خلال سنتي 2020 ، 2021 إلى 13.78% و 14.09% على التوالي وهذا بعد عودة أسعار النفط للاستقرار .

المطلب الثالث: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات للفترة من 2006 الى 2021

يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الاجنبية في الجزائر ، لكن هذا لا يمنع من وجود إستثمارات اخرى في باقي القطاعات تتطور تدريجيا خاصة بعد تصريح الدولة الجزائرية برغبتها في توسيع مجالات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ومنحها العديد من المزايا لجذب المستثمرين الاجانب للقطاعات الأخرى، خاصة و ان الجزائر تزخر بقطاعات حيوية (الصناعة، الزراعة ، السياحة....) بحاجة الى إستثمارات تؤطرها و تنشطها لتحقيق الهدف المنشود من طرف الحكومة الجزائرية و المتمثلة في تنويع الاقتصاد الجزائري و التخلي عن الاقتصاد الريعي الذي امتازت به الجزائر منذ الاستقلال.

1. حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات :

تبين تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وهي الهيئة المكلفة رسميا بموجب قانون تطوير الاستثمار، بضمان ترقية الاستثمارات في الجزائر وتطويرها ومتابعتها وتسيير إجراءات تأسيسها بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر، إلا أنه يبدو محدودا من خلال حجمه مقارنة بحجم الاستثمارات الوطنية المعلنة و المصرح بها .

1-1. حجم الاستثمارات الاجنبية خارج المحروقات مقارنة مع الاستثمارات المحلية

بالرغم من التطور الذي شهدته الاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، فبعد ما كان مجموع هذه الاستثمارات خلال الفترة 2000-2011 451 مشروع ارتفع الى 468 مشروع في الفترة 2002 - 2013 ليصبح 564 مشروع سنة 2014 الا أن هذه المشاريع لا تزال تمثل 01% من اجمالي قيمة الاستثمارات المحلية و الأجنبية، وكما أظهرت الاحصائيات لسنة 2021 فإنه تم تحقيق خلال السنة سنوات الأخيرة زيادة بـ 229 مشروع لتصبح 793 مشروع بنسبة 17,18% و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (04) حجم الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات المحلية والأجنبية

الاستثمارات المتراكمة خلال الفترة 2000 - 2021				السنوات
النسبة المئوية	المبلغ مليون دج	النسبة المئوية	عدد المشاريع	
98,72	12897217	82,82	1118637	الاستثمارات المحلية
1,281	2675939	17,18	129353	الاستثمارات الأجنبية
100	15 573 156	100	1247990	المجموع الكلي

المصدر : تم اعداد الجدول من طرف الطلبة بالاعتماد على :

Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2021.

voir site web <https://www.industrie.gov.dz/wp-content/uploads/documents/bis/BIS-2021-11-39.pdf.pdf>

من خلال ملاحظة الجدول رقم (04) نجد ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات تساهم بنسبة 23 % من اجمالي الاستثمارات المتراكمة خلال الفترة 2002-2014 وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالامكانيات و الفرص المتاحة في الجزائر، فلاتزال الاستثمارات المحلية تستحوذ على 99 % ، من عدد المشاريع الاجمالية خلال هذه الفترة، ونلاحظ خلال الفترة بعد 2014 وخاصة منذ بداية 2017 إلى 2021 توجهت الدولة إلى الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات وكمثال على ذلك ملف تصنيع السيارات وغيرها مما يدعوها الى خلق سبل و طرق جديدة لدمج الاستثمارات المحلية بالأجنبية بغرض الاستفادة أكثر من المميزات المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر والرفع من نوعية و انتاجية الاستثمارات المحلية، ولمعرفة تطور حجم المشاريع الاستثمارية الأجنبية خارج قطاع المحروقات.

2-1. عدد و قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

تملك الجزائر المؤهلات و العناصر التنافسية لجذب الاستثمارات ، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد، ويوضح الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة

2021 كمايلي:

الجدول رقم : (05) تطور عدد و قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2006-2021.

السنوات	عدد المشاريع	قيمتها مليون دج
2006	56	222 623
2007	92	172 432
2008	74	487 347
2009	04	43 871
2010	10	56 298
2011	22	396 170
2012	16	42 821
2013	58	492 908
2014	105	170 228
2015	64	752086
2016	85	930 426
2017	71	1 283 487
2018	11	848 114
2019	لم يتم الإعلان عن عدد الاستثمارات خلال هذه الفترة	533 195
2020	لم يتم الإعلان عن عدد الاستثمارات خلال هذه الفترة	1 963 491
2021	753	1 557 315
المجموع	1421	9 952 812

المصدر : تم اعداد الجدول من طرف الطلبة بالاعتماد على : البيانات المتحصل عنها من موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

من خلال ملاحظة تطور حجم و عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2006-2021 والموضحة في الجدول اعلاه نجد أن سنة 2021 تميزت بجذب أكبر للمشاريع (753 مشروع) بقيمة مالية فاقت 1557 مليون دينار جزائري وذلك يعود إلى التوجه والسياسة المسطرة من طرف الدولة الجزائرية للخروج من نفق الجائحة وتطبيقا للسياسة التي وعد بها رئيس الجمهورية بعد إنتخابه سنة 2019 ، تليها سنة 2014 بجذب مشاريع قدرت بـ (105 مشروع) بقيمة مالية فاقت 170 مليون دينار جزائري وذلك نتيجة لتحسن الأوضاع المالية عالميا ووطنيا وفتح مجالات اوسع للاستثمارات الاجنبية المباشرة، كما نجد أن كلا من سنتي 2007 و 2008 قد جذبت عدد جيد من المشاريع (74 و 92 مشروع على التوالي) قدرت قيمتها المالية بأكثر من 659 مليون دينار جزائري، اما بالنسبة للسنوات 2011 ، 2010 ، 2009 فقد امتازت بانخفاض عدد و قيمة المشاريع الاستثمارية الاجنبية خارج قطاع المحروقات ويعود ذلك الى الازمة المالية العالمية و تؤثر أغلب اقتصاديات الدول، وظهور نوع من الركود في الاقتصاد العالمي لتتحسن الأوضاع تدريجيا ابتداء من 2012.

أما بالنسبة للسنوات 2015، 2016، 2017، فقد امتازت بالإنخفاض بعد التحسن سنة 2014، لتتخفص بشكل كبير سنة 2018.

1-3. أهم الشركاء والمستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات:

مع تطور حجم و عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الموجهة لقطاعات خارج المحروقات، تطورت العلاقات الدولية وتوسعت الاماكن الجغرافية التي تستثمر في الجزائر من الدول العربية الى اوروبا ، اسيا ، امريكا وفي مايلي سنوضح بشكل افضل حجم مناطق المشاريع الاستثمارية الى الجزائر .

1-3-1. أهم الشركاء حسب المناطق:

الجدول رقم (06) الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تشرك الأجانب في الفترة 2006-2021

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دج
أوروبا	964	1.922.954
الاتحاد الأوروبي	531	844.881
آسيا	128	489.411
أمريكا	43	197.521
الدول العربية	253	2.655.903
أستراليا	3	4.662
شركات متعددة الجنسيات	24	147.387
المجموع	1891	6.262719

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات موقع ANDI الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

توضح بيانات الجدول مدى تفرد الدول العربية بأكبر قيمة من مشاريع الاستثمار في الجزائر و ذلك بـ 253 مشروع استثماري موزع بالخصوص على قطاعات الاتصال الأشغال العمومية والصناعات البتروكيمياوية وبغلاف مالي قدر بـ 2.655.903 مليون دينار جزائري خلال الفترة الممتدة من 2006/2021 في حين ما زالت الاستثمارات القادمة من البلدان الأوروبية عموما تحتل الصدارة من حيث عدد المشاريع المنجزة والتي وصلت إلى 964 مشروع استثماري بقيمة مالية 1.922.954 مليون دينار جزائري، وبعد ذلك الاتحاد الأوروبي بـ 531 مشروع بقيمة 844.881 مليون دينار جزائري، لتأتي بعدها كلا من آسيا، أمريكا، أستراليا والشركات المتعددة الجنسيات مجتمعة بقيمة مالية قدرت بـ 686.932 مليون دينار جزائري .

ان تطور المشاريع الاستثمارية التي تشترك الاجانب خارج قطاع المحروقات تدل على تطور و توسع العلاقات الدولية للجزائر مع باقي دول العالم وابرامها العديد من الشراكات والاتفاقيات الثنائية ومنحها العديد من الامتيازات للمستثمرين الأجانب.

التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات

تميزت المشاريع الأجنبية المنجزة بالجزائر بتركزها في قطاعات معينة ومحدودة و وفقا للإحصائيات المتوفرة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، والتي تعد نوعا ما صحيحة خاصة الحديثة منها، حيث تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من بين المؤسسات المسؤولة عن رصد حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة لديها و توجيهها القطاعي، و في المقابل فان بنك الجزائر يهتم فقط بتسجيل حجم الاستثمارات الواردة دون تفصيل في توجيهها القطاعي، و لذلك سوف تعتمد في ما يلي على إحصائيات الوكالة، من حيث عدد المشاريع الأجنبية و توزيعها .

الجدول رقم : (07) التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2006-2021

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة %	قيمة التمويل (مليون د ج)	النسبة %
الصناعة	1096	51	1385547	73
الخدمات	283	18	988115	27
البناء والاشغال العمومية	307	17	321930	2
النقل	98	9	165589	3
الزراعة	56	3	65223	2

1	100214	3	29	الصحة
2	489663	1	22	السياحة
100	3516281	100	1891	المجموع

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات موقع ANDI الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

يبين لنا الجدول السابق أن الاستثمار الأجنبي يتركز في قطاع الصناعة حيث يسيطر على الحصة الأكبر من حيث عدد و قيمة المشاريع المنجزة ب 1096 مشروع من إجمالي 1891 مشروع و بقيمة 1385547 مليون دج يليه قطاع الخدمات ب 283 مشروع أي ما يعادل 18 % من إجمالي المشاريع المنجزة على اعتبار أن هذان القطاعان يتميزان بمردودية عالية بعد توجه الدولة وإهتمامها الجاد بالقطاع الصناعي في السنوات الاخيرة ، بالإضافة إلى قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي حضي بنسبة 17 % أي ما يعادل 321930 مليون دج ، كما حضي قطاع النقل بنسبة 9% والذي يعتبر بنقلة نوعية في قطاع النقل مقارنة السنوات السابقة (قبل سنة 2010).

أما باقي القطاعات (الصحة ، الفلاحة ، السياحة) بالرغم من أهميتها لم تتجاوز فيها نسبة الاستثمارات 3%.

- قطاع الخدمات: شهد قطاع المال والبنوك والتأمينات استقطابا واسعا للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ويبرز ذلك من خلال فتح فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية، حيث يستثمر بالقطاع المصرفي الجزائري حوالي 20 بنك تحديدا من فرنسا، ألمانيا، سويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية، وتعكس جنسية هذه البنوك بشكل واضح العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وهذه الدول، ففرنسا والولايات المتحدة الأمريكية يعدان من أهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر، أما اهتمام البنوك العربية والخليجية على وجه التحديد بالقطاع المصرفي الجزائري فيأتي في إطار إستراتيجية تشجيع الروابط

الاقتصادية العربية وبحث هذه البنوك على موطاً قدم في الجزائر للقيام بالاستثمار ومتابعة الشركات والمؤسسات العربية الراغبة في الاستثمار في الجزائر، خصوصاً بعد فتح الجزائر أبواب الاستثمار الأجنبي وتقديم العديد من المزايا والتحفيزات لاستقطابه يشغل حالياً في القطاع المصرفي عدداً من البنوك الغربية والعربية نردها كما يأتي:

بنك البركة الجزائري، البنك العربي للتعاون ABC، City Bank الأمريكي، وبنك Trust Algeria، وبنك Wafa Bank وبنك BMCE المغربيين، وبنك الأعمال السويسري Swicorp والمجمع الجزائري للبنوك، وبنك Natixis، المؤسسة العامة للجزائر، البنك المتوسط العام، بنك العرب الجزائر PLC، بنك أركو، بنك الجزائر الخليج AGB وبنك هاو سنك للتجارة والمالية، بنك تطوير الصادرات الإيراني EDBI، بنك BNP Paribas الفرنسي، بنك Société Général الفرنسية، بنك Deutsche الألماني، بنك .FRANASABANK

لا يقتصر الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي الجزائري فقط على البنوك، وإنما بالقطاع كذلك عدد من المؤسسات المالية الأجنبية حيث نجد:

بنك المنى، وسوفي ناس بنك، مؤسسة القرض الإيجاري Salem، مؤسسة القرض الإيجاري العربي للتعاون ومؤسسة CETELEM، أما بالنسبة للمؤسسات المالية المتخصصة نجد Final EP، وتعاونية رابطة العرب (مؤسسة القرض).

في الأخير نجد مكاتب تمثيل أجنبية وإن لم تكن تمارس النشاط المصرفي وفق ما متعارف عليه وإنما تم اعتمادها فقط لتمثيل مصالح المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر ومتابعتها، فمثلاً سيتي بنك الأمريكي فتح مكتباً له في مدينة حاسي مسعود لتمثيل ومتابعة مصالح المؤسسات الأمريكية البترولية العاملة بالصحراء الجزائرية، وهذا قبل أن يفتح البنك مكتب تمثيل له بالجزائر العاصمة، حيث يوجد بالقطاع المصرفي الجزائري سبعة مكاتب تمثيل أجنبية وهي:

سيتي بنك City Bank - القرض الليوني Credit Lyonnais - البنك التجاري البريطاني العربي - اتحاد البنوك العربية والفرنسية - القرض الصناعي والتجاري - القرض الفلاحي INDOSUEZ - البنك الدولي التونسي

- قطاع الصناعة: قطاع الصناعة يضم مجالات حيوية ومهمة ومربحة للاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات مثل:

- **الصناعات الغذائية:** عرفت هذه الصناعة انتعاشا في الجزائر خاصة في مجال الشراكة الأجنبية ويمثل محرك النمو في الجزائر، فبالإضافة إلى مشروع الشركة السعودية Savola لإنتاج الزيت الغذائي في وهران، والشركة الكندية Arla Foods لصناعة الحليب، وإنشاء فرع لشركة Pepsi-Cola الأمريكية بالتعاون مع مجمع مهري الجزائري بمبلغ مقدار 60 مليون دولار، وشراكة لمجمع Zahaf الجزائري مع Nestlé لأول مصنع لإنتاج المياه المعبئة. إلى جانب كما نجد شركة الصناعات الغذائية Soyamin وهي شركة جزائرية فرنسية لإنتاج المشروبات باستخدام الحليب كالياغورت وبعض المشتقات الأخرى.
- **الصناعات الطبية:** حيث تم اتفاق شراكة بين المعهد الطبي الجزائري ومجمع صيدال الفرنسي (Sanofi-Synthelabo) والذي ساهم بنسبة 100 % في مصنع لإنتاج الأدوية باستثمار يقدر ب 70 مليون أورو تصل طاقته الإنتاجية إلى 100 مليون علبة في السنة من الأدوية الجافة والسائلة ، كما تم تأسيس شركة مختلطة بين صيدال ومخبر أفونتي بنسبتي 30 و 70% على التوالي، ويقدر هذا الاستثمار ب 200 مليون دج قادر على إنتاج 20 مليون وحدة في العام. 4 فضلا عن استقطاب العديد من الشركات الأجنبية في صناعة الأدوية أبرز هذه الشركات Glaxo Smith Klin البريطانية والتي تتطلع أن تكون رائدة في سوق الأدوية الجزائري، 5 كما نجد الشراكة الجزائرية الأوروبية للأدوية والأجهزة الطبية " Somedial " والتي تعتبر شركة مختلطة بين مجمع صيدال و التي تملك 18.5% من أسهمها.

• **صناعات السيارات :** أما عن قطاع السيارات والذي لم يشهد جاذبية للاستثمارات الأجنبية إلا خلال الستة سنوات الأخيرة أي منذ العام 2014 ولتي عرفت انطلاق العديد من المشاريع وإقامة عدد من مصانع التركيب والتصنيع في إطار اتفاقيات الشراكة المبرمة مع أهم المجموعات العالمية في مجال صناعة السيارات، وتتمثل الاستثمارات الأجنبية المفعلة في إطار شراكة تصنيع السيارات فيما يلي:

- **مصنع Renault الجزائر:** افتتح مصنع الشركة الفرنسية رونو لتركيب السيارات في الجزائر تحت العلامة التجارية " Renault Algérie " في 10 نوفمبر 2014 مملوكة 51% للطرف الجزائري، تمثل حصة الشركة الوطنية للمركبات الصناعية (SNVI) فيها 34% ولصندوق الوطني للاستثمار FNI 17% و 49% من قبل الشركة الفرنسية المصنعة. وتعتبر هذه الشراكة الأولى من نوعها في الجزائر حيث دخلت السوق الجزائري بعلامتين تجاريتين وهي تنتج نوعين من السيارات وهي: Renault لإنتاج سيارة من نوع Symbol ، وعلامة Dacia لإنتاج سيارة من نوع Sandero Stepway ، وقد عرفت القدرة الإنتاجية للمصنع ارتفاعا في سنة 2015 من 25000 سيارة في السنة إلى 35000 سيارة بمعدل (7 الى 10) سيارات في الساعة، في سنة 2016 وصلت الطاقة الإنتاجية للشركة 50000 سيارة في السنة كما تم توفير أكثر من 700 منصب شغل.

✓ **مصنع Sovac الجزائر:** تم التوقيع على بناء مصنع Sovac في الجزائر سنة 2015 بالشراكة مع مجموعة Volkswagen الألمانية والذي ينتج ثلاث علامات تجارية هي:

- Skoda : بإنتاج سيارة من نوع Octavie .
- Seat : بإنتاج سيارة من نوع Ibiza .
- Volkswagen : بإنتاج نوعين من السيارات Golf, Cady .

ويعتبر هذا المصنع الذي دخل حيز الإنتاج في 2017 ثاني أكبر مجموعة في Volkswagen في إفريقيا وجنوب إفريقيا، حيث بلغت قيمة إجمالي الاستثمار 170 مليون أورو، وقد تم تركيب وحدة الإنتاج في غليزان على بعد 220 كم غرب الجزائر العاصمة.

✓ **شركة Sarl Tahkout** : تأسست سنة 2016 بتيارت في اتفاق شراكة بين مجمع طحكوت TMC و Hyundai الكورية الجنوبية، دخلت السوق الجزائرية بإنتاج سيارات بعلامة Hyundai وتنتج الأنواع التالية: 110, 120, Accent, Elantra, Cerita, Tucson, Santafe وصلت القدرة الإنتاجية للشركة في السنة الأولى 60000 سيارة لتصل في السنة الثانية إلى 100000 سيارة، وقد وفرت 470 منصب شغل.

✓ **مصنع PSA Peugeot Citroën**: تأسست سنة 2019 بوهان في اتفاق شراكة بين مصنع Peugeot Citroën كول من كوندور، بروديغال و BM1 و تنتج الأنواع التالية: C, P301, P208 بقدرة إنتاجية 25000 سيارة في بداية النشاط يصل إلى 75000 سيارة مستقبلا، ويوفر المصنع من 1000 إلى 4000 منصب عمل.

✓ **مصنع Golviz**: يعد هذا المصنع الأكبر إفريقيا والثالث عالميا، ويقع في المنطقة الصناعية باتنة (بلدية جرمة) ، يقوم بتصنيع ستة أنواع من السيارات بعلامة Kia في إطار شراكة جزائرية كورية وهي: Nouvelle Picanto jta, Nouvelle Rio, Sportage, Cerato, K2700, New K2500 بقدرة إنتاجية 50000 سيارة في بداية النشاط ويصل إلى 100000 سيارة سنويا مستقبلا ويوفر المصنع 1600 منصب شغل.

✓ **مصنع Suzuki**: تم افتتاحه في سعيدة سنة 2019 في ظل اتفاق شراكة بين مجمع طحكوت TMC وشركة Suzuki اليابانية، تنتج نوعين من السيارات Alto, Swift بقدرة إنتاجية 15000 سيارة في بداية النشاط ويصل إلى 100000 سيارة سنويا في المستقبل، كما يوفر المصنع حوالي 400 منصب عمل.

✓ **مصنع Mercedes Benz** : تم افتتاحه في 26 أكتوبر 2014 ويقع في بلدية عين بوشكيف بولاية تيارت، وتتكون هذه الشركة من جزئين جزء منها للشركة الجزائرية لتنمية صناعة السيارات بنسبة 34% والشركة الوطنية للمركبات الصناعية بنسبة 17% أما الجزء الأجنبي ممثل في صندوق الاستثمار الإماراتي "أبار" والشركة الألمانية "دايمر" كشريك تكنولوجي بنسبة 49 % ، وينتج نوعين من السيارات، Mercedes Benz و Sprinter بقدرة إنتاجية 8500 في بداية النشاط وتصل إلى 16500 سيارة سنويا في المستقبل، كما يوفر المصنع حوالي 3500 منصب عمل .

✓ **مصنع Baic automobiles Algérie**: تأسس هذا المصنع في إطار الشراكة بين مصنع السيارات الصيني Beijing automatise Baic وشركة Sariak بإنتاج علامة Baic بباتنة بإنتاج الأنواع التالية: Baic D20, Baic DX25, Baic X35, Bj40 . بمعدل إنتاج 3000 سيارة نهاية سنة 2019 ، و 60000 سيارة مستقبلا، ويتوقع إنتاج 180000 سيارة مطلع سنة 2021 مع القدرة على التصدير بنسبة 50% من الإنتاج إلى دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث تم توقيع عقود تصدير مع كل من: مصر، تونس، السعودية، الإمارات، السودان، المغرب وموريتانيا، إلى جانب ذلك يوفر المصنع 1000 منصب عمل مباشر 220 منصب عمل غير مباشر.

✓ **مصنع Ford** : تأسس سنة 2019 في غليزان في إطار الشراكة بين AMC و GICM و Ford وينتج الأنواع التالية من السيارات: Ka, Fiesta, Transit Kuga, Everest بقدرة إنتاجية 25000 سيارة في بداية النشاط تصل إلى 100000 سيارة سنويا في المستقبل.

✓ **مصنع Emin للشاحنات**: تأسس سنة 2018 في عين تموشنت في إطار الشراكة بين Jac و Emin Auto وينتج الأنواع التالية: Tivoli, XLV, Korando بقدرة إنتاجية 10000 سيارة في بداية النشاط وتصل إلى 20000 سيارة سنويا في المستقبل، كما يوفر المصنع حوالي 450 منصب عمل.

✓ مصنع ALFaw :تأسس سنة 2018 في مغنية في إطار الشراكة بين Faw و ALFaw Motors وينتج

الأنواع التالية: 80 Mini-Van و 80 Truck بقدر إنتاجية 4000 سيارة في بداية النشاط وتصل إلى

10000 سيارة سنويا في المستقبل، كما يوفر المصنع حوالي 1000 منصب عمل.

3. قطاع العقارات، البناء والأشغال العمومية: استطاع هذا القطاع أن يحظى بأهمية بالغة من حيث جاذبيته

للاستثمارات الأجنبية، ومن أهم المشاريع المسجلة مشروع القرن والمتمثل في الطريق السيار شرق-غرب

والذي أسندت مهمة انجازه لشركات معظمها أسيوية سنة 2006 من بينها الشركة الصينية CSCE ولمجمع

الصيني CETIC ومجموعة Bouygues ، بالإضافة إلى المجموعة الأمريكية بقيادة Bechtel و Cojal

اليابانية 4 ، كما نجد استثمارات الشركة السنغورية بورتيك مبلغ 145 مليون أورو لإنشاء أرصفة بحرية

خلال العام 2007 ومشروع الشركة السنغورية Hyflux انجاز مصنع لتحلية مياه البحر في وهران، كما

سجل أيضا هذا القطاع مجموعة من الاستثمارات خلال العام 2006 من أهمها:

- الشركة الأمريكية العملاقة General Electric تعلن عن استثمار 248 مليون دولار لانجاز مصنع

النفائات في الحامة.

- الشركة الليبية Lafico تعلن عن انشاء مركز للأعمال ببئر خادم بالشراكة كوسيدار الجزائرية Cosider

بمبلغ 96.8 مليون أورو.

- الشركة الكندية Magest تستفيد من عقد قيمته 65 مليون أورو لانجاز مركز تجاري بوهران بمساحة 25 ألف

متر مربع.

4- قطاع الزراعة: بالنسبة لحجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة لقطاع الزراعة لم تتجاوز 0.72% من حجم

الاستثمارات الأجنبية الكلية الى غاية 2008 ، ما يعكس ضعف جاذبية هذا القطاع بالرغم من وجود العديد

من الفرص ومجالات الاستثمار فيه سواء من الإنتاج النباتي الحبوب، الأعلاف، الزيتون، الزراعة

الصناعية، الكروم، النخيل والحوامض..(أو الحيواني)للحوم الحمراء والبيضاء، الحليب، البيض

والعسل..فضلا عن وجود مناخ استثماري مناسب يحتوي على جميع التحفيزات والتسهيلات والضمانات لهؤلاء المستثمرين.

5- قطاع السياحة: لا يزال قطاع السياحة يعاني من التهميش رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات وفرص للاستثمار في هذا المجال (مقومات طبيعية، تاريخية وثقافية)، حيث لم تتجاوز حصة هذا القطاع 4% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى غاية سنة 2015 وفقا لنشرة ضمان الاستثمار الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في يونيو 2015 ، كما ورد في التقرير أن عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في هذا القطاع خلال نفس الفترة 8 شركات، استثمرت في حوالي 12 مشروعا بتكلفة إجمالية قدرت ب 2.786 مليون دولار. وخلال العام 2006 أحصى المرصد الأورومتوسطي أهم مشاريع الاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة والتي تتمثل في :

✓ إعلان الشركة الفرنسية الرائدة Accor عن إنشاء نزلين في مدينة قسنطينة.

✓ حصول شركة فرنسية Unknown عن صفقة شراء نزل السلام بسكيكدة في إطار قانون الخصخصة بمبلغ 12.3 مليون أورو.

✓ شركة سعودية تستثمر ما يقارب 90 مليون دولار في انجاز مشروع مركب سياحي بسيدي فرج. من أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع السياحة لسنة 2014 نجد:

الشركة العقارية الإماراتية Emiral : استثمرت في مجموعة من المشاريع تنطوي على فندق 5 نجوم، 36 فيلا راقية، شقق فندقية، مارينا، مجمع تجاري، مصحة بالإضافة إلى أربعة أبراج سكنية وثلاثة أبراج تجارية، بلغت تكلفتها الإجمالية حوالي 27.366.744 مليون دولار وساهمت في توفير ما يقارب 1500 منصب عمل.

- الشركة الأردنية القطرية Spa Trust Real Estate : استثمرت حوالي 4427.122.6 مليون دولار في مجموعة من المشاريع تتطوي على برج سياحي يحوي مجمع تجاري، مجمع أعمال، شقق فندقية، شقق ونادي رياضي ومطعم، وقد ساهمت هذه الاستثمارات في خلق ما يقارب 1200 وظيفة عمل شاغرة.
- الشركة السعودية Russica Park : بلغ حجم استثماراتها 7.320.000 مليون دولار في مشاريع تتطوي على إقامة سياحية راقية A، إقامة سياحية B ، مركز علاجي، حديقة مائية، بارك للألعاب ومجمع إداري، وقد ساهمت استثماراتها الإجمالية في توفير 1500 منصب عمل.
- الشركة الإيطالية Sarl Ricardi Glopal : استثمرت في مشروع قرية سياحية، مشروع مركز رياضي ومشروع حديقة مائية، وقد ساهمت هذه المشاريع بتوفير 200 منصب عمل.

2- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

رغم الجهود المبذولة لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر، إلا أن حجم م الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة مازال بعيدا عما كان متوقعا خاصة بعد التوسع في منح الحوافز والتسهيلات، وتوفير الضمانات الكافية لحماية المستثمرين الأجانب، ومن خلال تحليل المؤشرات الدولية للاستثمار في الجزائر، يظهر جليا أن أهم العوائق التي تحول دون تحسن جاذبية الاستثمار فيها هي:

- 1-2. ضعف بيئة الأعمال: بحسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، فإنه يلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر ضعيفة جدا، حيث تحتل المراتب الأخيرة عالميا (157 خلال العام 2019)، ويعود ضعف بيئة ممارسة الأعمال في الجزائر إلى جملة من العراقيل أهمها:

2-2. العراقيل الإدارية:

- تعقد الإجراءات المطلوبة لتسجيل المشروع الاستثماري وبدء النشاط، واستغراقها لفترة زمنية طويلة، فضلا عن ارتفاع تكاليف إجراءاتها.

- عدم مرونة إجراءات استصدار تراخيص البناء أو عمليات تشييد مباني لممارسة الأنشطة الاستثمارية وهو ما ين سره تعقد الإجراءات والمدة الزمنية اللازمة لذلك، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها.
- تعقد الإجراءات اللازمة للحصول على الكهرباء والتي تتطلب فترة طويلة وتكاليف باهضة.
- عدم مرونة في الإجراءات المتعلقة بعملية تسجيل أو نقل ملكية الأصول العقارية.
- عدم مرونة الأنظمة القضائية وفشلها في الفصل في القضايا التجارية.

2-3. صعوبة الحصول على الائتمان

- البيروقراطية والمحاباة في انجاز المعاملات.
- انعدام الأنظمة المعلوماتية الدقيقة وسوء التنسيق بين البنوك.
- ارتفاع نسبة المخاطرة لدى البنوك.
- ندرة التأهيل العلمي والخبرة العالمية ومهارة العاملين لدى البنوك.
- الاعتماد على الطرق التقليدية ورداءة الخدمات المقدمة وتباطؤها

2-4. الحصول على العقار:

يعتبر من أهم العقبات التي تواجه المستثمرين، ويمكن جوهر الإشكال أساسا في عدم مرونة وتعقد الإجراءات اللازمة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري، وهو ما ين سره طول الفترة الزمنية اللازمة التي تستغرقها الهيئات المكلفة بتخصيص العقار وارتفاع التكاليف اللازمة لحيازة الأصل العقاري وهناك معوقات أخرى متعلقة بضعف بيئة الأعمال منها ثقل النظام الضريبي و مشكلة الاقتصاد غير الرسمي وعدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية وعدم وجود سوق منافسة.

2-5. ضعف البيئة المؤسسية: تعتبر البيئة المؤسسية في البلد المضين من أهم العوامل المؤثرة على

جاذبية الدولة للاستثمار وهو ما تؤكدته التجارب السابقة في العالم وما تعتبره المؤسسات المالية والتنمية الدولية أحد أهم التحديات التي تواجهها الجزائر على صعيد تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي، ووفقا

لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019 فإن الجزائر تأتي في المرتبة 96 عالميا في مؤشر البيئة المؤسسية، ويمكن إرجاع ضعف بيئتها المؤسسية الى البيروقراطية فالبيروقراطية تجعل المستثمرين يقدمون رشاي إلى الموظفين لتسهيل الإجراءات وتحسين الخدمات العمومية من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر الرشوة أحد العوامل التي يراعيها المستثمر في مشاريعه وضمان في حسابات تكاليف وأعباء المشروع، مما يورق السلطات لاسيما الجهات التي تعمل على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-6. الاستقرار السياسي: يعتبر الجانب السياسي أحد العناصر الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي من عدمه، ونظرا للوضعية الأمنية التي عرفت الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها الكوفاس من خلال تقديرها لمخاطر البلاد في تقريرها المؤرخ في 31 أكتوبر 2003 ، قامت بتصنيف الجزائر من البلدان ذات الخطر المرتفع، حيث اعتبر التقرير أنه من بين العراقيل التي تواجه الاستثمار في الجزائر نجد مشكلة النظام المصرفي وتمكين المستثمرين من التمويل المصرفي بنسبة 23%، لتأتي البيروقراطية و سوء التعامل الإداري بنسبة 14% ، كما اعتبر أن 10% من رجال الأعمال المستجوبين في إطار إعداد التقرير بأن الوضع السياسي والتقلبات المصاحبة له تشكل عائقا أمام بروز الأعمال في الجزائر وخصوصا في ظل سنوات التسعينات من القرن الماضي، أما العراقيل الأخرى التي تم تحديدها من مجموع 14 عاملا، فنجد القوانين و التنظيمات المقيدة للعمل والبنى التحتية بنسبة 7%، والسياسة الضريبية وتقشي الرشوة بنسبة 8%ثمانية بالمائة.

2-7. ضعف البنية التحتية: هناك أيضا معوقات ترتبط بعوامل بنيوية لها علاقة بالبنى التحتية في الجزائر، من خدمات نقل ومواصلات وموانئ، مطارات واتصالات، تأسيس مناطق صناعية و طاقة ومياه وصرف صحي وتخزين وغيرها....، ويترتب على عدم توفر تلك المرافق تحميل المشروع أعباء استثمارية إضافية، ورغم الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة من قبل الجزائر، إلا أنها لا تزال دون طموحات المستثمر الأجنبي، إذ لا تتجاوز نسبة الطرق الرئيسية في الجزائر 26% من إجمالي الطرق، مما يدل على أن أغلب

الطرق في الجزائر ثانوية ولا تستجيب لمتطلبات الاستثمار الأجنبي، إلى جانب ذلك لازالت شبكة السكك الحديدية تعاني عجزا في تلبية طلب المستثمرين والركاب نتيجة تقادم آلياتها المختلفة، واستمرار احتكار هذا المجال من طرف الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، بالإضافة إلى ضعف فعالية الموانئ في تدعيم وتأهيل البنية التحتية، كل هذه العوامل تقف عائقا أمام الوصول والنفوذ إلى الأسواق الدولية وبالتالي استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: دور السياسة المالية و النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة من 2006 الى 2021.

ان استقرار البيئة الاقتصادية الكلية للبلد المضيف يلعب دورا هاما في تحسين جاذبية المناخ الاستثماري ويحفز المستثمرين الأجانب على الاستثمار فيه، وفي المقابل تشير معدلات التضخم المرتفعة، وأسعار الصرف غير المستقرة، وأسعار الفائدة المرتفعة، وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد المضيف الى فساد المناخ الاستثماري وضعف جاذبيته للاستثمارات الأجنبية. وانطلاقا مما سبق، نسعى من خلال هذا المبحث الى تحليل دور السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات الى الجزائر، استنادا الى النظريات الاقتصادية وبعض الأدلة العلمية في هذا المجال.

المطلب الاول: دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خارج قطاع

المحروقات للفترة من 2006 الى 2021

تعتبر السياسة المالية أحد السياسات الاقتصادية المستقلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أي بلد، والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى هي الأخرى لتحسن مناخها الاستثماري من خلال أدواتها المختلفة.

1- دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر وسبل تفعيلها:

استنادا الى المادتين 09 و 10 من الامر 01-03 من المشرع الجزائري صنفين من المزايا ادرجها ضمن نظامين نظام عام و نظام استثنائي ذلك انه الى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية و الجمركية المنصوص عليه في اطار النظام العام غانه يستفيد في اطار النظام الاستثنائي من مزايا و اعفاءات خاصة لاسيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة و حماية الموارد الطبيعية الطبيعية و ادخار الطاقة و تحقيق تنمية شاملة، وفيما يلي إنجاز لأهم الحوافز الضريبية، وشبه الضريبية والجمركية الممنوحة للمستثمرين الخواص محليين وأجانب، ويمكن ذكر أهم الحوافز الممنوحة للنظاميين كالاتي:

1-1. أهم الحوافز التي يمنحها النظام العام: يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة

الوطنية للاستثمار وتهيئة الاقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى

لإنجاز المشروع وبداية تشغيله، وتستفيد الاستثمارات من:

-تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة

في إنجاز المشروع .

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز

الاستثمار.

- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيم يخص كل المقتنيات العقارية التي نمت في الإطار الاستثماري المعني.

1-2. أهم الحوافز التي يمنحها النظام الاستثنائي:

1-2-1.المزايا بعنوان الانجاز:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 21 % فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا او كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من طرف الوكالة فيما يخص الأشخاص المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة في السوق المحلية.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

1-2-2. المزايا بعنوان الاستغلال:

بعد معاينة انطلاق الاستغلال من طرف مصالح الضرائب بناء على طلب المستثمر يستفيد مشروع الاستثمار من:

- الإعفاء لمدة عشر 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشر 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء و من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل مباشرة في إطار الاستثمار.

1-3-3. الاستثمارات التي تمثل مصلحة خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني:

سيتم تفصيلها في مايلي:

1-3-1. عنوان الإنجاز ولمدة أقصاها خمس (5) سنوات :

- الإعفاء أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الإقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخططة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها.

- الإعفاء من حقوق التسجيل الخاص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

1-3-2. المزايا بعنوان الاستغلال لمدة أقصاها عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ معاينة المشروع في

الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

ينتثل في الإعفاء من الضريبة على ارباح الشركات، وكذا الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

• سبل تفعيل الحوافز الضريبية:

لقد جاء الأمر 01/03 المتعلق بترقية الاستثمار إلى جملة من الطرق لترقية وتفعيل الحوافز الضريبية المقدمة لهم لدعم الاستثمار بالجزائر فقد ذكرت المادة 09 من 01/03 و نصت على جملة من الحوافز الضريبية و شبه الضريبية و الجمركية المقدمة للمستثمرين و يمكننا ايجازها في ما يلي:

- مرحلة الانجاز: يستفيد المستثمر من الحوافز التالية:

- تطبيق النسبة المنخفضة فيما يخص الحقوق الجمركية وفيما يخص التجهيزات المستوردة؛ فيما يخص السلع والخدمات، TVA .

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات.

- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعفى.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة 0.2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- الحوافز في مرحلة بدء الاستقلال:

هناك بعض الحوافز لتفعيل الاستثمار وتنمية دائما جاء بها الامر 03/01 المتعلقة بترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر سواء كان سبل تفعيلها في مرحلة البدء أو الاستقلال والتي منها في هذه المرحلة الأخيرة:

- الإعفاء مدة (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات BS ومن الضريبة على

الدخل الإجمالي IBC على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزئي RF ومن الرسم على النشاط المهني TAP

- الإعفاءات ولمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل

في إطار الاستثمار؛ وهنا قد أضاف الامر 01/03 عدة مزايا و سبل تعديل من شأنها خدمة الاستثمار

الأجنبي في الجزائر فيما يخص الوكالة المكلفة بتطوير الاستثمار مثل تقليص الأجر الممنوح لوكالة الاستثمار من شهرين إلى شهر واحد للرد على المستثمر في حالة طلبه مزايا إضافية من الوكالة. أما سبيل تفعيل الحواجز الضريبية على المستوى الخارجي فتتمثل في تفادي الازدواج الضريبي وذلك بتنظيم الضريبة وإبرام كثير من الاتفاقات الثنائية لمنع الازدواج الضريبي مع الاتحاد الأوروبي ومع دول المغرب ومع دول الخليج وغيرها وذلك لأن كل دولة تراعي في وضع الضريبة ظروفها الاقتصادية والمالية بغض النظر عن الدول الأخرى.

المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في

الجزائر للفترة من 2006 الى 2021.

إن غالبية الشركات متعددة الجنسيات تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، والتي يمكن من خلالها تقدير حجم المخاطر. وعليه يعتبر ضعف عنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية أحد المحددات الرئيسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تساهم السياسات النقدية المتقلبة وسياسات سعر الصرف المتضاربة في الكثير من تلك الدول والتي تعكسها المعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة تساهم في خلق درجة عالية من عدم استقرار أسعار الصرف الحقيقية وتؤثر السياسة النقدية على المناخ الاستثماري في الدول المضيفة من خلال تحقيقها للاستقرار الاقتصادي، الذي يعد مطلباً أساسياً لهذه الاستثمارات، حيث تؤثر في مناخ الاستثمار من خلال تحكمها في متغيرات اقتصادية تعتبر محددات أساسية يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في اتخاذ قرار الاستثمار، والمتمثلة في معدل التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة.

1. التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر التضخم الذي يمثل "التغيرات في مستوى الأسعار العامة" مؤشراً لدرجة الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة، حيث كلما ارتفع هذا المعدل كلما أصبح المناخ الاقتصادي غير ملائم للاستثمارات الأجنبية، فالأسواق ذات معدلات التضخم المتقلبة وغير المتوقعة تخلق

عدم اليقين في تحديد معدل الأسعار والربحية والأجور وتكاليف العملية الإنتاجية لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الارتفاع في معدلات التضخم الذي يعبر عن ارتفاع أسعار السلع النهائية والذي من الممكن أن يفوق الارتفاع في تكاليف الإنتاج يجعل من الاقتصاد المضيق أقل منافسة من الأسواق الدولية من جهة، ومن جهة أخرى تؤثر معدلات التضخم المرتفعة على قيمة العملة الوطنية وهذا ما يقلل من العائد الحقيقي للاستثمار.

ويقصد بمعدلات التضخم المرتفعة ما يجاوز 10% سنوياً، فإذا ارتفعت معدلات التضخم عن هذا المستوى يصبح الاقتصاد المضيق منطقة خطر سواء للاستثمارات الأجنبية و المحلية لأن المستثمر الأجنبي يكون بحاجة إلى استقرار سعري؛ وفي بعض الأحيان ينظر إليه باعتباره مؤشر لدرجة الاستقرار السياسي خصوصاً في الأقطار التي تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم الأمر الذي يساعد على انتشار ظاهرة الدولار Dollarization حيث تحل العملة الأجنبية وتحديداً الدولار محل العملة الوطنية كوسيط للمبادلة و مخزن للقيمة، وسينعكس ذلك بشكل كبير في ارتفاع معدلات هروب المدخرات المحلية إلى الخارج مما يساهم في فساد مناخ الاستثمار.

كما يساهم التضخم في تشويه النمط الاستثماري من خلال توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية، أي يتجه إلى إنتاج السلع و الخدمات التي ترتفع أسعارها وذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح والاستثمار في المشاريع التي تدر أكبر ربح ممكن، مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي إلى الاستثمار في الأنشطة القصيرة الأجل وبيتعد عن الاستثمارات الطويلة الأجل وهذا ما لا يخدم عملية التنمية الاقتصادية للبلد المضيق. من جهة أخرى فإن معدلات التضخم المرتفعة والمتقلبة تعكس عجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية وفشل البنك المركزي أن يقدم سياسة نقدية مناسبة.

2 . سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر معدل سعر الصرف الذي يمثل " قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية " أحد أهم متغيرات سياسة الانفتاح الاقتصادي، بينما يؤثر على متغيرات

الاقتصاد الكلي مثل التجارة، تدفقات رأس المال، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، والناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى التحويلات المالية... الخ، حيث يؤمن الاقتصاديون وصناع السياسة أن الارتفاع في معدل سعر الصرف يجلب ميزة تنافسية للتجارة الدولية، فعند ارتفاع معدل سعر الصرف يصبح تصدير السلع الوطنية أرخص نسبة إلى شركائها التجاريين نتيجة لزيادة في الطلب العالمي للصادرات وانخفاض الواردات.

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف، وذلك باعتبار أن التقلبات في أسعار الصرف تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعرض المستثمر لخسارة باهضة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسة الجدوى، وبالتالي لا تشجع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية طويلة الأجل بل تشجع على خروج رؤوس الأموال، إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر، وبالتالي يخشى المستثمر من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار الصرف.

كما يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى ومن ثمة زيادة ما يدفع من العملة الوطنية في مقابل أسعار تلك السلع، مما يؤثر على قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد، ومن جهة أخرى يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي وهذا الأمر يحمل المستثمر نفقات إضافية خاصة إذا كان المشروع طويل الأجل ويستلزم استيراد مواد أولية للقيام بالعمليات الإنتاجية.

غير أن بعض الدراسات الاقتصادية أشارت إلى أن ارتفاع أسعار الصرف للعملة في البلد المضيف مقارنة بعملة البلد المستثمر يؤدي إلى انخفاض عملة البلد المضيف، مما يؤدي إلى تعزيز القوة الشرائية للمستثمرين الأجانب بعملتهم وبالتالي تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يسمح انخفاض عملة البلد

المضيف للمستثمرين بتوظيف المزيد من العمالة في البلد المضيف مقابل مبلغ معين من عملة البلد المستثمر، ونتيجة لذلك هناك زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف.

3 . سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر: يعد سعر الفائدة إحدى الأدوات الهامة لإدارة السياسة النقدية في الاقتصاد، حيث يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود، ويتمثل الدور الأساسي لأسعار الفائدة في المساهمة في التخصيص الأمثل للموارد المتاحة من المدخرات بين الاستثمارات المختلفة.

يعتبر سعر الفائدة بمثابة " تكلفة رأس المال مقابل استخدام الشركات الأجنبية للموارد المالية في البلد المضيف " أو ما يسمى بتكلفة دخول الأنشطة الإنتاجية إلى الاقتصاد المضيف، حيث يتعزز الاقتراض المحلي في البلد المضيف عندما يرجح أن تكون أسعار الفائدة أقل من تلك الموجودة في البلد المستثمر أو في أي مكان آخر، وبالتالي فإن سعر الفائدة يشكل عاملاً مهماً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجاباً بأسعار الفائدة في الدول النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية تشجع على زيادة التكلفة الرأسمالية مما يشير إلى وجود مخاطر مالية وهذا ما يحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

المطلب الثالث: تقييم دور السياستين في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

للفترة 2006-2021

سنتطرق إلى تقييم كل من السياستين المالية والتي إعتمدنا على تقييمها بفترات التغيرات التي أجريت على قانون النقد والقرض وقوانين الاستثمار خلال فترة الدراسة، ثم النقدية إعتامداً على معدل التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة.

1- تقييم السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات للفترة 2006-2021 :

تؤثر السياسة المالية تأثيراً مباشراً على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال حاجة المستثمر لمعرفة الآثار الاقتصادية التي تولدها هذه السياسة المتبعة بمختلف أنواعها.

وتمحورت السياسة المالية التي إتخذتها الدولة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أدواتها المتمثلة في السياسة الضريبية، سياسة الانفاق العام وسياسة الموازنة العامة حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر خلال الفترة من سنة 2006 إلى 2021 والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات كما يلي:

1-1. الفترة من 2006 إلى 2014 : حيث شهدت هذه الفترة عدة تحولات بسبب ظهور طفرة الزيادة في أسعار المحروقات مما أدى إلى مراجعة شبكة الأجور 2007-2008، كما أن انتهاج الحكومة سياسة توسعية وزيادة الانفاق العام من 2452.9 مليار دج سنة 2006 إلى 6995.7 مليار دج سنة 2014، تنفيذ البرامج الاقتصادية ومنها البرنامج الخماسي للتنمية هذا الأمر أدى بالمحصلة إلى زيادة الدخل الفردي وتحصيل إيرادات ضريبية خارج المحروقات من 720.8 مليار دج سنة 2006 إلى 2091.5 مليار دج سنة 2014 كما هو مصرح به من طرف الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر، وُجهت إلى تمويل المشاريع وخلق جو مستقر يشجع على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم القطاعات خلال هذه الفترة مجال البناء والبنى التحتية (الشركات الصينية).

1-2. الفترة من 2015 إلى 2019 : خلال هذه الفترة اتجهت الحكومات الجزائرية إلى ترشيد الإنفاق العام والموازنة العامة من خلال إتباع ما يسمى بسياسة التقشف وبالرغم من تراجع أسعار النفط استمرت النفقات العمومية في الارتفاع من 7656.3 مليار دج سنة 2015 إلى 11158.6 مليار دج سنة 2019 ورفع معدلات الضرائب والرسوم في مجالات مختلفة نذكر منها رفع الضريبة على القيمة المضافة لتصل الإيرادات من 2354.7 مليار دج سنة 2015 إلى 3041.4 مليار دج سنة 2019 خارج المحروقات ، وكذلك رفع الدعم على العديد من المواد مثل بعض المواد الغذائية والمشتقات النفطية التي يستهلكها المواطن (الوقود) وغيرها ..

وبالرغم من هذا سعت الحكومة الجزائرية إلى انتهاج سياسات تشجع الإستثمار الأجنبي المباشر خارج مجال المحروقات منها مجال الصناعة وقطاع السيارات وغيرهما، من خلال تقديم امتيازات واعفاءات ضريبية تهدف إلى توطين هذه الصناعات ورفع الناتج الوطني خارج مجال المحروقات .

1-3. الفترة 2020-2021 : وقد شهدت هذه الفترة استمرار تعافي سوق النفط لكن بالمقابل ظهور جائحة كورونا وما إنجر عنها من الحجم ر الصحي وإغلاق دول العالم لمجالاتها الجغرافية، هذا الأمر أدى إلى ركود كبير في مجال العمل والإستثمار محليا وعالميا وهو ما إنعكس سلبا على الجزائر التي خفضت من نفقاتها إلى 7340.15 و 8807.02 مليار دولار خلال سنوات 2022/2020 على التوالي، وبالرغم من هذا فقد سعت الدولة الجزائرية إلى إنتهاج سياسة ضريبية من خلال خفض الضرائب على الدخل الفردي وكذلك ومنح عقود إمتيازات لشركات أجنبية كشركة المراعي السعودية، والتعاقد مع الشركات الصينية لإستغلال منجم غار الجبيلات للحديد وغيرها.....

2-تقييم السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي خارج قطاع المحروقات للفترة 2006-2021 :

إن غالبية الشركات الاجنبية تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية، وعليه تعتبر قوة أو ضعف السياسة النقدية المتبعة في الجزائر أحد المحددات الرئيسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بها حيث تؤثر في مناخ الاستثمار من خلال تحكمها في محددات أساسية يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في اتخاذ قرار الاستثمار، والمتمثلة في معدل التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة، والتي تم تقسيمها إلى ثلاث فترات حسب التعديلات الجارية على قانون النقد والقرض كمايلي :

2-1. الفترة من سنة 2006 إلى 2014 :

إن أهم ما ميز هذه المرحلة ظهور الازمة المالية العالمية والتي كان لها تأثيرها على مناخ الإستثمار والذي كان له تأثيره على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، وقد تميزت السياسة النقدية في هذه الفترة بالثبات النسبي إلى غاية سنة 2010 في كل من معدلات التضخم ، سعر الصرف، معدل الفائدة. وتميزت هذه الفترة أيضا بصور الامر 10-40 المؤرخ في 26/08/2010 والذي ركز على إصلاح النظام المصرفي بما يتماشى مع التطورات مع الصعيد المالي العالمي، وخلق بيئة تساعد على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات ، كما شهدت الجزائر خلال هذه الفترة إهتماما بالقطاع الصناعي والتخزين، إلا أنه وفي ظل إنهيار أسعار النفط وخاصة سنوات 2013، 2014 إرتفعت معدلات كلا من التضخم (11%) سنويا، وسعر الصرف (من 73 دج إلى 78 دج) مقابل الدولار خلال هذه الفترة، ومعدل الفائدة (4%).

2-2. الفترة من سنة 2015 إلى 2021 :

شهدت هذه الفترة عدة تغيرات، منها صدور قانون النقد والقرض 17-01 المؤرخ في 11/10/2017، وبسبب العجز المستمر في الموازنة العامة لجأت الحكومة للإعتماد على التمويل غير التقليدي، وهو ما كان له أثره السلبي على تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر خارج مجال المحروقات، وبالرغم من إنخفاض سعر الفائدة (3%) ومعدل التضخم ما بين (3.5 و 3%) إلا أن سعر الصرف إرتفع من 98 دج إلى 133 دج مقابل الدولار .

3- تقييم دور السياستين : إن الجزائر تعمل من أجل تحقيق مناخ ملائم لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تهيئة الايطار القانوني والمؤسساتي ، حيث شكلت الجزائر ترسانة قوية من القوانين التي ترحب بالاستثمار الأجنبي من خلال مجموع الحوافز والاعفاءات التي تضمنتها تلك القوانين، وكذا محاولة إزالة جميع القيود والعراقيل التي من شأنها أن تقف حائلا دون مجيئ المستثمر الأجنبي.

أما فيما يخص دراستنا والتي كانت حول أثر السياسة المالية والنقدية في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2006 - 2021 فكانت كالتالي :

3-1. تقييم دور السياسة النقدية :

- إن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ضئيلة رغم الامكانيات المتوفرة ورغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر إلى تحسين المناخ الاستثماري الا أن البيئة الاستثمارية لا تزال تتسم بالضعف و تعاني من بعض العوائق خاصة على مستوى الجهاز المصرفي.

- ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على الاستقرار الاقتصادي المساعدة على الاستثمار (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة).

- العالقة بين السياسة النقدية و الاستثمار الاجنبي المباشر علاقة مهمة ، كما لها دور مهم في استقطابه و لابد من التوصل إلى نسج هذه العالقة.

- إن سلامة الاوضاع النقدية و استقرارها من أهم الامور التي تساعد في حسن اتخاذ القرارات الاقتصادية و من تاح الاستقرار هو تحقيق معدل تضخم منخفض الذي يعني نسبة فوائد حقيقية موجبة و أسعار صرف مستقرة ويعتبر المستثمر الاجنبي معدل التضخم المنخفض أساس بناء اقتصاد السوق، فعندما تزيد معدلات التضخم أو يتذبذب سعر صرف العملة المحلية، ينعكس ذلك سلبا على المناخ الاستثماري و القرارات الاستثمارية فإذن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار الاجنبي المباشر مع كل من معدل التضخم و معدل سعر الصرف.

- تبين أيضا من خلال الفترة المدروسة أن معدل التضخم و معدل سعر الصرف قد لعبا دورا مهما في تفسير حركة الاستثمار الاجنبي المباشر فيما لم يكن لمعدل سعر الفائدة تأثير ملموس على تدفقات الاستثمار الواردة إلى الجزائر خلال هذه الفترة و التي لم تتأثر بتغيرات سعر الفائدة الدائن و هذا يشير إلى أن سعر الفائدة الدائن لا ين سر لنا تدفقات هذا النوع من الاستثمار الأجنبي.

وفيما يلي بعض التوصيات المقترحة لزيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر :

- لا يمكن إنكار دور السياسة النقدية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر كما لا يمكن الاستغناء عنها الا أن هناك سياسات أخرى كالسياسة المالية و السياسة التجارية التي لهما دور مهم أيضا في جذب و ضرورة التنسيق والتكامل بين مختلف هذه السياسات لجذب أكبر قدر ممكن منه .
- البحث في إمكانية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تقديم المزيد من الحوافز للمستثمرين و المزيد من الاصلاحات التشريعية و المؤسسية.
- بينت الدراسة أن أكثر العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر هو مؤشر الاستقرار المالي و لذا فلا بد من صانعي السياسات الاقتصادية وضع سياسات استهدان التضخم و المحافظة على استقرار سعر الصرف بعيدا عن التقلبات الشديدة .
- ضرورة إصلاح الجهاز المصرفي وتحسين مستوى سعر الفائدة للوصول إلى مستويات سعر الفائدة المثلى.
- تشجيع المستثمرين الاجانب وتوفير لهم حوافز الاستثمار خارج قطاع المحروقات بكل الوسائل .

3-2. تقييم دور السياسة المالية :

من خلال دراستنا لواقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2006-2021 يلاحظ أنها مرت بمرحلتين، المرحلة الأولى تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية المبرمة مع مؤسسات النقد الدولي والمرحلة الثانية تميزت بالطابع التوسعي الذي تجسد مع مؤسسات النقد الدولي و برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ومن ناحية النفقات العامة نلاحظ أن نفقات التشغيل خلال الفترة من (2006-2012) استحوذت على نسبة كبيرة من نفقات الدولة مقارنة بنفقات التجهيز، رغم الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تحسين مناخ الاستثمار إلا أن هذا المناخ لا يزال غير مؤهل لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن التطورات التي عرفتتها السياسة المالية في فترة الدراسة كان لها أثر على مناخ الاستثمار، ولقد كان تأثير الإنفاق العام في الجزائر طفيفا على مناخ الاستثمار، كما أن الارتباط بين هذا الأخير والنفقات العامة كان كبيرا في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير.

ومن أهم التوصيات التي يمكن أن نقدمها في هذا الصدد :

• يحتاج المناخ الاستثماري في الجزائر إلى بذل المزيد من الجهد من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير الكفاءات الماهرة والمتقنة.

• العمل على تحرير المستثمرين من البيروقراطية وتوفير المعلومات للمستثمر فيما يخص واقعية مناخ الاستثمار و. في المشاريع الاستثمارية.

• العمل على تشجيع القطاع الخاص المحلي و اشراكه في المشاريع الاستثمارية .

• السياسة المالية يجب أن تشمل على الحوافز الضريبية وأسعار ضريبية مناسبة ومشجعة للاستثمار.

• إعادة توجيه الإنفاق العام من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع على نمو الإنتاجية.

• يجب أن تكون هناك سياسة اقتصادية تتسم بالاستقرار والثبات ومتكيفة مع المتغيرات الاقتصادية على

المستوى المحلي والعالمي، كل هذا سوف يجعل هذه السياسة الاقتصادية المشجعة لقيام الاستثمار بصفة

عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.

الخلاصة :

بعد دراسة كل من الأطراف المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأهم الامتيازات والمزايا التي تتمتع بها الجزائر وأيضاً معرفة المناخ الاستثماري الجزائري و أهم مكوناته، وجدنا أن الجزائر تعتبر من أحسن الدول فيم يخص القوانين والهيئات المكلفة بالاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها لم تتمكن من جذب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية ولم تتمكن من توزيعها على قطاعات مختلفة حيث تركزت أغلب الاستثمارات الواردة في قطاع المحروقات، رغم امتلاك الجزائر لقطاعات حيوية ومهمة من شأنها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة بعد فتح الاسواق الجزائرية للمتعاملين الخواص والأجانب.

فبعد ملاحظة أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات وجدنا ان كلا من الصناعة والخدمات وقطاع الاشغال العمومية هي الأكثر جذبا ويمكن اعتبار ان هذه القطاعات هي قطاعات مكتملة تصب في خدمة قطاع المحروقات بشكل او باخر كما ان معوقات الاستثمار في الجزائر حالت دون وصول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المستوى المرغوب خاصة أن الجزائر تربطها اتفاقيات وعقود كثيرة في مجال الاستثمارات مع العديد من الدول إلا أن هذه الاتفاقيات لم تتجسد على أرض الواقع بسبب العوائق الادارية والبيروقراطية التي تؤول بالمستثمرين الأجانب إلى عدم الاستثمار.

وفي الأخير تدعو الضرورة الملحة إلى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في كل الظروف الاقتصادية، بحيث أن السياسة المالية من اختصاص الحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية وعلى وجه الخصوص وزارة المالية أو الاقتصاد، أما السياسة النقدية فهي من اختصاص السلطة النقدية وبصفة خاصة البنك المركزي، وبالتالي فإنه لتحقيق الهدف المنشود للدولة تكون الحاجة ضرورية إلى التنسيق بين هاتين الهيئتين، ويكون اتجاه السياسة النقدية في نفس اتجاه السياسة المالية وبذلك تكون هناك نظرة متكافئة لأهمية ودور كل من السياستين في علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أن التنسيق أو المزج بين السياستين النقدية والمالية يعتبر إستثمارا في حد ذاته.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد ما اذا كان للسياسات المالية والنقدية في الجزائر دور في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة 2006-2021 ، وللاجابة على هذه الإشكالية قمنا بالبحث أولا في جزء نظري عن ماهية السياسات المالية و النقدية و الاستثمار الأجنبي المباشر حتى يتسنى لنا تحديد طبيعة العلاقة بينهما، وجزء تقيمي- تحليلي يركز على الجزائر كدراسة حالة، حيث تطرقنا في بداية هذا الجزء الى تطور السياسات المالية و النقدية في الجزائر، وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وفي الأخير قمنا بتقييم فعالية هذه السياسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خارج قطاع المحروقات من خلال استخدام المنهج التحليلي الوصفي.

ان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاديات المضيفة يتوقف أساسا على مدى توفرها على بيئة اقتصادية مستقرة ومشجعة على الاستثمار، ولهذا تعد طبيعة السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر من المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، اذ تساهم السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تساهم السياسات النقدية من خلال فعاليتها في التحكم في الضغوط التضخمية عند مستويات مقبولة، وضمان استقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة، بما يكفل للمستثمر الأجنبي عدم وجود مخاطر مالية في الاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة للسياسة المالية فهي الأخرى تلعب دورا هاما في تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف من خلال فعاليتها في توجيه الانفاق العام لتطوير البنية التحتية والهيكل الأساسية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، الى جانب ذلك تشكل السياسة الضريبية أداة فعالة في تحسين جاذبية الاستثمار.

اشارت دراسات سابقة ان نتائج أداء الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار (المؤشر العام لضمان جاذبية الاستثمار، المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية) وحصلتها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أثبتت ضعف جاذبية مناخها الاستثماري، وصنفتها ضمن الدول الأقل تنافسية في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي عالميا وعربيا، بالرغم مما تتوفر عليه من مقومات هائلة وعناصر خاصة تؤهلها لأن تكون أكثر الدول جاذبية للاستثمار الأجنبي، حيث أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الى الجزائر خلال السنوات الأخيرة لازال بعيدا عما كان متوقعا من وراء الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لترقية وتطوير الاستثمار، وجملة الإصلاحات النقدية والمالية والتي ساهمت في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، وما عرفته البيئة التشريعية للاستثمار من إصلاحات هي الأخرى والمتمثلة في تحديث الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار ورغم الامتيازات والحوافز والضمانات التي تمنحها للمستثمر الأجنبي، ذلك أن ثمة جملة من العوائق التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال وتحول دون تحسن جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر من الضروري الوقوف عليها في إطار تفعيل استراتيجيات تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر وحتى يتسنى لها الاستفادة من المزايا والآثار الإيجابية لهذا الاستثمار باعتباره محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية.

اختبار صحة الفرضيات:

✓ السياسة المالية في الجزائر فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ، غير أن فعاليتها تبقى نسبية على اعتبار أن مساهمة أدواتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر كان ضعيفا جدا.

✓ السياسة النقدية لا تلعب دورا كبيرا في تفسير تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر و بالتالي فهي غير فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.

✓ المناخ الاستثماري في الجزائر لا يعتبر مشجعا لجذب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات، وهو يشكل وجهة صعبة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

✓ بالرغم من توفر كل المؤهلات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خارج قطاع المحروقات، إلا أنه فعالية السياستين المالية والنقدية مازالت ضعيفة لتحقيق الهدف المنشود.

تبعا لذلك نقدم أهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة وأهم المقترحات بشأن تفعيل دور السياسات المالية والنقدية المنتهجة في الجزائر لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات وتحسين جاذبيتها للاستثمار ما يلي:

نتائج الدراسة:

1. تلعب السياسة النقدية دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف من خلال تحقيقها لاستقرار اقتصادي، الذي يعد مطلبا أساسيا لهذه الاستثمارات، حيث تؤثر في مناخ الاستثمار من خلال تحكمها في متغيرات اقتصادية تعتبر أساسية في اتخاذ قرار الاستثمار والمتمثلة في معدل التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة، فمعدلات التضخم وأسعار الصرف المستقرة.

2. تؤثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف من خلال سياسة الحوافز الضريبية التي تشكل أداة فعالة لتحسين جاذبية مناخ الاستثمار، نظرا لما تقدمه من إعفاءات ضريبية، معدلات تمييزية ومنخفضة، والتي من شأنها أن تؤدي الى تخفيض تكاليف الاستثمار.

3. تساهم السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف من خلال زيادة حجم الانفاق العام، بما يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة حجم السوق، فضلا على أن الانفاق الرأسمالي الموجه لتطوير الهياكل الأساسية وتحسين البنية التحتية من شأنه أن يساهم في خفض إجمالي تكلفة الاستثمار ورفع العائد الاستثماري.

4. عرفت البيئة التشريعية للاستثمار في الجزائر جملة من الإصلاحات والتعديلات بغرض تحسين جاذبية المناخ الاستثماري وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية، حيث صدرت العديد من القوانين أبرزها الأمر 01 - 03 وقانون الاستثمار 16 - 09، والتي حملت في طياتها حزمة من الحوافز،

الامتيازات الضريبية والضمانات المختلفة، كما تدعم الإطار القانوني في الجزائر بإطار مؤسساتي متكامل.

5. تعددت القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر رغم تركيز غالبيته في قطاع المحروقات وتهميشه لقطاعات أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، الى جانب ذلك حظي كل من قطاع الخدمات بـ 283 مشروعا للفترة 2006 - 2021 بقيمة 988115 مليون دج، العقارات والبناء والأشغال العمومية بنصيب جيد من هذا الاستثمار بقيمة 307 مشروع بقيمة 321930 مليون دج ، في حين تبقى حصة قطاع السياحة والزراعة ضئيلة بالرغم حيث تقدر بقيمة 22 و 56 مشروعا على التوالي بقيمة 489663 مليون دج و 65223 مليون دج تواليا من الفرص والأهمية التي تتمتع بها.

6. لم يرقى الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر الى المستوى المطلوب لتمويل النمو الاقتصادي.

7. احتلت كلا من الصناعة، الخدمات والبناء والأشغال العمومية المراتب الثلاثة الأولى في التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، سواء في عدد المشاريع المسجلة أو من حيث المبالغ المالية المقررة لها.

8. تعتبر كلا من الصناعة الصيدلانية والصناعة الحديدية وبعض الصناعات الغذائية من أهم المشاريع الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات إضافة الى الخدمات التأمينية.

9. كان للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ذلك لان هذه الاستثمارات لم تمس القطاعات الحيوية ، حيث ان النمو في الجزائر لا زال مرتبط أساسا بعوامل داخلية .

المقترحات:

بناء على النتائج التي تم التوصل اليها، تمكنا من اقتراح جملة من المقترحات نوردتها فيما يلي:

1. تكثيف السياسات المالية والنقدية حتى تكون متناسقة مع هدف جذب الاستثمار الأجنبي من خلال ضبط السياسة النقدية لضمان استقرار معدلات التضخم وأسعار الفائدة والصرف، والعمل على تطوير القطاع المصرفي حتى يضطلع بالدور التمويلي للمشاريع الاستثمارية، بالإضافة التنشيط دور السياسة المالية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال:

✓ توجيه الانفاق العام نحو تطوير الهياكل الأساسية وتحسين جودة البنية التحتية، بالإضافة الى زيادة حجم الانفاق المخصص لعمليات البحث العلمي والتطوير والابتكار، بهدف تحسين جودة البنية التحتية الرقمية في الجزائر، واستحداث التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

✓ إعادة النظر في السياسة الضريبية الموجهة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والتبيلرغم من توسعها في منح الحوافز والامتيازات الضريبية الا أن فعاليتها كانت نسبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ينبغي أن تستخدم الحوافز الضريبية لاستهداف وتوجيهها لاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات الى القطاعات والمجالات المرغوب فيها.

✓ إعادة النظر في السياسة المالية ككل بهدف اصلاح الموازنة العامة التي لازالت تعرف عجزا، وذلك من خلال ترشيد النفقات العامة وترشيد الحوافز الضريبية، بالإضافة الى ضرورة إيجاد بدائل تمويل أخرى بعيدا عن المحروقات، لتفادي الصدمات النفطية وانهيار أسعار البترول وما يترتب عنها من تراجع في مداخيل الدولة.

2. العمل على محاربة كافة العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي يواجهها المستثمر الأجنبي في الجزائر من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية الأجنبية وتقليص تكاليفها ومدة استكمالها، وتسريع الخدمات المقدمة للمستثمر الأجنبي سواء تلك المتعلقة بتسجيل المشروع الاستثماري وبدء النشاط، أو المتعلقة باستصدار تراخيص البناء وتشديد المباني والحصول على الكهرباء، أو تلك المتعلقة بالحصول على العقارات الصناعية.

3. تأهيل وتطوير النظام المصرفي للاضطلاع بالدور التمويلي للمشاريع الاستثمارية.

4. اصلاح النظام الضريبي في الجزائر.

آفاق الدراسة:

في إطار دراستنا لموضوع السياسات المالية والنقدية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وجدنا بأنه قد تعذر علينا الالمام بجميع جوانبه، كما أن النتائج التي تم التوصل اليها تترك الباب مفتوحا أمام الإجابة على الكثير من التساؤلات، مما يتيح فرصة مواصلة البحث فيها والاجابة عليها نذكر منها ما يلي:

- في ما يكمن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنشيط و تطوير القطاع الزراعي والسياحي في الجزائر؟
- ما مدى تنويع الاقتصاد الجزائري في الالفية الاخيرة في، ومتى يمكننا الاستغناء عن الاقتصاد الريعي في الجزائر؟
- ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات؟
- الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات إلى أي مدى ساهم في التقليل من مستويات البطالة في الجزائر؟

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

❖ الكتب :

- 1- محمد حلمي الطواي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 2- كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، الطبعة الأولى، منشورات دار الحسين، دمشق، سوريا، 1997.
- 3- محمد حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
- 4- محمد فوزي أبو السعود، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 5- سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط 1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011.
- 6- محمد البناء، اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 7- فتحي أحمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان، عمان، ط 1 2013.
- 8- محمد شاطر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
- 9- رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1992.
- 10- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 11- زغود علي، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 12- خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2016.

- 13- يسعد عبد الرحمان، دراسة قياسية لدور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي: حالة الجزائر في الفترة 1990-2013، العدد 07، الصادرة عن مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014.
- 14- بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الفعالية والأداء، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، المركز الجامعي ببشار، الجزائر، المنعقد يومي 24-25 افريل 2006.
- 15- أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة وفاعلية السياسة النقدية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط1، 2014.
- 16- صالح مفتاح، النقود والسياسية النقدية: المفهوم، الأهداف، الأدوات، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 17- لطلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة 1، 2010.
- 18- ماجدة قنديل، مصادر النمو الاقتصادي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الو.م.أ، 2005.
- 19- عبد الله أوضيف القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية نظرية- تحليلية قياسية، ط 1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 20- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 21- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2000.
- 22- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.

- 23- طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
- 24- عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013.
- 25- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، عمان دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2014.
- 26- يحي سعيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار اثراء للنشر ولتوزيع، عمان، 2015.
- 27- وليد بشيشي، سليم مجلخ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، ط 1، دار الكتاب الجامعي، الجمهورية اللبنانية، 2017.
- 28- مظهر محمد صالح قاسم، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نائب محافظ البنك المركزي العراقي، بغداد، 2011.
- 29- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 30- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط 1 2013.

❖ المواقع الإلكترونية :

31- فلاح خلف الربيعي، أثر السياسة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، منشور على

الرابط التالي: <https://2u.pw/ZRIloC>، 2023/02/27، 18:12.

32- منى كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، ص: 7، منشور على الرابط

التالي:

https://mpira.ub.uni-muenchen.de/26856/1/MPRA_paper_26856.pdf

.24/01/2023, 19:00

❖ الرسائل والاطروحات:

1- سحنون فاروق، "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر -

دراسة حالة الجزائر"، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة

في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009 / 2010).

2- نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي: دراسة تحليلية

قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في

الفلسفة، تخصص علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012).

3- عبد الكريم بعداش، "الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 -

2005"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008)

4- مزارشي فتيحة، "أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة -دراسة حالة الجزائر"، (أطروحة مقدمة لنيل

شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف

- 1، - 2017 / 2018).

5- مسعود درواسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"،

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، دون نشر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

6- عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم

التسيير، فرع الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008 / 2007.

❖ المجلات والدورات:

1- أديب قاسم شندي، حيدر ربح نجم، السياسة المالية وكفاءة أداء البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي

للمدة (1980-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، الصادرة في جامعة واسط كلية الإدارة

والاقتصاد، العدد 18، العراق، 2015.

2- محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الصادرة في

العدد 02، جوان 2012.

3- باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة

(2000-2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية مخبر التنمية المحلية المستدامة -، جامعة يحي فارس

المدينة، الصادرة في العدد 06، جوان 2016.

4- فاطمة ساجي، فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، مجلة المعيار، الصادرة في العدد 20،

المركز الجامعي أحمد بن يحي الوشريسي تيسمسيلت، الجزائر، ديسمبر 2017.

5- باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (

2000-2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية مخبر التنمية المحلية المستدامة ، جامعة يحي فارس المدينة،

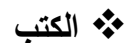
الصادرة في العدد 06 ، جوان 2016.

6- مليكة صديقي، السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية: حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول:

السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، 13 ماي 2013، جامعة الجزائر 03.

- 7- سمير حاجي وصالح مفتاح، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990 - 2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الصادرة في العدد 09، المجلد 01، 2016.
- 8- زهرة سيد أعمر، اختبار علاقة التكامل المشترك بين أهداف السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر، مجلة الحقيقة، الصادرة في العدد 41، 2017.
- 9- يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الصادرة في العدد 3، جامعة سعد دحلب، البليلة، جوان، 2008.
- 10- منور أوسرير، د. عليان نذير حوافز الاستثمار الخاص المباشر مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 02، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 2001،
- 11- سعد محمود العبادي، عمر غازي، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، المنعقد في 2007، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.
- 12- عماد محمد علي عبد اللطيف، الدين الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية الصادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، في العدد 39، جامعة بغداد، العراق، 2012.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية



- 1- A Imad, Foreign direct investment : Tregry, evidence and practice, PAL Grave, New York, First Published, 2002.

- 2- UNCTAD, Foreign direct investment and the challenge of development , New York and Genva, 1999.
- 3- 1 M. Dahan, “The fiscal effects of monetary policy “, International Montary Fund, Working paper, N° 66, May 1998.

❖ المواقع الالكترونية

- 1- leopold von thadden, Active monetary policy, passive fiscal policy and the value of public debt: some further monetarist arithmetic, discussion paper 12/03, economic research centre of th deutsche bundes bank, frankfurt, june 2003, PP 1-2, available at:
https://www.bundesbankde/redaktion/EN/downloads/publications/discussion_paper_1/2003/2003_07_18_dkp_12.pdf?_blob=publicationfile
- 2- Jhon B. Taylor, Monetary Policy Implications of Greater Fiscal Discipline, 1995, P 153, available at:
<https://pdfs.semanticscholar.org/7175/0b1075e34137680ec02536Fa47d9cb5e7c3.pdf>
- 3- World Economic Outlook, The decline of inflation in emerging markets: can it be maintained, chapitre IV, may 2001, international monetary fund, pp 130-131, available at:
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2001/01/pdf/chapitre4.pdf>.

